قاعة البحث اللغوي

(مقرر دراسي – الفرقة الرابعة)

الأستاذ الدكتور
مُحمّد إبراهيم عبد الله
أستاذ اللّغويّات (المتفرغ)
في كلية اللّغة العربيّة بالقاهرة

الأستاذ الدكتور
حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل
أستاذ اللّغويّات
في كلية اللّغة العربيّة بالقاهرة

الأستاذ الدكتور
نادية عبد الحميد
أستاذ اللغويات
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات القاهرة

١٤٣٩/١٤٤٠هـ - ٢٠١٨/٢٠١٩م

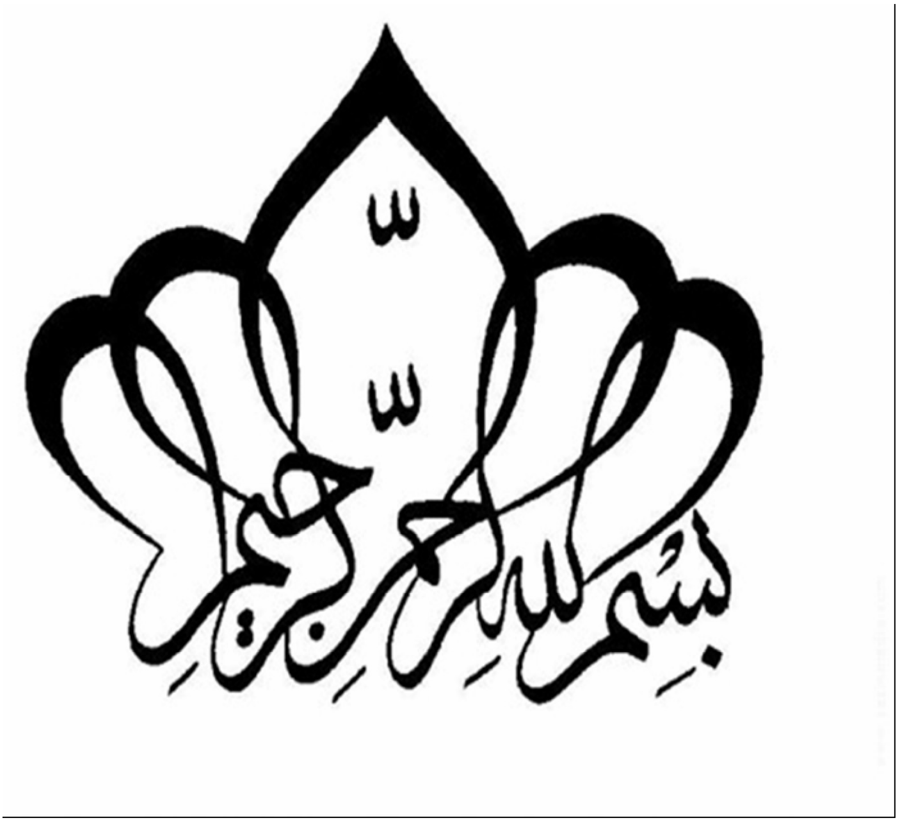
بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأزهر
كلية اللّغة العربيّة بالقاهرة
قسم اللغويات

توصيف مقرر دراسي

١ – بيانات المقرر :

الرمز الكودي (٤١٤ل)	اسم المقرر : قاعة البحث	الفرقة الرابعة
الشعبة العامة	عدد الوحدات الدراسية :	نظري

٢ – هدف المقرر :

يهدف المقرر إلى إلمام الطالب بكيفية كتابة البحوث والرسائل ، والإحاطة بأنواعها المختلفة ، وأهدافها العامة والخاصة ، والوقوف على سمات البحوث الجيدة وصفات الباحث المتميز ، ومعرفة الاختيار الحسن للموضوعات وأسس وضع العنوان الدقيق ، ومفهوم الخطة والفرق بينها وبين المنهج ، وإبراز الملامح العامة لها ، وبيان اختلافها باختلاف مناهج الباحثين ، وكيفية الإفادة من المصادر والمراجع ووسائل التعرف إليها ، ومعرفته منهج تحقيق التراث النحوي والصرفي ، ودراسة مسائله .

٣ – المستهدف من المقرر :

- المعلومات والمفاهيم :	- تنمية قدرات الطالب على كتابة البحث النحوي بعد أن قام بها أدبيًّا في السنة الأولى ، وبلاغيًّا في السنة الثّانية ، ولغويًّا في السنة الثّالثة . - زيادة معرفته بكتابة البحث وتهيئته لها حين التحاقه بالدراسات العليا .

	- وقوف الطالب على الأسس السليمة والملامح العامة لكتابة البحث . - فتح آفاق المعرفة بإرشاده إلى المصادر النحوية والصرفية القديمة والحديثة ؛ ليفيد منها في كتابة بحثه . - وضوح رؤيته وصحتها عند الكتابة .
– المهارات الذهنية :	- تمييز الطالب البحث الجيد من غيره عن طريق هذه الدراسة . - تمكنه من الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية للبحوث النحوية . - الترجيح بين الآراء النحوية المختلفة على أساس قوة الأدلة وكثرة الشواهد . - التفكير في الإفادة الحقيقية من مصادر النحو والصرف ومراجعهما .
– المهارات المهنية الخاصة بالمقرر :	- إنجاز البحوث العلمية لاسيّما المتصلة بالنحو والصرف - توظيف دراسة المقرر في كتابة البحوث . - استعمال وسائل التقنية الحديثة في الوصول إلى المصادر الموصلة إلى المعلومات . - إظهار شخصيته المستقلة عن الموضوعية في البحث والحيدة والأمانة .
– المهارات العامة :	- استثمار دراسته التخصصية في تحقيق طموحاته الشخصية والمهنية .

	- توظيف دراسة اللّغة العربيّة في تعميق الانتماء للوطن . - التكيف مع ظروف العمل وتطوير القدرات الذاتية - استثمار عامل اللّغة المشتركة بين الأقطار العربيّة في تدعيم وحدة الأُمّة وتقوية الروابط الفكرية والاجتماعية بين شعوبها . - التواصل الشفوي والكتابي مع المؤسسات العلمية والثقافية .

٤ – محتوى المقرر :

- تعريف البحث لغة واصطلاحًا ، وبيان العلاقة بينهما مع الحديث عن مرادفاته واشتقاقاته ومصادر مادته وتعدي فعله ولزومه ، وبيان أنواع البحث ، وأهدافه العامة والخاصة ، وكيفية إعداده ودراسة وسائل اختيار الموضوع ، وأسس وضع عنوانه ، وأهم سمات الموضوع الجيد وصفات الباحث المتميز ، ووضع الخطة ، وذكر اختلافها باختلاف مناهج الباحثين والملامح العامة لها ، والتعرف إلى المصادر والمراجع والأمور التي ينبغي أن ينتبه إليها الباحث في تعامله معها ، وما يُعين الطالب على القراءة الجيدة وطريقة التدوين من بطاقات وملفات ، وصياغة البحث وما يراعى فيها ، وتفصيل القول في ذلك . - منهج تحقيق التراث النحوي . - دراسة بعض المسائل النحوية والصرفية المفيدة التي يختارها الأستاذ .

٥ – أساليب التعلم والتعليم :

- المناقشات الصفية . – التكاليف والأبحاث .

– التعلم الذاتي من خلال المكتبات والمواقع على شبكة المعلومات .

٦ – أساليب التعلم والتعليم للطلاب ذوي القدرات المحدودة :

استخدام الساعات المكتبية لمساعدة الطلاب ذوي القدرات المحدودة

٧ – تقويم الطلاب :

– الأساليب المستخدمة :	– التكاليف المطلوبة . – الاختبارات التحريرية في نهاية الفصل الدراسي الأول .
– التوقيت :	ية الفصل الدراسي الأوّل .
– توزيع الدرجات :	٨) درجة للامتحان التحريري . ٢) درجة للبحث المطلوب كتابته .

٨ – قائمة الكتب الدراسية والمراجع :

- مذكرات نظرية :	العجالة في كيفية كتابة بحث أو رسالة
– كتب ملزمة تطبيقية :	الكتاب الذي يعده الأستاذ .
– كتب مقترحة :	كيف تكتب بحثًا أو رسالة ؟ د. أحمد شلبي .
دوريات علمية أو نشرات :	مجلة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة

أستاذ المادة/ .....رئيس مجلس القسم العلمي أ.د. عبد العظيم فتحي خليل

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين ، سيدنا **مُحمّد** وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدِّين .

أمّا بعد ؛

فهذه محاضرات أعددناها لطلاب السنة الرّابعة – الشعبة العامة – في كلية اللّغة العربيّة بالقاهرة والشعب المناظرة لها ، وأسميناها " **البحث اللّغويّ ومنهج التحقيق** " ، وكتبناها بأسلوب واضح غير مخل ولا ممل .

واشتملت على فصلين :

الفصل الأوّل : كيفية كتابة البحوث .

الفصل الثّاني : منهج تحقيق التراث النحوي .

ويشتمل الفصل الأوّل على المباحث الآتية :

المبحث الأوّل : تعريف البحث لغة واصطلاحًا ، وبيان العلاقة بينهما مع الحديث عن مرادفات وتصرف مادة " ب ح ث " ، واشتقاقاتها ، ومصادرها ، وتعدي الفعل " بحث " ولزومه .

المبحث الثّاني : أنواع البحث وأهدافه العامة والخاصة .

المبحث الثّالث : كيفية إعداد البحث اللّغويّ ، وتضمنت المطالب الآتية :

١ – اختيار الموضوع ، وبيان وسائله ، وأسس وضع عنوانه ، وأهم سمات الموضوع الناجح ، وصفات الباحث المتميز .

٢ – وضع الخطة ، وفيه الحديث عن تعريف الخطة ، وبيان العلاقة بينها وبين المنهج ، واختلافها باختلاف مناهج الباحثين ، والملامح العامة لها .

٣ – التعرف إلى المصادر والمراجع ، ويشمل الكلام عن الفرق بين المصدر والمرجع ، ووسائل التعرف إليها ، والأمور التي ينبغي أن يتنبه إليها الباحث في تعامله معها .

٤ – القراءة وجمع المادة وتدوينها : الحديث عن جودة القراءة وتحققها ، والأمور المعينة للباحث عليها ، وطريقتي التدوين .

٥ – صياغة البحث : أهمية مرحلة الصياغة ، وما يراعى فيها ، وتفصيل القول في ذلك .

والله الموفق .

تنبيه :

الفصل الأوّل : كيفية كتابة البحوث .. من تأليف أ.د. مُحمّد إبراهيم عبد الله .

والفصل الثّاني : منهج تحقيق التراث النحوي .. من تأليف أ.د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل .

ونماذج من بعض المسائل النحوية والصرفية.. من تأليف أ.د نادية عبد الحميد .

الفَصْلُ الأَوّل

كيفية كتابة البحوث

وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأوّل

تعريف البحث لغة واصطلاحًا

أوّلاً : المعنى اللّغويّ :

من يطالع المعجمات اللّغويّة قديمها وحديثها[1] ، يجد أن مادة (ب ح ث) تدور حول معنى الكشف والطلب والتفتيش والاستقصاء والإثارة .

قال بالأوّل والثّاني الراغب الأصفهاني ، وقال بالثاني الخليل وابن فارس ، وقال بالثّاني والثّالث ابن منظور ، وقال بالرابع الفيومي ، وبالثّالث والخامس ابن الأثير .

مرادفات (ب ح ث) :

عقد الرماني في كتابه " الألفاظ المترادفة " ص٣١ فصلاً ذكر فيه المواد المشاركة لـ (ب ح ث) في المعنى العام ، ومن تلك المواد :

---

(1) انظر : العين للخليل ٢٠٧/٣ ، ومقاييس اللّغة ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ ، ومجمل اللّغة لابن فارس ١١٧/١ ، والمفردات للراغب ص٣٧ ، والصحاح للجوهري ٢٧٣/١ ، واللسان لابن منظور ٢١٤/١ دار المعارف ، والقاموس المحيط ص٢١١ مؤسسة الرسالة ، والمصباح المنير ص٣٦ ، والمعجم الوسيط ٤٠/١ ، والنهاية لابن الأثير ٩٩/١ .

فتش ، وفحص ، ونقب ، وقرى ، واستقرأ ، واقتص أثره ، وتتبعه ... إلخ .

والمستعمل في ميدان العلوم كثيرًا (ب ح ث) وإذا كانت المواد المتقدمة تشترك في الدلالة على المعنى العام (الطلب ..) فإن لكُلّ منها معنى خاصًّا لا يعارض ذلك المعنى العام ، يرشد إلى ذلك أبو هلال العسكري في كتابه " الفروق اللّغويّة " ص٢٣٩ ؛ حيث ذكر الفرق بين الطلب والبحث قائلاً : " إِن الْبَحْث هُوَ طلب الشَّيْء مِمَّا يخالطه ، فأصله أَن يبْحَث التُّرَاب عَن شَيْء يَطْلُبهُ ، فالطلب يكون لذَلِك ولَغيره ... " .

كما يرشد إليه أبو البقاء الكفوي في كتابه " الكليات " ٤٢٥/١ ؛ إذ يقول : " الطلب إذا صاحبه بحث فهو فحص أو تفتيش ، وإن صاحبته حيل فهو محاولة ، وإن صاحبته معالجة فهو مزاولة " .

تصرف مادة (ب ح ث) :

فعل هذه المادة تام التصرف ، ورد منه الماضي " بحث " والمضارع " يبحث "، كما في قوله تعالى : ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ ... ﴾[1] ، والأمر " ابحث " ، كما ورد منه المزيد بحرف أو حرفين أو ثلاثة .

كـ " باحثه " و" تباحثا " بمعنى المشاركة – وابتحثت ، وتبحثت ، واستبحثت عنه بمعنى واحد ، أي : بمعنى بحثت

---

(1) سورة المائدة – من الآية ٣١ .

عنه[١] .

مشتقات مادة (ب ح ث) :

من مشتقاتها اسم الفاعل باحث ومنه المثل : كباحث عن المُدية ، ويروى " عن الشفرة " والمثل : كباحثة عن حتفها بظِلفها ، وكلاهما يضرب في طلب الشيء يؤدي بصاحبه على التلف[٢] .

ومنها صيغ المبالغة : بحَّاث وبحَّاثة ، وبَحُوث ، وبه سميت سورة التوبة[٣] كما في كتاب " الفائق في غريب الحديث " للزمخشري ، ونقله عنه ابن الأثير[٤] ، فهو على وزن (فعول) يستوي فيه المذكر والمؤنث كـ " صبور " .

ومنها اسم المفعول مبحوث ، أو مبحوث عنه أو فيه ، تمامه ونقصانه بحسب تعدي فعله أو لزومه – كما سيأتي – .

ومنها اسم التفضيل ، كـ هذا أبحث من ذاك ، واسم الزمان والمكان كـ مبحث .

مصدر مادة (ب ح ث) :

يأتي مصدر بَحَثَ على بَحْثٍ[٥] ، وجمعه – إذا تنوعت

---

(١) انظر : اللسان " ب ح ث " ، والمعجم الوسيط ٤٠/١ .
(٢) انظر : اللسان " ب ح ث " ، ومجمع الأمثال ١٥٧/١ .
(٣) ذكر د. الهويمل أربعة عشر اسمًا لهذه السورة في بحثه " المختصر في أسماء السور " ص١٤٨ ، ١٤٩ ضمن مجلة جامعة الإمام – السعودية – العدد ٣٠ – ربيع الآخر ١٤٢١هـ .
(٤) انظر : النهاية ٩٩/١ .
(٥) ويأتي أيضًا على " مَبْحَثٍ " – مصدر ميمي – .

أجناسه – على بحوث ، وهو قياسي باتفاق النحـويين ، وعلـى أبحاث وهو شاذ عند المتقدمين ، قياسي عند المتأخرين .

تعدي الفعل " بَحَثَ " ولزومه ، وفيه :

" بحث " يستعمل متعديًا ولازمًا ، تقول : بحثـتُ الأمـرَ ، وعنه ، وفيهُ فهو يتعدى بنفسه تارة ، وبـ " عن " أو بـ " في " أخرى[1] .

ثانيًا : المعنى الاصطلاحي :

للبحث تعريفات ، منها :

١ – بذل الجهد في موضوع ما بجمع مسائله واستكناه حقائقه وبلوغ نتائجه .

٢ – إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال ؛ بذا عرفه الجرجاني[2] ونحوه عند أبي البقاء الكفوي[3] .

٣ – وسيلة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشـكلة محـددة عـن طريق التقصي الشامل لجميع الأدلة .

٤ – تقرير وافٍ يقدمه الدارس عن عمل تعهده مذ كان فكـرة حتـى صار نتائج معروفة مرتبة مؤيدة بالبراهين[4] .

العلاقة بين المعنيين :

بتأمل المعنيين اللّغويّ والاصطلاحي تبدو العلاقة جلية بينهما

---

(1) المفردات ص٣٧ ، والكليات ٤٢٥/١ .

(2) انظر : التعريفات للشريف الجرجاني ص٣٦ .

(3) انظر : الكليات ٤٢٥/١ .

(4) انظر : كيف تكتب بحثًا أو رسالة ص١٣ د. أحمد شلبي – بتصرف .

، فالباحث حين يجمع المسائل ويستكنه حقائقها ، ويقيم الأدلـــة ، ويستقصيها إثباتًا لمراده وحلاًّ لمشكلته وبلوغًا لنتائجه لا يتم لـــه ذلك إلاّ بالطلب والكشف والتفتيش والإثارة .

وإذا كانت الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أَنَّى وجدها ؛ فكذلك الحقيقة طِلْبَةُ الباحث المنشود ، وغايته المأمولة ، يبذل في ســبيل الوصول إليها كُلّ مرتخص وغالٍ من جهد ووقت وفكر .

*   *   *

المبحث الثّاني :

أنواع البحث وأهدافه

أوّلاً : أنواع البحث :

للبحث العلمي أنواع بحسب ميدانه ومجاله ، أو أهدافه ودوافعه ، أو مناهجه وطرائقه .

فهو بالاعتبار[1] الأوّل – الميدان والمجال – ثلاثة أنماط ، هي :

أ – **بحث علمي إنساني** ، ميدانه العلوم الإنسانية من عقيدة وتاريخ وفقه وتفسير وحديث ولغة ، ومن اللّغويّ النحوي والصرفي والبلاغي والأدبي والمعجمي والصوتي والإملائي ... .

ب – **بحث علمي طبعي أو طبيعي** ، ميدانه العلوم الطبيعية من فلك وجيولوجيا وفيزياء وكيمياء .

ج – **بحث علمي هندسي رياضي** ، مجاله العلوم الهندسية والتكنولوجية ... إلخ

وبالاعتبار الثّاني – الهدف والدوافع – له أشكال كثيرة ، هي :

أ – **بحث صفي جامعي** ، وهو البحث الذي يكلف الطالب بإعداده في سنوات الكلية – بحث أدبي أو معجمي أو بلاغي أو نحوي – والهدف منه تنمية موهبته في البحث ، وتدريبه على تنظيم أفكاره وجودة عرضه وحسن تعبيره وسلامة أسلوبه ، إضافة إلى كونه مكملاً لمادة " قاعة البحث " وإعداده لمرحلة الدراسات العليا .

---

(1) **بمعنى : الاعتداد والنظر لا الاتعاظ أو غيره من المعاني .. انظر : معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة لمحمد العدناني ص١٢٩ .**

ب – **بحث صفي تمهيدي** ، وهو البحث الذي يكلف الطالب بإعداده في سنتي الدراسة التمهيدية العليا – أي بعد تخرجه في الكلية وانتهائه من الإجازة العالية (الليسانس) والدافع إليه تحقيق المزيد من تنمية موهبته في البحث وتهيئته لإعداد رسالة التخصص (الماجستير) على وجه مرضيّ .

ج – **بحث لنيل درجة التخصص (الماجستير)** ، وهو البحث الذي يعده الطالب للحصول على الدرجة العلمية بإشراف بعض الأساتذة المتخصصين – أستاذ أو أستاذين – والباعث عليه الحصول على الدرجة المذكورة وزيادة تجربته في البحث أو التحقيق لإعداده لمرحلة العالمية (الدكتوراه) .

د – **بحث لنيل درجة العالمية (الدكتوراه)** ، وهو البحث الذي يقدمه الطالب للحصول على هذه الدرجة بإشراف بعض الأساتذة ، والغرض منه – مع حصوله عليها – تحقيق الاستقلال في البحث والقدرة على كتابة البحوث دون إشراف أو توجيه .

هـ - **بحث ترقية** ، وهو البحث الذي يكتبه الباحث لينال به درجة علمية في سلم العمل الجامعي (معيد – فمدرس مساعد – فمدرس – فأستاذ مساعد - فأستاذ) ، وهي درجة أستاذ مساعد أو أستاذ .

وبالاعتبار الثّالث – المنهج والطريقة – له صور شتى ، أشهرها ما يلي :

أ – **البحث الوصفي** ، وهو البحث الذي يقرر الواقع كما هو دون زيادة أو نقصان بغية الإحاطة بمعطياته ، فصاحبه يتبع المنهج الوصفي .

ب – **البحث التاريخي** ، وهو البحث الذي يضفي على البحث السمة التاريخيّة في تتبع الظاهرة المدروسة عبر العصور في ملاحظة

ما يطرأ عليها من أحوال وما يعتورها من تغيرات ، فصاحبه يسلك المنهج التاريخي .

ج – **البحث المقارن** ، وهو الذي يوازن بين اللّغات المختلفة المنتمية إلى أسرة لغوية واحدة[١] .

ثانيًا : أهداف البحث :

للبحث أهداف عامة وأخرى خاصة .. **فالعامة هي** :

١ – إضافة معرفة جديدة حول فكرة معينة أو نظرية ما .

٢ – الوصول إلى حقيقة أو قاعدة ، أو التحقق من صحة واحدة منهما .

٣ – وضع الحلول لبعض المشكلات مع التطبيق على المشكلة المطروحة للدراسة .

٤ – جمع الظواهر أو مادة الدراسة ووصفها وكشف القوانين التي تحكمها .

٥ – الكشف عن المجهول في أي جانب من جوانب الحياة[٢] .

والخاصة التي يمكن أن تضاف في مجال الدراسات النحوية ، هي :

١ – جمع ما تفرق وإتمام ما نقص[٣] .

٢ – شرح المتون والمختصرات والمنظومات كشرح الكافية لابن الحاجب ، وشرح الشافية له ، وشروح المفصل ، وشروح التسهيل ، وشروح الكافية الشافية ، وشروح الألفية .

٣ – دراسة نحوي ما من النحويين كـ سيبويه – إمام النحاة – لعلي النجدي ناصف ، والخليل بن أحمد أعماله ومنهجه ، وعبقري

---

(١) انظر : البحث اللّغويّ – أصوله ومناهجه ص٢٠ ، ٢١ ، ١١٠ .

(٢) انظر : البحث اللّغويّ – أصوله ومناهجه ص٢٢ د. عبد المنعم عبد الله مُحمّد .

(٣) انظر : من أساليب المبالغة د. مُحمّد إبراهيم عبد الله .

من البصري ، كلاهما لـــ د. مهدي المخزومـــي ، وأبـــو زيـــد الأنصاري ونوادر اللّغة لـــ مُحمّد عبد القادر أحمـــد ، والمبـــرد وأثره في العلوم العربيّة لـــ د. مُحمّد عبـــد الخـــالق عضـــيمة ، وهشام بن معاوية الضرير الكوفي لـــ د. أحمد مُحمّد عبـــد الله ، وابن الطراوة لـــ د. مُحمّد إبراهيم البنا ، وأبو الخطاب الأخفش الكبير لـــ د. مُحمّد إبراهيم عبد الله ، وسيبويه حياته وكتابه لـــــ د. أحمد أحمد بدوي ، ويونس بن حبيب لـــ د. حسين نصـــار ، ود. أحمد مكي الأنصاري، وأبو الأسود الدؤلي ونشـــأة النحـــو العربيّ لـــ د. فتحي عبد الفتاح الدجني .

٣ – الاستدراك على بعض المؤلفات ، كالاستدراك على كتاب سيبويه في باب الأبنية (ص٣٠٨) للجرمي (٢٢٥هـــ) وابن السراج (٣١٦هــــ) والسيرافي (٣٦٨هــــ)(١) وابـــن خالويـــه (٣٧٠هــــ) والزبيـــدي (٣٧٩هـــ)(٢) وابن جنّي (٣٩٢هـــ)(٣) وابن الـــدهان (٥٦٩هــــ)(٤) والسيوطي (٩١١هـــ) في المزهر ؛ حيث أشار إلى جملة ذلـــك ٤/٢ تح/ مُحمّد أحمد جاد المولى وزميليه ط/ عيسى البابي الحلبي .

---

(١) حققه د. مُحمّد عبد المطلب البكاء – ط/ أولى – بغداد ٢٠٠٠م .
(٢) حققه د. حنا جميل حداد – ط/ أولى – دار العلوم ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
(٣) انظر : الخصائص ١٨٥/٣ وما بعدها .
(٤) درســه د. مُحمّــد المتــولي الدســوقي – مجلــة كليــة اللّغــة العربيّــة بالمنصــورة – العدد ٢٧ الجزء الأوّل .

٤ – دراسة بعض المصادر النحوية والصرفية وتحقيقها ، وقد شاع في القرن العشرين ، وحصل البَحَثَةُ بتحقيقها على الدرجات العلمية (التخصص والعالمية) في اللّغويّات .

٥ – دراسة المسائل الخلافية بين النحاة قديمًا كالأنباري في الإنصاف وأسرار العربيّة ، والعكبري في التبيين والزبيدي في ائتلاف النصرة وصدر الدِّين الكنفراوي في الموفي ، وحديثًا كـ د. السيد رزق الطويل في الخلاف بين النحويين ... وهلم جرا .

٦ – الرد على مَن سبق أو إصلاح ما غفل عنه ، كالرد على النحاة لابن مضاء ، حققه/ د. شوقي ضيف ، ود. مُحمّد البنا ، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى ، وقد رد عليه ابن عرفة في كتابه النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة .

٧ – ومن ذلك ما صنعه أبو عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في كتابه " الإغفال " وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحق الزجاج (ت ٣١١هـ) ، حققه/ د. عبد الله بن عمر الحاج .

٨ – دراسة الفكر النحوي والصرفي لنحوي ما أو للغوي ما له مكانة بين النحويين.

٩ – دراسة موازنة بين بعض الشروح من حيث المنهج والاختيارات والاعتراضات وأصول النحو عند أصحابها مع تقديم دراسة تقويمية لكُلّ .

المبحث الثّالث :

كيفية إعداد البحث اللغوي

تضمن هذا المبحث خمسة مطالب ، هي :

المطلب الأوّل : اختيار الموضوع :

ممّا تجد الإشارة إليه أنه ما من بحث إلاّ له مقومات يقوم عليها وركائز يعتمد عليها وأركان تشكل هيكله الرئيس ، وهي – إجمالاً – : الموضوع أو الفكرة ، والباحث المتمكن ، والمصادر الأصيلة والمراجع ، والتفكير العلمي السليم ، والمنهج الملائم لطبيعة البحث

ومن الموضوعات ما يستحق الدراسة ويصلح للبحث والفحص ويكون جديرًا بالتنقيب ؛ إذ هو حيوي ، مفيد ، طريف ، مصادره كثيرة ، محبوب من الباحث ، ملائم له جهدًا ووقتًا ، لم تسبق دراسته ، ومنها ما لا يستحق الدراسة لفقده ما سبق فلا يدرس – وسيأتي تفصيل ذلك –

ويستطيع الباحث أن يختار موضوعًا من تلك الموضوعات الجديرة بالبحث مستعينًا بوسيلة أو أكثر من الوسائل الآتية :

١ – الاتصال بالأساتذة المتخصصين في المادة التي يبحث فيها وحضور مناقشاتهم ، فقد ينبهون إلى ما يحتاج إلى دراسة .

٢ – الاطلاع الواعي والدائم لأمهات الكتب ومصادر تخصصه ومراجعه أملاً في العثور على بعض الأفكار والموضوعات الجديرة بالبحث .

٣ – المتابعة الدقيقة لمجلات تخصصه كمجلة مجمع اللّغة العربيّة وحوليات كليته ، ففيها موضوعات تستحق دراسة أوسع وأشمل .

٤ – استعادة فكرة شغلت ذهنه في سني دراسته الجامعية بأن يقرأ عنها قراءة متعمقة وصولاً إلى مادة علمية تشكل تلك الفكرة ،

وتصلح موضوع بحث .

سمات الموضوع الناجح :

هناك سمات لنجاح الموضوع وحسن اختياره ، أهمها :

١ – أن يكون خاصًّا لا عامًّا ، مقيدًا لا مطلقًا ، محصورًا لا غير محصور ؛ حتى يسهل على الباحث إنجازه ، فلا يختار موضوعًا عامًّا مطلقًا يحتاج إنجازه إلى جمع من الباحثين ، نحو : " العلة النحوية عند معربي القرآن الكريم " ، ونحو : " توجيه القراءات القرآنية " ، ونحو " الدراسة النحوية والصرفية للهجات العربيّة " .

٢ – أن يكون جديدًا طريفًا مبتكرًا لا مكررًا ، وفيه شرح لغامض ، وإتمام لناقص ، واختصار لمبسوط دون إخلال ، وجمع لمتفرق أملاً في تقديم موضوع منظم مرتب .

٣ – حب الباحث إياه واقتناعه به ممّا يدفع إلى بذل كُلّ مرتخص وغالٍ في سبيل إنجازه ، واستعذاب الصعاب من أجل تحقيقه بخلاف ما إذا كان كارهًا له .

٤ – أن يكون مثمرًا في بابه ، نافعًا في ميدانه ، ذا قيمة علمية ، يستحق ما يبذل فيه من جهد ، ومن ثَمّ على الباحث أن يتجنب الموضوعات التي لا نفع فيها ، ولا ثمرة ترجى من ورائها ؛ حتى لا يضيع جهده ووقته سدى .

٥ – توافر مادته وتيسر مصادره وتعدد مراجعه ، ففي كُلّ ذلك عون كبير للباحث على إنجاز بحثه بسهولة اطلاعه عليها وقراءته لها .

٦ – ملاءمته لظروف الباحث وللدرجة العلمية المنوطة بذلك الموضوع ، فالموضوعات التي يكلف بها الطالب في سنوات

الإجازة العالية غير التي يكلف بها في التخصص أو العالمية .

٧ – عدم تعصب الباحث له أو ضده .

وإذا انتهيت من سمات الموضوع الجيد فإلى صفات الباحث المتميز ، وهي ثلاثة أقسام:

أ – صفات خُلُقية . ب – صفات فطرية . ج – صفات مكتسبة .

(أ) الصفات الخُلُقية : الصدق والأمانة ، وأمارتها عدم التهويل في الإشادة بعمله وعدم التهوين منه ، وعزو النقول إلى أصحابها ، والآراء إلى أربابها ، فلا ينسب شيئًا منها إلى نفسه .

ومنها التواضع والثقة بالنفس والطموح ، فيتجنب الغرور ولا تسقط شخصيته بسبب الإفراط في التواضع .

(ب) الصفات الفطرية : تتمثل في الشعور بالمسئولية تجاه موضوع بحثه ، ومن علائمه استحضار أهمية عمله والدقة والتركيز ومراجعة ما دوّن من معلومات في يقظة وهمة ، كما تتمثل في الاستعداد الشخصي ، ومظاهره ملكه وهبها الله إياه ، فهو يوظفها ، ورغبة في التعرف إلى معطياته بمفكر ثاقب وعقل راجح وحضور ذهن .

(ج) الصفات المكتسبة : تتحقق بالقراءة الواعية التي تكون شخصيته الثقافية وتفكيره العلمي ، وبالموضوعية المتمثلة في الحيدة التامة

والتجرد المطلق عند دراسة بحثه ، كما تظهر في استقلال شخصيته ، فهو ليس ظلاًّ لغيره ولا بوقًا له يردد ما يكتب دون إعمال عقل[(١)] وأخيرًا الإحاطة بمناهج البحث وكيفية إجراءاتها وتطبيقها في بحثه .

وضع عنوان للموضوع المختار :

بعد تحقق الباحث من توافر سمات الموضوع الجيد يصوغ له عنوانًا جامعًا مانعًا معتمدًا في صياغته على الأسس التالية :

١ – وضوح العنوان وبعده عن الغموض .

٢ – إيجازه وطرافته .

٣ – شموله لما تحته من مواد علمية (أبواب – فصول – مباحث - مطالب) .

٤ – دقته المتناهية في الدلالة على الموضوع .

المطلب الثّاني : وضع الخطة :

المراد بالخطة الخطوط الرئيسية التي يقوم عليها البحث ويسير عليها الباحث في دراسة موضوعة .

والخطة بهذا التعريف أعم من منهج[(٢)] البحث وأوسع ؛ إذ هي تشمل المنهج الذي يتبعه الباحث وكيفية تنفيذه والصورة العامة للبحث ، وهو يقتصر على طريقة الدراسة من وصفية أو تاريخية أو مقارنة .

---

(١) انظر : البحث اللّغويّ ، أصوله ومناهجه ص٤٨ ، ٤٩ د. عبد المنعم عبد الله محمد .

(٢) عرف بأنه : الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة المهيمنة على سير العقل حتى يصل إلى نتيجة معلومة ، وقيل : إنه ميزان يلجأ إليه الإنسان في تقويم أفكاره ابتغاء التأكد من صحة قراراته وسلامتها من الشوائب .. انظر : مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي ص٥ ، والمنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية ص٥٧ لمحمد سعيد البوطي .

والخطط تختلف باختلاف مناهج الباحثين والموضوعات التي تبحث والمواد التي تجمع ... إلخ .

ويمكن للباحث أن يفيد من جهود مَـنْ سـبقوه بالاسـتعانة بمخططاتهم التي أصلوها لبحوثهم والتي تتشابه مع موضوع بحثه كدراسة مذهب نحوي أو جهود أحد النحاة ... .

الملامح العامة للخطة :

ترتكز الملامح العامة لخطة أي بحث على أربعة أشياء ، هي :

١ – المقدمة : يبيّن فيها الباحث أهمية موضوعه ، وأسباب اختياره ، والمنهج المتبع في دراسته ، والجهد المبذول لإتمامه ، والصـعوبات التي تواجهه – إن وجدت – ، والدراسات السابقة له ، ويذكر فيها شكره لله ﷻ ، ثم شكر مشرفيه وكُلّ مَن أعانه(١) .

٢ – التمهيد : يمثل توطئة أو مدخلاً لصلب البحث وجوهره ، ويتنوع - في رأيي – بتنوع موضوعه ، فمن تحليل لغوي للعنوان ومـا يتصل به ، إلى ترجمة نحويّ تدرس آراءه النحوية والصـرفية ، أو إلى بيان مكانة الخلاف ومعناه وأسبابه توطئة لدراسة موضوع في الخلافات النحوية ... إلخ(٢) .

٣ – جوهر الموضوع وصلب البحث : يتناول الفكرة الرئيسة له والتـي تعالج من قبل الباحث في صورة أبواب وفصول ومباحث أو مطالب معنونة بعنوانات موجزة إيجاز عنوان البحث ومختصرة اختصـاره

---

(١) انظر : من أساليب المبالغة ص٣-٦ .

(٢) انظر : من أساليب المبالغة ص٧-٢٠ .

ومرتبة ترتيبًا منطقيًّا مؤسسًا على الأهمية أو الزمن .

وتقسيم البحث إلى أبواب وفصول ... إلخ ، مرده إلى نوع البحث وحجم مادته[١] .

٤ – الخاتمة : وتشمل النتائج والتوصيات وأدلة[٢] البحث – فهارسه[٣] – وكشافاته وهو محتوى البحث وثَبْتُ المصادر والمراجع وأدلة الشواهد القرآنية والقراءات والأحاديث والأمثال والأشعار ... وغيرها .

وخطة البحث – أيَّ بحثٍ – تختلف باختلاف الموضوع والعلم الذي يبحث فيه ، كما تختلف بدءًا ونهاية ؛ لذا فهي قابلة للتغيير بحسب ما يعثر عليه الباحث من مادة علمية .

المطلب الثّالث : التعرف على المصادر والمراجع :

المصادر جمع مصدر ، والمراجع بها المراجع الأصلية ، وهي أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما كالكتاب لسيبويه[٤] ، ومعاني القرآن للأخفش والفراء ، والمقتضب للمبرد ... إلخ .

والمراجع جمع مرجع ، والمقصود بها المراجع الثانوية ، وهي المراجع التي أخذت مادة أصلية من مراجع متعددة

---

(١) انظر : من أساليب المبالغة ص٢١-١٧٠ .

(٢) جمع دليل ، وهو ما يوضع في أوّل الكتاب أو في آخره – غالبًا – مذكورًا فيه ما اشتمل عليه من أبواب وفصول وموضوعات وأعلام وغيرها مرتبة بنظام معين .

(٣) جمع الفهرست (فارسية) ومُعَرَّبها (الفهرس) بمعنى دليل الكتاب .. انظر : معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة لمحمد العدناني ص٥٢٦ .

(٤) " الكتاب " مصدر أصلي لأقوال سيبويه ، وأقواله في كتب من جاء بعده تعد تلك الكتب مراجع ثانوية ... إلخ .

وأخرجتها في ثوب جديد[1] ، كالمغني وأوضح المسالك لابن هشام ، والنحو الوافي لعباس حسن ، والنحو المصفى لـ د. مُحمّد عيد .

والمصادر والمراجع لأي بحث تتنوع بتنوع موضعه ، وهذه وتلك زاد الباحث الذي يعتمد عليه وعدته التي يستند إليها ، فكيف يقف الباحث على مصادر بحثه ؟

والجواب عنه : أنه يتم بما يلي :

١ – الاطلاع على الكتب المصنفة في المؤلفات ، كالفهرست لابن النديم ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ، وإيضاح المكنون للبغدادي .

٢ – الاتصال بالأساتذة المختصين في موضوع بحثه ومادته التي يبحث فيها بسؤالهم عن المصادر والمراجع المتصلة بالموضوع .

٣ – التردد المستمر على المكتبات المختلفة ، وعقد صلات مع المشرفين وسؤالهم عن مصادر البحث والإفادة من خبراتهم في هذا المجال .

٤ – الاطلاع على أدلة وكشافات المكتبات العامة (فهارسها) والنظر فيها ليجد ما يشفي غليله ويروي ظمأه .

٥ – متابعة البحوث الجديدة المنشورة بالمجلات المتخصصة كمجلة مجمع اللّغة العربيّة ، والحولية التي تصدرها كلية اللّغة العربيّة بالقاهرة ، وتأمل حواشيها ليقف على مصادر أصلية وثانوية كثيرة ونافعة .

٦ – الاستعانة بالكتب الحديثة التي يصنفها المتخصصون في ميدان بحثه ليفيد منها .

---

(1) ينظر : كيف تكتب بحثًا أو رسالة ص٥٤ ، ٥٨ – ط/ عاشرة ١٩٧٨م .

أمور ينبه إليها الباحث : هذه الأمور هي :

١ – توحيد الطبعة لمراجع بحثه التي اعتمدها حتى نهايته ما لم يكن مضطرًّا ، فإن اضطر أشار إلى تلك الطبعة في الحاشية عند كُلّ اقتباس .

٢ – وجوب التثبت من النصوص المنقولة في المراجع الثانوية عن المصادر الأصلية بالرجوع إلى الأخيرة .

٣ – الربط بين النّصّ والعِلْم الذي يمثله بالعودة على كتب هذا العلم ، فالقراءة والحديث والأثر والمثل والشعر والنص النحوي والصرفي والمصطلحات والكلمات اللّغويّة يرجع فيها إلى كتب القراءات والسُّنّة والآثار والأمثال والدواوين والنحو والصرف والمعاجم ... إلخ .

٤ – عدم إثقال الحواشي بكثرة المراجع دون مبرر ، بل يقتصر على المرجع الأصلي وأقدم تلك المراجع .

٥ – الرجوع إلى المرجع المحقق أفضل من المطبوع بلا تحقيق إذا كانا بين يديه.

٦ – الإكثار من المصادر والتوسع في الاطلاع على المراجع يثري أفقه العلمي وينمي ملكة النَّقْد عنده .

المطلب الرّابع : القراءة وجمع المادة وتدوينها :

لابدّ – كي يكون البحث جَيِّدًا ونافعًا – من تحقق أمرين :

أولهما : جودة القراءة ، وهي لا تتحقق إلاّ باتباع الآتي :

أ – سعة الاطلاع على كُلّ ما يتصل بموضوعه من مصادر ومراجع وبحوث مهمة .

ب – حذق الطالب في الإفادة من تلك المصادر التي بين يديه ليقف على ما ينفعه منها فيستقيه ، وما لا ينفعه فيتركه .

ج – التحلي بالصبر والأناة ودقة التركيز والاستيعاب لما يجمع ويقرأ والتمتع بملكة النَّقْد .

وهناك أمور مُعِينة للباحث على القراءة وجمع المادة ، أهمها ما يأتي :

١ – قراءة أدلة المصادر والمراجع – أعني فهارسها – قراءة فاحصة ليحدد ما يحتاجه منها .

٢ – تحديد الموضوعات التي يحتاجها في بحثه ونقلها من تلك الفهارس .

٣ – اقتباس البحوث وثيقة الصلة ببحثه عن طريق تأملها وهضم ما تحتويه ومعرفة اتجاهاتها ليتزود بالعلم النافع والأسلوب الجيد والمتميز .

٤ – تنظيم وقته ، فيجعل قراءته وجمعه في أوقات الصباح ما استطاع ، وهي أفضل الأوقات عملاً بقوله ﷺ : **« البركة في البكور »** ، وقوله ﷺ : **« اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا »**[1] .

٥ – عدم القراءة وجمع المادة حالة الإجهاد والتعب لما يترتب على ذلك من ضعف التحصيل وقلّة الفائدة وضآلة الاستيعاب ، وهذا ما يرشد إليه نبينا **مُحمّد** ﷺ حين رأى حبلاً ربط بين ساريتين في المسجد ، فسأل عنه بعض الصحابة ، فقال : إنه لزينب (أم المساكين) ، فقال ﷺ : **« حُلُّوهُ ، لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ ... »** أي وقت نشاطه .

٦ – الاقتصار في قراءته – حين إعداد البحث – على ما يتصل بموضوعه .

٧ – تدوين ما يقتبسه ويفيده في موضوعه في بطاقات أو ملفات (دوسيهات) .

---

(1) **كذا رواه السيوطي في الجامع الصغير ١٠٣/٢ مع فيض القدير للمناوي .**

ثانيهما : يضاف على القراءة السماع من الأساتذة المتخصصين ، والملاحظة الدقيقة لظاهرة من ظواهر البحث بتوجيه حواسه وعقله إليها ليكشف أسرارها وصولاً إلى معرفة جديدة .

المطلب الخامس : صياغة البحث :

صياغة البحث أهم مراحل إعداده وأجلُّ أطواره ، ومبدؤها يكون بوضع الطالب المادة المجموعة والخاصة ببحثه بين يديه وترتيبها ترتيبًا سليمًا على حسب جزئيات الموضوع أو تبعًا للخطة التي رضيها ؛ ليقرأها قراءة متأنية ويدرسها دراسة مستوعبة ، ثم يشرع بعد ذلك في كتابة البحث وصياغته ، مراعيًا الأمور الآتية :

١ – سلامة الكتابة من الأخطاء اللّغويّة والنحوية والصرفية والإملائية .

٢ – حسن اختيار المادة المجموعة في البطاقات أو الملف والمفيدة في الموضوع .

٣ – إظهار شخصيته العلمية باتباع ما يأتي :

أ – عدم التسليم بما ينقل من أقوال السابقين دون نظر في أدلتهم قوةً وضعفًا ، فيقبل ما قويت أدلته ويترك ما عداه(١) .

ب – المفاضلة بين تلك الأقوال والمقابلة بين النصوص والربط بينها مع التعقيب عليها بما يدل على حسن فهمه لها(٢) .

---

(١) انظر : رسالة في لفظ الجلالة ص٣٧ ، ٤٧-٤٩ .

(٢) انظر : من أساليب المبالغة ص٢٥-٢٨ ، ٥٠-٥٥ ، ١٠٦ ، ١٢٧-١٢٩ .

ج – بذل الجهد في ابتكار الأفكار والاهتداء إلى رأي لم يسبق إليه من خلال المقابلات بين النصوص .

د – بيان تأثره بتلك النصوص ودقة فهمه لهـا بإبـداء رأيـه فيهـا بين الفينة والفينة[١] .

هـ - أن يدع المادة العلمية تقوده إلى الحقيقة دون لـيٍّ لنصوصـها أو تأمل يخرجها عن مضمونها الصحيح .

و – شرح الغامض من الكلمات وتوضـيح المـبهم مـن التراكيـب وتفصيل المجمل من الجمل .

ز – تجنب الاستطراد ، فلا ينتقل من موضوع – قبـل إتمامـه – إلـى موضوع آخر ، ثم يعود إلى الموضوع السابق ، ومن معنى – قبل بيانه – إلى معنى آخر ليس وثيق الصلة به بإقحام باب أو فصل فـي البحث لا علاقة له به ، أو ذكر فكرة جديدة قبل الانتهاء من الفكـرة السابقة ثم العودة إليها ، أو إضافة جمل أو فقرات لا يقتضيها المقام أو الغرض من البحث .

وإنما نهي الطالب عن الاستطراد ؛ لأنه يؤدي إلـى تفكيـك الموضوع والذهاب بوحدته والتئامه ، وهذا يقطع علـى القـارئ متعة قراءته ، ويحول بينه وبين الاستمرار نتيجة ارتباكه وقلقـه الناشئين عن الاستطراد .

ح – استعمال علامات الترقيم بدقة ؛ لأنها تسـهل الفهـم والإدراك وتعـين

---

(١) (الفينة) : الساعة والحين ، يُقال : أزوره الفينة بعد الفينة وفينة بعد فينة ، حينًا بعد حين .. الوسيط ٧٠٩/٢ .

الفصل والوصل ، وإليك هذه العلامات ومواضع استعمالها :

١ – النقطة (.) توضع في نهاية الجملة التامة المعنى وعند انتهاء الكلام وانقضائه.

٢ – النقطتان (:) توضعان فيما يلي :

أ – بين القول ومقول القول .

ب – بين الشيء وأقسامه .

ج – قبل الأمثلة التي توضح القاعدة .

٣ – الشرطة (-) توضع بين العدد والمعدود (١ –) أوّل السطر (أوّلاً –) .

٤ – الشرطتان (- -) بينهما الجملة الاعتراضية .

٥ – الفاصلة (،) تستعمل بعد :

أ – لفظ المنادى : يا مُحمّد ، اتق الله .

ب – بين الجملتين المرتبطتين معنى وإعرابًا : هو يؤدي واجبه ، ويراقب ربه .

ج – بين أقسام الشيء : المرفوعات هي : الفاعل ، ونائبه ، واسم كان ، وخبر إنّ .

د – بين المفردات المعطوف بعضها على بعض ، نحو : جاء مُحمّد ، وأحمد ، ومحمود .

٦ – الفاصلة المنقوطة (؛) توضع بين جملتين إحداهما سبب في الأخرى ، سواء أكانت الأولى هي السبب ، أم الثّانية ، نحو : اغتر الطالب بقوته ؛ فخسر الجولة . أو لم يذاكر الطالب بجد ؛ لأنه غير طموح .

٧ – علامة الاستفهام (؟) توضع عقيب جملة الاستفهام .
٨ – علامة التعجب " التأثر " (!) توضع بعد الجمل التي تعبر عن الانفعالات النفسية كالتعجب والفرح والحزن والدهشة(١) .
٩ – علامة الحذف (...) توضع مكان المحذوف من كلام مقتبس .
١٠ – القوسان الهلاليان ( ) توضع بينهما عبارات التفسير والدعاء .
١١ – القوسان المعقوفان [ ] توضع بينهما الزيادة التي أضافها الباحث .
١٢ – علامة التنصيص " " توضع بين قوسيها المزدوجتين كُلّ ما ينقله الكاتب من كلام غيره .

وبقي في هذه العجالة أن أجيب على سؤال سأله أحد الطلاب في أثناء إحدى المحاضرات ، وهو : ما الذي يكتب في الحواشي ؟

والجواب : الحواشي ميدان رحيب للإحالات والإيضاحات والتعليقات والإشارة إلى المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث ، كما أود أن أبيّن لأبنائي الطلاب ترتب أدلة الكتاب (فهارسه) على النحو الآتي :

١ – دليل الآيات القرآنية – على حسب سور القرآن الكريم .
٢ – دليل القراءات القرآنية – على حسب سور القرآن الكريم .
٣ – دليل الأحاديث النّبويّة الشريفة (هجائي) .
٤ – دليل الآثار والأمثال الواردة (هجائي) .
٥ – دليل الأساليب النحوية (هجائي) .

---

(١) انظر : تفصيلها في كتاب " الإملاء والترقيم " لعبد العليم إبراهيم ص٩٥-١٠٥ .

٦ – دليل الأبنية الصرفية – إن وجدت – (هجائي) .

٧ – دليل الأشعار – على حسب القافية (الساكنة فالمفتوحة فالمضمومة فالمكسورة) (هجائي : الهمزة فالباء فالتاء ...) .

٨ – دليل الأعلام والبلدان (هجائي) .

٩ – دليل المصادر والمراجع (هجائي) .

١٠ – محتوى البحث – على حسب ورود الموضوع في البحث .

الفَصْلُ الثَّانِي

منهج تحقيق التراث النحوي

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

تحقيق المخطوط وتقويم النص

المَبْحَثُ الثَّانِي

وسائل إيضاح نص المخطوط

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

التعريف بالمؤلف وكتابه

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

تحقيق المخطوط وتقويم النص

تحقيق عنوان المخطوط :

على المحقق أن يحرر ويحقق عنوان المخطوط بدقة متناهية ، وذلك بالوسائل الآتية – مرتبة على حسب الأهمية – :

١ – وجوده في خطبة المؤلف ، أي : في مقدمة الكتاب ؛ لأن أكثر المؤلفين ينص على اسم كتابه في آخر المقدمة ، حيث يقول : " وسميته كذا "[١] .

٢ – إحالة المؤلف على هذا الكتاب في بعض مؤلفاته الأخرى .

٣ – ذكره في بعض الكتب التي عُنيت بذكر مؤلفات العلماء ، كالفهرست لابن النديم ، وكشف الظنون ، وإيضاح المكنون ، وهدية العارفين ، ومعجم المؤلفين .. أو في كتب التراجم والتاريخ التي ترجمت للمؤلف.

٤ – النص عليه في كتب بعض العلماء المتأخرين عنه ، الذين نقلوا نصوصًا منه.

٥ – وجوده على صفحة عنوان المخطوط .

وهذا الدليل ينبغي على المحقق أن يكون حذرًا فيه ؛ لأن أكثر المخطوطات قد ضاعت الورقة الأولى منها ، فبقيت بلا عنوان ،

---

(١) انظر : التذييل والتكميل لأبي حيان ١٢/١ ، تح د/ حسن هنداوي ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ١١٠/١ ، تح د/ علي فاخر وآخرين ، والمنهل الصافي في شرح الوافي للدماميني ٧/١ ، تح د/ حمدي عبد الفتاح ، والفتح الرباني في الرد على البنياني ، للدماميني ص٧٠ ، تح د/ حمدي عبد الفتاح ... وغيرها كثير .

أو حدث خرق أو طمس في موضع العنوان ، بعوامل الزمن ، والإهمال ، فيأتي بعض النُّسّاخ ، ويكتب لها عنوانًا آخر من عند نفسه، من باب الاجتهاد ، وربما زيف بعض النُّسّاخ لها عنوانًا من عنده ؛ لغرض في نفسه ، إن كان غير أمين ، أو تعجل في وضع عنوان ما لها ؛ لعدم تخصصه ، وقلة خبرته !!

٦ – ذكره في فهارس المكتبات التي تُعنى بحفظ المخطوطات ، وخاصة التي حصل الباحث منها على نسخ من المخطوط .

توثيق نسبته إلى المؤلف :

يجب على المحقق أن يثبت بما لا يدع مجالاً لأدنى شك أن هذا المخطوط الذي يحققه هو لفلان بن فلان الذي ألّفه .

وذلك بالأدلة الآتية(١) – مرتبة على حسب الأهمية – :

١ – **نسبته إليه في مقدمة الكتاب** ، حيث إن أكثر المؤلفين يقولون بعد الحمد والثناء : " وبعد ؛ فيقول العبد الفقير ... "(٢) .

٢ – **إشارته إليه في بعض مؤلفاته الأخرى .**

٣ – **نسبته إليه في بعض الشروح أو الحواشي التي كُتبت عليه .**

٤ – **نسبته إليه في بعض كتب العلماء المتأخرين عنه** ، الذين نقلوا نصوصًا منه .

---

(١) لما كانت الصلة وثيقة بين اسم الكتاب ومؤلفه ، كانت الأدلة متشابهة أيضًا بين " تحقيق عنوان الكتاب " و" نسبته إلى مؤلفه " ، فتنبه إلى ذلك .

(٢) انظر : المنهل الصافي في شرح الوافي للدماميني ٢/١ ، تح د/ حمدي عبد الفتاح ، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٨٥/١ ، تح د/ عبد الفتاح =

= بحيري ، وحاشية الدسوقي على المغني لابن هشام ٢/١ ، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي ، سنة ١٣٥٨هـ ... وغيرها كثير .

٥ – **نسبته إليه في بعض الكتب التي عُنيت بذكر المؤلفات** ، ونسبتها إلى مؤلفيها ، كالفهرست ، وكشف الظنون ... وغيرها مما ذكرته عند " تحقيق عنوان المخطوط " سابقًا .

وهذا الدليل ينبغي على المحقق أن يكون حذرًا فيه ؛ لما ذكرته سابقًا عند " تحقيق عنوان المخطوط " .

ومما يؤكد ذلك ما حدث من خلط في نسبة " حاشية الحفني على الأشموني " فبعضهم نسبها إلى الشيخ مُحمّد الحفني ، وبعضهم نسبها إلى أخيه يوسف الحفني ، **وهاك توضيح ذلك :**

نسب إسماعيل باشا البغدادي هذه الحاشية إلى الشيخ مُحمّد شمس الدِّين الحفني ، المتوفى سنة (١١٨١هـ) وذلك في كتابه " هدية العارفين (٣٣٧/٢) " ، وفي كتابه " إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (١٢٠/١) " نسبها إلى أخيه الشيخ يوسف الحفني ، المتوفى سنة (١١٧٨هـ) .

وكذا فعل الأستاذ/ عمر كحالة ، حيث نسبها إلى الشيخ مُحمّد شمس الدِّين في كتابه " معجم المؤلفين (١٥/١٠ ، ١٦) " ، وسكت عن نسبتها إلى أخيه الشيخ يوسف الحفني عند ترجمته له في(٣٠١/١٣ ، ٣٠٢) .

والصواب في ذلك أن هذه الحاشية التي على شرح الأشموني من تأليف الشيخ يوسف بن سالم الحفني ، المتوفى سنة (١١٧٨هـ) ، وليست لأخيه الشيخ مُحمّد شمس الدِّين الحفني ، المتوفى سنة (١١٨١هـ) .

والدليل على ذلك : أن المؤرخ العلامة عبد الرحمن الجبرتي – وهو معاصر لهما، ويعرفهما معرفة جيدة – قد نسبها إلى

الشيخ يوسف الحفني ، عند ترجمته لـه فـي (عجائـب الآثـار ٣٢٩/١ ، ٣٣٠ – دون تحقيق) ولم ينسبها إلى أخيه الشيخ مُحمّد شمس الدِّين ، عند ترجمته له في (عجائب الآثار ٣٣٩/١-٣٤١) .

وكذا فعل العلامة الشيخ مُحمّد خليل المرادي – وهو معاصـر لهما – حيث نسبها إلى الشيخ يوسف ، عند ترجمته له في (سـلك الدرر ٢٤١/٤-٢٤٤) ولم ينسبها إلى أخيه الشيخ مُحمّد شمس الدِّين ، عند ترجمته له في (سلك الدرر ٤٩/٤ ، ٥٠) .

وكذا فعل العلامة الأستاذ الشـيخ مُحمّـد الطنطـاوي فـي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص٢٣٥) حيـث نسـبها إلـى الشيخ يوسف الحفني .

٦ – **نسبته إليه على عنوان المخطوط .**

ولابدّ أن يكون المحقق حذرًا في هذا الدليل – كما سـبق أن بينته عند " تحقيق عنوان المخطوط " – .

ومما يوضح ذلك : أنني حين كنت أحقق " المنهل الصافي في شرح الوافي " للدماميني ، واطلعت على بعض كتبه المخطوطة الأخرى ، كالفتح الرباني في الرد على البنياني ، وجدته يشير فيه إلى رسالة له تسمى " خِزانة السلاح " ، فبحثت عن هذه الرسالة في دار الكتب المصرية ، فلم أجدها ، فذهبت إلى معهد المخطوطات العربيّة بالقاهرة ، واطلعت على فهارسه ، فوجدت أنه يوجد بالمعهد رسالة بهذا الاسم السابق ، مجهولة المؤلف في " مخطوطات الأدب " ، فطلبت الاطلاع عليها ، والحصول على صورة منها ، فأتيح لي ذلك – ولله الحمد – ، وحين تفحصتها لم أجد فيها ما يشير إلى اسم مؤلفها من قريب أو بعيد ، ولكن بعد

التأمل والتدقيق ظهر لي – ولله الحمد – أنها من تأليف بدر الدِّين الدماميني ، وذلك بالأدلة الآتية :

أ – إشارته إليها في رسالته المسماة " الفتح الرباني في الرد على البنياني " ، حيث قال[١]: " ... وكان مما وقع لي معه في أوّل مرة اجتماعي وإياه بتلك الحضرة الشريفة ، أن شرعت في قراءة رسالتي المسماه بـــ " خِزانة السلاح " ، وحين ذكرت الأسماء الشريفة السلطانية قلت : " أحمد شاه بن مُحمّد شاه بن مظفر شاه ... " ، و" الفتح الرباني " ثبتت نسبته إليه .

ب – التشابه الواضح بين مقدمة " خِزانة السلاح " ، ومقدمات بعض كتب الدماميني الأخرى ، مثل : " الفتح الرباني في الرد على البنياني " ، و" تحفة الغريب في الكلام على مُغْني اللبيب " ، و" تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد " ، و" مصابيح الجامع الصحيح " ، و" المنهل الصافي في شرح الوافي " ، وذلك التشابه في مقدمات تلك الكتب ، وفي إهدائها كلها إلى شخص واحد هو السلطان أحمد شاه بن السلطان مُحمّد شاه بن السلطان مظفر شاه ، سلطان إمارة " الكجرات الهندية " يؤكد أنها كلها – ومنها " خِزانة السلاح " – من تأليف الدماميني .

ج – نقل الدماميني نفسه عن " خِزانة السلاح " أبياتًا في وصف قـــوس في كتابه " تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد " (٢٥٩/١ – رسالة " دكتوراه " بالكلية ، تح د/ مُحمّد المفدى) وهذه الأبيات موجـــودة

---

(١) انظر : الفتح الرباني في الرد على البنياني ، للدماميني ص٧٢ ، = = تح د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى .

بـــ " خِزانة السلاح " (ورقة ٣٧/ب) . كما نقل هذه الأبيات عن " تعليق الفرائد " الإمام العجلوني في " الفوائد المحررة في شـــرح مسوغات الابتداء بالنكرة " (ص١٥٧ ، تح د/ حمدي عبد الفتاح) .

٧ – **نسبته إليه في فهارس المكتبات التي تُعنى بحفظ المخطوطات** ، وخاصة التي حصل الباحث منها على نُسخ من المخطوط .

ومجمل القول : أن هذه الأدلة كلها يساند بعضـــها بعضًـــا ، إضافة إلى فطنة المحقق وحذره في التأكد من هذه الأدلـــة ، مـــع التحلي بالأناة والروية ، والتثبت والتحقق ، حتى عنـــدما يجـــد الكتاب منسوبًا لعالم ما ، عليه أن يتحقق من نسب هذا العـــالم ، والمراد به ؛ لوجود تشابه بين بعض العلماء في الفـــن الواحـــد ، مثل : " ابن الأنباري " من النحاة حين يَرِد ، فيتأكد هل المراد به : أبو بكر مُحمّد بن القاســـم الأنبـــاري ، صـــاحب " الكـــافي ، والواضح ، والموضح ، والمذكر والمؤنـــث " ، المتـــوفى ســـنة (٣٢٧هـــ)[١] ، أو المراد به : أبو البركات عبـــد الـــرحمن ابـــن مُحمّد الأنباري ، صاحب " الإنصاف ، وأسرار العربيّة ، ونزهة الألبا " ، المتوفى سنة (٥٧٧هـــ)[٢] ؟

لأن التعجل وعدم التحقق ربما يوقع المحقق فـــي الخلـــط ، ونسبة الكتاب إلى غير مؤلفه ، كما حدث من محقق كتاب " معاني

---

(١) **راجع ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ص١٥٣ ، ١٥٤ ، وهدية العارفين ٣٥/٢ ، ونشأة النحو ص١٣٦ .**

(٢) **راجع ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٨٦/٢-٨٨ ، ونشأة النحو ص١٦٢ ، ١٦٣ .**

الحروف " حين تعجل ونسبه للخليل بن أحمد الفراهيدي ، المتوفى سنة (١٧٥هـ) مع أن الكتاب للخليل بن أحمد أبي عبد الله ، المتوفى سنة (٣٧٩هـ) كما أثبت ذلك باحث آخر أتى بعده[1] .

(1) هو الدكتور/ رمضان ششن في كتابه : نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا (٤٥٩/١) .. وراجع : مقدمة في أصول البحث العلمي ، د/ السيد رزق الطويل ص٢٠٧ ، ٢٠٨ ، والكلام منقول عنه .

ترتيب المخطوط وترقيمه :

على المحقق أن يقوم بالتأكد من ترتيب أوراق المخطوط ، وتسلسلها على حسب الأبواب والفصول التي وضعها المؤلف ، وإن وجد فيها خلطًا فيجب عليه أن يعيد ترتيبها ، ومما يساعده على ذلك " التعقيبة " ، وهي : الكلمة التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالبًا ، لتدل على بدء الصفحة التي تليها[١] . فعليه أن يتتبع هذه التعقيبات حتى يمكنه إعادة ترتيب أوراق المخطوط ، والاطمئنان إلى تسلسله .

وقد قابلني مثل هذا الخلط في أثناء تحقيقي لمخطوط " المنهل الصافي في شرح الوافي " لبدر الدِّين الدماميني ، وقمت بإعادة ترتيب أوراقه عن طريق هذه " التعقيبة "[٢] .

وعلى المحقق – بعد الاطمئنان على ترتيب أوراق المخطوط – أن يقوم بترقيمه ترقيمًا عدديًّا ، مشيرًا إلى وجه كل ورقة بالحرف " أ " وإلى ظهرها بالحرف " ب " ، مع الاعتداد بصفحة العنوان ، وأنها رقم (١) .

نَسْخ المخطوط وكتابته :

إذا اطمأن المحقق إلى اختيار النُّسخة الأصل " الأم " ، وتأكد من ترتيبها وترقيمها ، فعليه أن يبدأ في نسخها بخط يده[٣] ، كلمة كلمة وحرفًا حرفًا ، متبعًا في ذلك قواعد الإملاء والترقيم المعمول بها

---

(١) انظر : تحقيق النصوص ونشرها ، للأستاذ/ عبد السلام هارون ص٣٨ .

(٢) انظر : المنهل الصافي للدماميني ١٠٥/١ " قسم الدراسة " .

(٣) المراد بالنسخ هنا : " أن ينقل إنسان ما – من مخطوط أو غيره – مادته ، فيخطها في صحف أخرى حرفًا حرفًا " اهـ.. انظر : تراثنا المخطوط ، د/ علي الخطيب ص٤٢ .

الآن ، دون التقيد برسمه في المخطوط ، مع مراعاة الضوابط الآتية :

١ – وضع شرطة مائلة (/) عند بداية كل صفحة من أرقام المخطوط ، مع وضع رقم اللوحة بين قوسين معقوفين على يسار الصفحة هكذا [٢/أ] .
٢ – المقابلة بين النُّسخة الأصل ، والنُّسخ الثانوية – وسيأتي مزيد توضيح – إن شاء الله – لهذا في المبحث الآتي بعده – .
٣ – حذف الكلمات أو العبارات المكررة من الناسخ ، مع وضعها في الحاشية ، والتنبيه على ذلك .
٤ – تصويب التحريف والتصحيف الذي وقع من الناسخ ، ثم وضعه بين قوسين معقوفين ، وذكر الكلمة المحرفة ، أو المصحفة في الحاشية ، والتنبيه على ذلك .
٥ – التمييز بين المتن والشرح ، وذلك بالفصل بينهما بجدول ، أو بوضع المتن بين قوسين هلاليين ، إذا كان شرحًا ممزوجًا ، كـ " المنهل الصافي " للدماميني ، و" التصريح بمضمون التوضيح " للشيخ خالد الأزهري .
٦ – وضع عنوانات للكتاب ، إن لم يكن المؤلف فعل ذلك .

المقابلة بين النُّسخ المتعددة :

بعد قيام المحقق باختيار النُّسخة الأصل " الأم " – كما سبق بيانه – وترتيبه للنسخ الثانوية – على حسب الأهمية – ، عليه أن يقوم بالرمز إلى كل نسخة برمز معين يختاره ، مثل " أ " –" ب " –" ج " ... وهكذا ، أو يرمز لها برمز يشير إلى الدولة التي صُوّرت منها النُّسخة ، مثل : " م " لنسخة مصر ، و" س " لنسخة سوريا

، و" ع " لنسخة العراق ، و" ي " لنسخة اليمن ... وهكذا ، أو يرمز إلى المدينة التي فيها المكتبة التي تحتفظ بالنسخة التي صور عنها ، مثل " ق " لنسخة القاهرة ، و" د " لنسخة دمشق ، و" ب " لنسخة بغداد ، و" ص " لنسخة صنعاء ... وهكذا ، أو يرمز إلى المكتبة نفسها التي فيها النُّسخة التي صور عنها ، مثل : " أزهر " لنسخة مكتبة الأزهر ، و" ظاهرية " لنسخة المكتبة الظاهرية بدمشق، و" أوقاف " لنسخة مكتبة الأوقاف ببغداد ، و" كبير " لنسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ... وهكذا ، ولكن المهم أن ينص على الرموز التي يرمز بها .

ثم يشرع في المقابلة بين النُّسخة الأصل وبقية النُّسخ الثانوية ، ويثبت أوجه الاختلاف بينها في كل شيء : من الزيادة والنقص ، والتحريف والتصحيف ، والخرم والتمزيق ، والطمس والبياض ... وينبه على ذلك في الحواشي .

وعليه أن يكمل ما نقص أو سقط من النُّسخة الأصل ، من كلمات أو فقرات ، أو حتى صفحات ، عن النُّسخ الثانوية ، مع وضع هذه الزيادات بين قوسين معقوفين ، إن كان السياق يقتضيها ، والتنبيه على ذلك في الحواشي ، أما إذا كان السياق لا يقتضيها ، فتوضع في الحاشية ، مع التنبيه على ذلك .

وذلك من أجل الحصول على نسخة كاملة أقرب ما تكون إلى الصورة التي تركها عليها المؤلف .

الاستعانة بغير النُّسخ المخطوطة في المقابلة :

لا بأس عند المقابلة بين النُّسخ في الاعتماد على بعض النُّسخ المطبوعة من المخطوط، وتكون ضمن النُّسخ الثانوية – عند

الضرورة – بضوابط محددة لهذه النُّسخ ، وهي :

١ – النُّسخ التي طُبعت بتصحيح بعض المصححين القدماء من العلماء الثقات ، كالشيخ نصر الهوريني ، والشيخ مُحمّد بن عبدالرحمن العدوي ... وغيرهما ، ويكون أصلها مفقودًا ، أو لم يتم العثور عليه ، أما النُّسخ التجارية ، أو التي لم يصححها أحد العلماء الثقات فلا يلتفت إليها ، ولا يُعتمد عليها في المقابلة[١] .

٢ – الكتب والرسائل الصغيرة التي نُقلت نقلاً كاملاً في مؤلفات بعض العلماء ، " كالأشباه والنظائر في النحو " للإمام السيوطي ، الذي حوى كثيرًا من الرسائل الصغيرة ، والكتب النادرة ، التي ضاع كثير من أصولها الخطية ، و" خزانة الأدب " للعلامة عبدالقادر البغدادي ، الذي حوى نقولاً كثيرة عن كتب ومصادر – منها ما هو مفقود ، أو نادر – وصل عددها إلى ستمائة واثنين وتسعين (٦٩٢) كتابًا ومصدرًا[٢] !!

٣ – الكتب والمصادر التي نقل عنها المؤلف نصوصًا كاملة نقلاً حرفيًّا ، ونص على ذلك ، فهذه أيضًا تساعد المحقق على تقويم النص وإصلاحه .

عوامل تقويم النص :

المراد بتقويم النص : تحقيق النص وتحريره في صورة تجعله أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها عليه مؤلف الكتاب[٣] .

---

(١) راجع : تحقيق التراث العربي ، د/ عبد المجيد دياب ص٢٢٥ .

(٢) راجع : فهارس خزانة الأدب ، فهرس رقم (١٦) للعلامة الأستاذ/ عبد السلام هارون ، (الكتب والمصادر) .

(٣) انظر : مقدمة في أصول البحث العلمي ، د/ السيد رزق ص٢٠٩ .

وهذا التقويم من الأمور الشاقة التي قد ترهق المحقق المبتدئ ، أو غير المتمرس ، أو صاحب الثقافة القليلة ، وقديمًا قال أبو عثمان الجاحظ[١] : " ربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفًا ، أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ ، وشريف المعنى ، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يرده على موضعه من اتصال الكلام " .

وعوامل هذا التقويم تشمل : التصحيف والتحريف ، والمؤتلف والمختلف والمشتبه .

أولاً : التصحيف والتحريف :

لم يفرق أكثر العلماء القدماء بين هذين المصطلحين ، وأول مَن فطن إلى الفرق بينهما : الحسن العسكري[٢] ، وتبعه في ذلك المحدثون ، وكثير من كبار المحققين[٣] ، حيث يرون وجوب الفرق بينهما :

فالتصحيف : تغيير نقط الحروف المتماثلة في الشكل ، كالباء والتاء والثاء ، والجيم والحاء والخاء ، والدال والذال ...

ومن ذلك : تصحيف البحراني إلى النجراني ، وجمرة إلى حمزة ، والجوارح إلى الخوارج ...

---

(١) انظر : الحيوان للجاحظ ٧٩/١ ، تح أ/ عبد السلام هارون ، وتحقيق النصوص ، للأستاذ/ عبد السلام هارون ص٤٨ .

(٢) انظر : شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، للعسكري ص٧٧ ، تح أ/ عبدالعزيز أحمد ، القاهرة سنة ١٩٦٣م ، وتحقيق النصوص ، لهارون ص٦٠ ، ٦١ ، ومناهج تحقيق التراث ، أ.د/ رمضان عبد التواب ص١٢٤ ، ١٢٥ .

(٣) انظر : مناهج تحقيق التراث ، أ.د/ رمضان عبد التواب ص١٢٤ ، وأشار في حاشية (١) من الصفحة السابقة إلى مَن سار على هذا الرأي .

والتحريف : تغيير في شكل الحروف المتشابهة في الرسم ، كالدال والراء ، والدال واللام ، والزاي والنون ، والميم والقاف .

ومن ذلك : تحريف " ناس من مزينة " إلى ياسر بن مزينة ، و" السيرامي " إلى السيرافي ، و" الرياشي " إلى الرقاشي ...

وهاك نماذج قليلة مما قابلني من التحريفات في أثناء تحقيقي لبعض كتب التراث :

١ – " الفتح الرباني في الرد على البنياني " لبدر الدِّين الدماميني .

- " كسركان " وصوابها : كركان (اسم مدينة) ص٨٢ .
- " وما للمشاكلة " وصوابها : رَوْمًا للمشاكلة ص١٠٤ .
- " فأخذوا قبضة " وصوابها : فأخذوا قصبة ص١١٠ .

٢ – " الفوائد المحررة في شرح مسوغات الابتداء بالنكرة " للعجلوني .

- " رتبتهم " وصوابها : رمت بهم ص١٥٧ .
- " وجملة " أحسنه " وصوابها : وجملة " أسخاه " ص١٦٣ .
- " حسبتك في الورى " وصوابها : حسبتك في الوغى ص١٧٥ .

٣ – " الشرح الكبير على أبيات السجاعي في " ولاسيما " للأمير الكبير .

- " من الهضيمة " وصوابها : من الهضمية ص١٦١ .
- " ومرجلي : مصيري راجلته ، أي : ماشيته " وصوابها : ومرجلي أي : مصيري راجلة ، أي : ماشية ص١٨٨ .

ومجمل أسباب هذا التصحيف والتحريف ترجع إلى أمور ثلاثة ، هي :

١ – تشابه رسم الحروف العربيّة .

٢ – أخطاء بعض النُّسّاخ عند القراءة ، أو الكتابة ، أو السماع ،

أو الإملاء .

٣ – وهم بعض الرواة ؛ حيث يروون النص أحيانًا بما فهموه منــــه ، مع كونه خلاف الأصل الذي ورد فيه .

وقد وقع في مثل هذا بعض رواة الحديث الشريف ، **من ذلك** :

ما رواه بعضهم أن رسول الله ﷺ " كَانَ يكره النَّــوم فِــي القِدْر " ، وصوابها : " الثَّوم فِي القِدْر "[١] .

وما رواه ابن لهيعة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ " احْتَجَمَ فِــي الْمَسْــجِدِ " ، وَصوابها : " احْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ "[٢] ، أي : اتخــذ حجــرة مــن حصير ونحوها يصلي فيها .

ومما وقع فيه بعض رواة الشعر ، ما روي أن الأصــمعي[٣] كان يقرأ على أبي عمرو بن العلاء شعر الحطيئة ، فقرأ قوله :

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنّــ ـــكَ لاَبِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرْ

أي : كثير اللبن والتمر ، فقرأها الأصمعي : " لاتَنِي بالضّــيْف تامُر " ، فقال له أبو عمرو : ما معنى قولك : " لاتَنِي بالضّيْف تامُر " ؟ قال : " لاتني " من " الونى " أي : لا تقصــر ، تــأمر بــإنزال

([١]) انظـر : التنبيـه علـى حـدوث التصـحيف ، للعسـكري ص٣٣ ، ومنــاهج تحقيـق التراث ص١٣٢ .

([٢]) انظر : تدريب الراوي للسيوطي ١٩٣/٢ .

([٣]) انظر : شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص٩٥ ، والمزهر في علوم اللّغة = = وأنواعها للسيوطي ٣٥٥/٢ ، تعليق أ/ مُحمّد جاد المولى وآخرين .

الضيف وإكرامه ، مثل قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنِيَا فِي نِكْرِي﴾[١] ، فقال له أبو عمرو ابن العلاء : " أنت – والله – في تصحيفك هذا أشعر من الحطيئة " !

إنما هو :

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أنَّـ ـكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرْ

أي : كثير اللبن والتمر .

ومن الكتب التراثية المطبوعة التي عُنيت بقضية التصحيف والتحريف :

١ – " التنبيه على حدوث التصحيف " ، لحمزة الأصفهاني ، المتوفى سنة (٣٥٠هـ) .

٢ – " التنبيهات على أغاليط الرواة " ، لعلي بن حمزة البصري ، المتوفى سنة (٣٧٥هـ).

٣ – " شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف " ، لأبي أحمد الحسن ابن عبد الله العسكري ، المتوفى سنة (٣٨٢هـ) .

٤ – " تصحيح التصحيف وتحرير التحريف " ، لصلاح الدِّين خليل ابن أيبك الصفدي ، المتوفى سنة (٧٦٤هـ) .

ثانيًا : المؤتلف والمختلف والمشتبه[٢] :

وهذه قضية مهمة يجب أن يتنبه إليها المحقق ، ويتأنى فيها ، ويتثبت مما يقابله منها ، وخاصة مع كثرة الأعلام

---

(١) سورة طه – من الآية ٤٢ .

(٢) قصدت بالمشتبه : ما ذكره السيوطي في البغية ٣٨٩/٢ تحت عنوان " المتفق والمفترق " وهو أن تتفق الأسماء ، وتختلف المسميات ، كالأخفش .

المتشابهة في كل فن من الفنون .

فالمحقق لكتب النحو حين يقابله علم " الأخفش " يجب عليه أن يعلم مَن المراد به ؟ لأن " الأخافشة " أحد عشر[١] ، أشهرهم ثلاثة : الأخفش الأكبر : عبد الحميد بن عبد المجيد ، أحد شيوخ سيبويه ، المتوفى سنة (١٧٧هـ) ، والأخفش الأوسط : سعيد بن مَسْعَدة المجاشعي ، صاحب " معاني القرآن " ، المتوفى سنة (٢١٥هـ) – وهو أشهر الثلاثة الذي إذا أطلق لقبه دون وصف كان هو المقصود به غالبًا – ، والأخفش الأصغر : علي بن سليمان ، المتوفى سنة (٢٢٥هـ) .

وكذا إن قابله " ابن هشام " فلا يتسرع ويترجم لأشهرهم ، وهو ابن هشام الأنصاري ؛ لأنهم ثمانية[٢] : ابن هشام المعافري ، صاحب " السيرة النبوية " ، وابن هشام اللخمي النحوي ، وابن هشام الخضراوي الأندلسي ، وابن هشام الأنصاري المصري – أشهرهم – صاحب " المغني " وغيره ، المتوفى سنة (٧٦١هـ) وولده : محب الدِّين مُحمّد ، وحفيده : أحمد بن عبد الرحمن ، وسبطه : شمس الدِّين مُحمّد بن عبد الماجد العجيمي .

وكذا إذا قابلك " السيرامي " – بالميم – فلا تظن أنه محرف عن " السيرافي " – بالفاء – ؛ لأنهما علمان مختلفان ، بل أعلام ،

---

(١) انظر : بغية الوعاة للسيوطي ٣٨٩/٢ ، تح أ/ مُحمّد أبو الفضل .

(٢) انظر : بغية الوعاة ٣٩٠/٢ ، هكذا عدهم السيوطي ، إلاّ أن المحقق ذكر سبعة فقط ؛ لوجود بياض في الأصل ، لم يتضح به واحد .

فالسيرامي – بالميم – جماعة ، أشهرهم : يحيى بن سيف الدِّين السيرامي ، المصري ، الحنفي ، النحوي ، البلاغي ، المتوفى سنة (٨٣٣هـ)[١] ، والسيرافي – بالفاء – أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، النحوي ، أحد شراح كتاب سيبويه ، المتوفى سنة (٣٦٨هـ)[٢] .

وكذا تأكد أن هناك فرقًا بين " الفالي " – بالفاء – و" القالي " – بالقاف – ، فالفالي : مُحمّد بن سعيد بن مُحمّد السيرافي الفالي ، صاحب " شرح اللباب "[٣] ، والقالي : أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي ، صاحب " الأمالي " وغيرها ، المتوفى سنة (٣٥٦هـ)[٤]

وقديمًا تنبه العلماء لهذه القضية المهمة ، وألّفوا فيها كتبًا كثيرة ، منها ما هو في أسماء رجال الحديث ، " كالمؤتلف والمختلف " للحافظ الدارقطني ، وللحافظ ابن ماكولا ، و" المشتبه في أسماء الرجال " للحافظ الذهبي[٥] .

ومنها ما هو في أسماء الشعراء ، " كالمؤتلف والمختلف "

---

(١) انظر : بغية الوعاة للسيوطي ٣٧٧/٢ ، وكشف الظنون ٤٧٥/١ ، وهدية العارفين ٥٢٧/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٣٦/١٣ .

(٢) انظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، للأنباري ص٢٢٧ ، ٢٢٨ ، تح د/ السامرائي ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٣١٣/١ ، تح أ/ مُحمّد أبوالفضل ، وبغية الوعاة للسيوطي ٥٠٧/١ ، ٥٠٨ .

(٣) انظر : بغية الوعاة ١١٢/١ ، وكشف الظنون ١٥٤٤/٢ .

(٤) انظر : بغية الوعاة ٤٥٣/١ ، وكشف الظنون ١٦٥/١ .. وإن أردت المزيد فراجع : بغية الوعاة ٣٨٧/٢-٣٩٢ .

(٥) وغيرها كثير ، راجع : كشف الظنون ١٦٣٧/٢ .

للحسن ابن بشر الآمدي .

ومنها ما هو في أسماء القبائل ، " كالمختلف والمؤتلف " لمحمد ابن حبيب البغدادي .

ومنها ما هو في الأنساب ، " كالمختلف والمؤتلف " لمحمد ابن طاهر المقدسي.

ومنها ما هو في البلدان " كالمشترك لفظًا والمختلف صقعًا " ليقوت الحموي .

*　　*　　*

المَبْحَثُ الثَّانِي

وسائل إيضاح نص المخطوط

قُبيل البدء في هذه المرحلة المهمة من إيضاح نص المخطوط ، والتعليق عليه ، يجب على المحقق أن يقوم بأمرين مهمين هما :

أولاً : تفريغ المخطوط :

وأعني به : أن يقوم المحقق بقراءة نص المخطوط – بعد تقويمه – قراءة متأنية ، يستخرج في أثنائها كُلّ شيء من داخل المخطوط ، واضعًا كل نوع على حدة في أوراق خاصة .

فإذا كان الكتاب المحقق نحويًّا ، فيكون التفريغ هكذا :

١ – آراء النحاة (كل علم وآراؤه على حدة) .

٢ – المسائل الخلافية النحوية والصرفية .

٣ – الآيات القرآنية والقراءات .

٤ – الأحاديث الشريفة والآثار .

٥ – الأمثال والأقوال .

٦ – الأشعار والأرجاز .

٧ – الإشارات التاريخية والدينية والأدبية ، ونحوها .

٨ – الأعلام .

٩ – الكتب الواردة في النص المحقق .

١٠ – البلدان والمواضع ، ونحوها .

١١ – القبائل والطوائف ، ونحوها .

وقس على ذلك في أي فن آخر ، وزد ما تراه مفيدًا ، أو انقص ما تراه غير مفيد .

ثانيًا : جمع المصادر التي لها علاقة بالمخطوط :

على المحقق جمع ما يمكن جمعه ، أو الحصول عليه من الكتب والمؤلفات التي لها علاقة بالمخطوط .

وتشمل هذه الكتب والمؤلفات ما يأتي :

أ – كتب المؤلف نفسه : مخطوطها ، ومطبوعها .

وهذه ستعينه في ربط آراء المؤلف في هذا الكتاب بكتبه الأخرى ، ومعرفة القديم منها والجديد ، والراجح والمرجوح .

ب – الشروح ، والمختصرات ، والحواشي ، التي قامت حول المخطوط .

وهذه ستوضح له كثيرًا من التصحيفات والتحريفات والإسقاطات التي قد تكون في نص المخطوط ، ولم يتنبه لها قبل ذلك ، كما ستبين له كثيرًا من الأمور التي يريد إيضاحها في نص المخطوط ، وإجمالاً ستضع له الأعلام والمنارات التي تُنير له طريقه في أثناء الشرح والتعليق .

ج – الكتب والمصادر التي نقل عنها المؤلف كثيرًا في المخطوط ، ونص على أسمائها .

وهذه ستساعده كثيرًا في " تقويم نص المخطوط " وخاصة إذا كان المؤلف ينقل الكلام بنصه ولفظه .

د – الكتب المتأخرة في تأليفها عن المخطوط ، التي اعتمدت عليه اعتمادًا كبيرًا ، من حيث النقل عنه ، أو الإفادة منه .

هـ - الكتب المعاصرة للمؤلف التي تعالج الموضوع نفسه ، أو

موضوعًا قريبًا منه[١] .

التخريج والتعليق والشرح والضبط

أولاً : التخريج .

التخـــريج : مصدر " خرّج يُخرّج " ، والمراد به هنا : إرجــاع النصوص المنقولة إلى مصادرها الأصلية التي نقل عنها المؤلــف ، ونسبة ما لم ينسب منها إلى مصادره وأصحابه[٢] .

وأصل هذا المصطلح مستخدم في " علوم الحديث "[٣] ، ثم توسع في استعماله ، حتى صار يشمل الأشياء الآتية :

١ – الآيات القرآنية والقراءات .

٢ – الأحاديث الشريفة والآثار .

٣ – الأمثال والأقوال .

٤ – الخطب والوصايا .

٥ – الأشعار والأرجاز .

٦ – الكتب والمصادر التي نقل عنها ، أو أشار إليها .

٧ – الآراء والأقوال .

٨ – المسائل الخلافية النحوية والصرفية .

---

(١) أفدت في ذلك بما كتبه العلامة الأستاذ/ عبد السلام هارون في تحقيق النصوص ونشرها ص٥٦ ، ٥٧ ، وأ.د/ رمضان عبد التواب في مناهج تحقيق التراث ص٩٩-١٠٧ .

(٢) راجع : مقدمة في أصول البحث العلمي ، د/ السيد رزق ص٢١١ .

(٣) انظـر : فــتح المغيــث للســخاوي ٣٣٨/٢ (وعــرف التخــريج بأنــه : إخــراج المحــدث الأحاديــث مــن بطــون الأجــزاء والمشــيخات ...) ، وراجــع أيضًــا : كتــاب أصــول التخــريج ودراســة الأســانيد ، د/ محمــود الطحــان ص١٢ ، نشــر دار القرآن الكريم ، ببيروت سنة ١٩٧٩م .

وهاك توضيحًا لكل نوع منها .

١ – الآيات القرآنية والقراءات .

حين يريد المحقق أن يخرج الآيات القرآنية من المصحف الشريف يستعين ببعض المصادر الحديثة التي تساعده على ذلك ، والتي هي أشبه ما تكون بالمفاتيح لما يريد ، مثل :

- " المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم " ، للأستاذ/ مُحمّد فؤاد عبد الباقي .
- " معجم ألفاظ القرآن الكريم " ، لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة .
- " قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية " ، للأستاذ/ مُحمّد إسماعيل إبراهيم .

ثم يرجع بنفسه إلى المصحف الشريف ، ويذكر اسم السورة ورقم الآية ، ويكملها بما يتمم معناها ، ويضبطها ضبطًا كاملاً ، على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود .

فإذا كان في الآية قراءة أو قراءات قرآنية استعان بكتاب :

- " معجم القراءات القرآنية " ، د/ أحمد مختار عمر ، ود/ عبدالعال سالم مكرم .
- " معجم القراءات " ، د/ عبد اللطيف الخطيب .

ثم ينظر : هل القراءة متواترة أم شاذة ؟

فإذا كانت متواترة خرجها من كتب القراءات المتواترة ، مثل :

- " السبعة في القراءات " ، لابن مجاهد ، المتوفى سنة (٣٢٤هـ) .
- " معاني القراءات " ، لأبي منصور الأزهري ، المتوفى سنة (٣٧٠هـ) .

- " الحجة للقراء السبعة " ، لأبي علـــي الفارســـي ، المتـــوفى ســـنة (٣٧٧هـ) .
- " حجة القراءات " لأبي زرعة ، المتوفى سنة (٤٠٠هـ) تقريبًا .
- " الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها " ، لمكي ابـــن أبي طالب القيسي ، المتوفى سنة (٤٣٧هـ) .
- " التجريد في القراءات السبع " ، لابـــن الفحـــام ، المتـــوفى ســـنة (٥١٦هـ) .
- " الإقناع في القراءات السبع " ، لابـــن البـــاذش ، المتـــوفى ســـنة (٥٤٠هـ) .
- " إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع " ، لأبي شامة الدمشقي ، المتوفى سنة (٦٦٥هـ) .
- " سراج القارئ المبتدئ ، وتذكار القارئ المنتهي " ، لابن القاصح ، المتوفى سنة (٨٠١هـ) .
- " النشر في القراءات العشر " ، لابـــن الجـــزري ، المتـــوفى ســـنة (٨٣٣هـ) .
- " غيث النفع في القراءات السبع " ، لعلي النوري الصفاقسي ، المتوفى سنة (١١١٨هـ) .

أمّا إذا كانت القراءة شاذة فوق العشرة فتخرج من كتب القراءات الشاذة ، مثل :

- " مختصر في شواذ القراءات " ، لابـــن خالويـــه ، المتـــوفى ســـنة (٣٧٠هـ) .
- " المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها " ، لابـــن

جني ، المتوفى سنة (٣٩٢هـ) .

- " الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها " ، لابن جبارة الهذلي ، المتوفى سنة (٤٦٥هـ) .
- " إعراب القراءات الشواذ " ، لأبي البقاء العكبري ، المتوفى سنة (٦١٦هـ) .
- " إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر " ، لأحمد البنا الدمياطي ، المتوفى سنة (١١١٧هـ) .

كما يستعان في ذلك بكتب التفسير ، ومعاني القرآن وإعرابه التي عُنيت بالقراءات المتواترة ، والشاذة ، مثل :

- " معاني القرآن " ، لأبي زكريا الفراء ، المتوفى سنة (٢٠٧هـ) .
- " معاني القرآن وإعرابه " ، لأبي إسحاق الزجاج ، المتوفى سنة (٣١٠هـ) .
- " إعراب القرآن " ، لأبي جعفر النحاس ، المتوفى سنة (٣٣٨هـ) .
- " الكشاف " ، لأبي القاسم الزمخشري ، المتوفى سنة (٥٣٨هـ) .
- " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " ، لابن عطية الأندلسي ، المتوفى سنة (٥٤٦هـ) .
- " مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم " ، للفخر الرازي ، المتوفى سنة (٦٠٦هـ) .
- " التبيان في إعراب القرآن " ، لأبي البقاء العكبري ، المتوفى سنة (٦١٦هـ) .
- " الجامع لأحكام القرآن الكريم " ، لأبي عبد الله القرطبي ، المتوفى سنة (٦٧١هـ).

- " البحر المحيط " ، لأبي حيان الأندلسي ، المتوفى سنة (٧٤٥هـ) .
- " الدر المصون في علوم الكتاب المكنون " ، للسمين الحلبي ، المتوفى سنة (٧٥٦هـ) .
- " فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير " ، للإمام مُحمّد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة (١٢٥٠هـ) .
- " روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني " ، للشيخ محمود شهاب الدِّين الألوسي البغدادي ، المتوفى سنة (١٢٧٠هـ) .

٢ – الأحاديث الشريفة والآثار .

على المحقق أولاً أن يستعين في تخريج الأحاديث الشريفة ببعض الكتب الآتية :

- " الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير " ، للإمام السيوطي .
- " المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي في الكتب الستة " ، و" مسند الدارمي " ، و" مسند أحمد بن حنبل " ، و" موطأ الإمام مالك " ، للمستشرق " فنسنك " وآخرين .
- " مفتاح كنوز السنة " للأستاذ/ مُحمّد فؤاد عبد الباقي – وهو ترجمة لكتاب " دليل الأحاديث النبوية " للمستشرق " فنسنك " .
- " موسوعة أطراف الحديث النبوي " ، لأبي هاجر مُحمّد السعيد بسيوني زغلول .

ثم يرجع بنفسه إلى بعض كتب الصحاح ، والسنن ، والمسانيد ، التي ورد فيها الحديث الشريف ، ويخرجه ، كما يلي :

أن يذكر مَن خرجه ، وراويه الأعلى من الصحابة الكرام ويكمله

إن كان غير تام ،وإن كانت له روايات أُخَر ذكرها ، ويحدد موضعه في الكتاب الذي ورد فيه ، بأن يذكر عنوان " الكتاب " ، و" الباب " ، ثم " الجزء والصفحة " ، **ودونك نموذجًا لذلك** :

وفي الحديث : « **وَأَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ** » .

جزء من حديث شريف ، رواه الإمام مسلم بسنده عن أبـي ذر عن النبي ﷺ قَالَ : « **يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلاَمَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَـدَقَةٌ ، فَكُـلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ ، وَيُجْزِئُ مِنْ ذَلِـكَ رَكْعَتَـانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى** » . انظر : صحيح الإمام مسلم بشرح النـووي ، كتاب : صلاة المسافرين وقصرها ، باب : استحباب صلاة الضحى ، ج٥ ص٣٢٨ ، نشر مؤسسة قرطبة ، مطبعة المـدني بالقـاهرة ، طبعة أولى ، سنة (١٤١٢هـ/١٩٩١م) .

ومن أشهر كتب الحديث الشريف :

١ –" الموطأ " ، للإمام مالك بن أنس .

٢ –" الجـامع الصـحيح " ، للإمـام البخـاري ، وشـروحه : لابـن حجر العسقلاني المسمى " فتح الباري " .. ولبـدر الـدِّين العينـي المسمى " عمـدة القـاري ..."، وللقسـطلاني المسـمى " إرشـاد الساري ... " .

٣ – صحيح الإمام مسلم ، وشرحه للإمام النووي .

٤ – صحيح الإمام ابن خُزَيمة .

٥ – صحيح الإمام ابن حِبّان .

٦ – سنن الدارِمي .

٧ – سنن ابن ماجه .
٨ – سنن أبي داود .
٩ – سنن الترمذي .
١٠ – سنن النَّسَائي .
١١ – سنن الدارقطني .
١٢ – سنن البيهقي .
١٣ – مسند الإمام أحمد بن حنبل .
١٤ – مسند أبي داود الطيالسي .

أما إن كان الحديث غريبًا ، أو قولاً مأثورًا ، فيخرج من كتب غريب الحديث ، مثل :

- " غريب الحديث " ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي .
- " غريب الحديث " ، لابن قتيبة الدينوري .
- " الفائق في غريب الحديث والأثر " ، للزمخشري .
- " النهاية في غريب الحديث والأثر " ، لابن الأثير .

٣ – **الأمثال والأقوال .**

إذا أراد المحقق تخريج مَثَل من أمثال العرب ، أو ما جرى مجراه ، استعان بكتاب : " معجم الأمثال العربيّة " ، للأستاذ/ رياض عبد الحميد مراد ، نشر جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلامية بالرياض ، سنة (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م) ، أو بكتاب " موسوعة أمثال العرب " ، للدكتور/ إيميل بديع يعقوب ، نشر دار الجيل ، بيروت سنة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م) .

ثم يرجع بنفسه إلى بعض هذه المصادر التي ذكرها الكتاب

السابق أو الذي قبله ، ويحيل على موضع المثل فيها ، بعد أن يذكر بإيجاز أول مَن قاله ، وسبب قوله ، ومضرب المثل .

ودونك بعض هذه الكتب ، وكلها مطبوعة :

- " أمثال العرب " ، للمفضل بن مُحمّد الضبي ، المتوفى سنة (١٦٨هـ) أو (١٧١هـ) .
- " الأمثال " ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، المتوفى سنة (٢٢٤هـ) .
- " الفاخر " ، للمفضل بن سلمة بن عاصم ، المتوفى سنة (٢٩٠هـ) .
- " الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة " ، لحمزة الأصبهاني ، المتوفى سنة (٤٢٨هـ) .
- " جمهرة الأمثال " ، لأبي هلال العسكري ، المتوفى سنة (٣٩٥هـ)
- " مجمع الأمثال " ، لأبي الفضل الميداني ، المتوفى سنة (٥١٨هـ) .
- " المستقصى في أمثال العرب " ، لأبي القاسم الزمخشري ، المتوفى سنة (٥٣٨هـ) .

٤ – **الخطب والوصايا .**

إذا وجد المحقق خطبًا ، أو وصايا ، ونحوها ، خرجها من المصادر الأدبية التي عُنيت بذلك ، مثل :

- " البيان والتبيين " ، لأبي عثمان الجاحظ .
- " الحيوان " ، لأبي عثمان الجاحظ .
- " الكامل في اللّغة والأدب " ، لأبي العباس المبرد .
- " عيون الأخبار " ، لابن قُتَيبة الدينوري .
- " العِقْد الفريد " ، لأحمد بن عبد ربه الأندلسي .

- " الأمالي " ، لأبي عليّ القالي .

٥ – **الأشعار والأرجاز .**

إذا أراد المحقق أن يخرج بيتًا من الشعر أو الرجز استعان ببعض الكتب الحديثة ، التي أشبه ما تكون بالمفاتيح لشواهد الشعر والرجز ، مثل :

- " معجم شواهد العربيّة " ، للأستاذ/ عبد السلام هارون .
- " معجم شواهد النحو الشعرية " ، د/ حنا جميل حداد .
- " المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية " ، د/ إميل بديع يعقوب (٣ أجزاء) .
- " المعجم المفصل في شواهد اللّغة العربيّة " ، د/ إميل بديع يعقوب (١٤ جزءًا) .

ثم يرجع بنفسه إلى بعض المصادر التي ورد فيها البيت ، ويخرجه كما يلي:

يبين بحره العروضي ، وينسبه إلى قائله ، ويخرجه من ديوانه – إن كان له ديوان – ، ويحسن أن يذكر مطلع القصيدة التي منها البيت ، وإن كان له روايات أُخَر ذكرها ، وإلاّ خرجه من المجموعات الشعرية ، مثل : الأصمعيات ، والمفضليات ، وجمهرة أشعار العرب للقرشي ، وحماسة أبي تمام ، وشرحها للمرزوقي ، والتبريزي ، وحماسة البحتري ، وحماسة ابن الشجري ، والحماسة البصرية ، والأشباه والنظائر للخالديين ، وديوان الهذليين ، وشرحه لأبي سعيد السكري ... وغيرها .

ثم يذكر الشاهد النحوي فيه ، إن كان غير واضح ، ويشرح ما

يستحق الشرح من المفردات الغامضة .
ثم يذكر موضعه في بعض كتب النحو واللغة – مع مراعاة ترتيبها الزمني – وبخاصة الكتب التي عُنيت بالشواهد الشعرية ، مثل :

- " شرح شواهد سيبويه " ، للأعلم الشنتمري ، المسمى " تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب " .
- " الحلل في شرح أبيات الجمل " ، لابن السِّيد البطليوسي .
- " معاهد التنصيص على شواهد التلخيص " ، لعبد الرحيم العباسي .
- " المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية " ، للعيني .
- " خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب " ، لعبد القادر البغدادي .
- " شرح أبيات المغني " ، لعبد القادر البغدادي .
- " شرح شواهد شرح الشافية للرضي " ، لعبد القادر البغدادي .
- " الدرر اللوامع على همع الهوامع " ، لأحمد الشنقيطي .
- " شرح شواهد ابن عقيل " ، لعبد المنعم الجرجاوي .
- " المفضل في شرح أبيات المفصل " ، لبدر الدِّين النعساني .

ولا ينس المحقق أن يعطي كل شاهد شعري رقمًا عدديًّا من جهة اليمين بين معقوفين ، فإذا تكرر الشاهد أعطاه الرقم نفسه ، ولكن من جهة اليسار ؛ ليكون إحالة على موضعه الأول ، الذي خُرِّج عنده .

٦ – **الكتب والمصادر التي نقل عنها .**

على المحقق أن يرجع إلى الكتب والمصادر التي نقل عنها

المؤلف ، أو أشار إليها – سواء أكانت مخطوطة ، أم مطبوعة ، أم رسائل جامعية – ويقوم بالإحالة عليها ، ومقارنة النصوص المنقولة بالأصل ، مع بيان ما فيها من تصحيف أو تحريف ، أو زيادة أو نقص ، أو تصرف ... إلى آخره .

فإن كانت هذه المصادر الأصلية مفقودة ، أو تعسر الوصول إليها ، رجع المحقق إلى الكتب التي نقلت عنها ، وأحال عليها ، وأشار إلى أن الأصل مفقود ، مع تعريف موجز بهذه الكتب المفقودة من خلال الكتب التي عُنيت بذلك ، مثل : الفهرست لابن النديم ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ، وإيضاح المكنون لإسماعيل باشا ... وغيرها .

٧ – **الآراء والأقوال .**

على المحقق أن يُخَرِّج كل رأي من مصدره الأصلي ، وينسب كل قول إلى قائله ، مع تخريجه من مصدره الأصلي أيضًا . بمعنى : أنه إذا كان عنده رأي لسيبويه وجب عليه أن يخرجه من " الكتاب " لسيبويه ، وإن كان الرأي للمبرد خرجه من " المقتضب " ، أو " الكامل ، أو غيرها من كتب المبرد ... وهكذا .

فإذا كان عنده قول لسيبويه ، أو الفراء ، أو ابن السراج ، لم ينسبه المؤلف إلى صاحبه ، وجب على المحقق نسبته إلى صاحبه مع تخريجه من مصدره الأصلي الذي ورد فيه .

ولذا يجب على المحقق أن يرجع أولاً إلى الكتب التي نقل عنها المؤلف ، ويجتهد في البحث عنها – سواء أكانت مخطوطة ، أم مطبوعة ، أم رسائل جامعية – ليخرج منها

الآراء ، والأقوال ، فإن تعسر عليه ذلك رجع إلى الكتب التي نقلت عنها ، وأحال عليها .

٨ – **المسائل الخلافية النحوية والصرفية .**

إذا وجد المحقق مسائل خلافية نحوية أو صرفية ، رجع إلى المصادر الأصلية في النحو والصرف – وما أكثرها – وخاصة التي عُنيت بذلك ، مثل :

- " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين " ، لكمال الدِّين عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري ، المتوفى سنة (٥٧٧هـ) .
- " التبيين عن مذاهب النحويين : البصريين والكوفيين " ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، المتوفى سنة (٦١٦هـ) .
- " مسائل خلافية في النحو " ، لأبي البقاء العكبري ، المتوفى سنة (٦١٦هـ) .
- " ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة " ، لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، المتوفى سنة (٨٠٢هـ) .

ودونك بعضًا من المصادر الأصلية المتنوعة في النحو والصرف :

- " الكتاب " لسيبويه ، وشرحه للسيرافي ، وللرماني .
- " معاني القرآن " للفراء ، وللأخفش ، وللزجاج .
- " المقتضب " للمبرد ، و" الكامل " له أيضًا .
- " مجالس الإمام ثعلب " .
- " الأصول في النحو " لابن السراج .
- " الإيضاح " لأبي علي الفارسي ، و" المقتصد في شرح الإيضاح " للإمام

عبد القاهر الجرجاني – وكل كتب الفارسي المطبوعة – .

- " الخصائص " لابن جني ، و" سر صناعة الإعراب " له ، و" المنصف شرح كتاب تصريف المازني " له أيضًا .
- " المفصل " للزمخشري ، و" شرح المفصل " لابن يعيش ، وابن الحاجب .
- " أمالي " الزجاجي ، وابن الشجري ، وابن الحاجب .
- " المرتجل " لابن الخشاب ، و" نتائج الفكر في النحو " للسهيلي .
- " شرح لمع ابن جني " لابن برهان العكبري ، وابن الخباز .
- " التوطئة " لأبي علي الشلوبين ، و" شرح المقدمة الجزولية الكبير " له أيضًا .
- " شرح الجمل الكبير " لابن عصفور ، و" الممتع في التصريف " ، و" المقرب " له أيضًا .
- " التسهيل " لابن مالك ، وشرحه لابن مالك أيضًا ، وتتمته لابن الناظم ، وشرحه لأبي حيان المسمى " التذييل والتكميل " – وهو من أوسع الكتب النحوية على الإطلاق ، وأجمعها للآراء –(١) ، و" شرح التسهيل " لناظر الجيش ، المسمى " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد "(٢) .
- " الخلاصة الألفية " لابن مالك ، وشرحها لابن الناظم ، ولأبي حيان ،

---

(١) حُقق كاملاً في ثماني رسائل " دكتوراه " بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، وقام أ.د/ حسن هنداوي بطبع ونشر بعض أجزائه ، وصل ما نشره منها حتى الآن ثلاثة عشر جزءًا .

(٢) حُقق كاملاً في ست رسائل " دكتوراه " بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، وتم طبعه بهذا التحقيق في مكتبة دار السلام بالقاهرة ، ط/ أولى ٢٠٠٧م .

والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والشاطبي – وهو من أوسع شروح الألفية – ، والمكودي ، وابن طولون الدمشقي ، والسيوطي ، والأشموني ، و" حاشية المدابغي على الأشموني " ، و" حاشية الحفني " ، و" حاشية الصبان " ، و" حاشية الأسقاطي " .

- " الكافية (في النحو) " لابن الحاجب ، وشرحها لابن الحاجب أيضًا ، وللرضي ، وللجامي .
- " الشافية (في الصرف) " لابن الحاجب ، وشرحها للرضي ، وللجاربردي ، وللنقرة كار ، ولزكريا الأنصاري ، و" حاشية ابن جماعة على الجاربردي "
- " الجنى الداني " للمرادي ، و" المغني " لابن هشام الأنصاري ، والحواشي التي قامت حوله : كحواشي الدماميني الثلاث : الحاشية المصرية ، واليمنية ، والهندية ، وحاشية الشّمُني ، وحاشية السيوطي ، وحاشية ابن المُلاّ الحصكفي الحلبي ، وحاشية الأمير الكبير ، وحاشية مُحمّد بن عرفة الدسوقي .
- " ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب " لأبي حيان الأندلسي – وهو اختصار لكتابه " التذييل والتكميل " – .
- " التصريح بمضمون التوضيح " للشيخ خالد الأزهري ، وحاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح .
- " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع " للسيوطي – وهو اختصار لكتاب " ارتشاف الضرب " لأبي حيان – .
- " الأشباه والنظائر في النحو " للسيوطي .

... وغير ذلك كثير[١] .

ثانيًا : التعليق .

مصدر لـ " علّق يُعلِّق " ، والمراد به هنا : تعليق المحقق أو المؤلف على كلام غيره بنقد ، أو بيان ، أو تكميل ، أو تصحيح ، أو استنباط[٢] .

وهو مرادف للمصطلح القديم المعروف بـ " الحاشية " أو " التعليقة " ، والمراد : ما يُذكر في حاشية الكتاب من شرح لبعض نصه ، وما يجري هذا المجرى[٣] .

ويشمل التعليق الأمور الآتية :

١ – الأعلام .

٢ – القبائل والطوائف .

٣ – البلدان والمواضع .

٤ – الإشارات التاريخية والدينية والأدبية .

٥ – الإحالة على المواضع السابقة أو اللاحقة التي أشار إليها المؤلف .

وهاك توضيحًا لكل نوع منها :

١ – الأعلام .

يحسن أن يترجم المحقق للأعلام المجهولة منهم ، أو غير المشهورة في فن الكتاب الذي يحققه ، ومما يساعده على معرفة أماكن تراجم العلماء كتاب " معجم المؤلفين – تراجم مصنفي الكتب

---

(١) إن أردت المزيد فراجع كتابي " مناهج البحث والتأليف عند النحاة " (الأجزاء الثلاثة) .

(٢) انظر : المعجم الوسيط ، مادة (ع ل ق) ص٦٢٢ .

(٣) السابق نفسه .

العربيّة " للأستاذ/ عمر رضا كحالة ، فيرجع المحقق إليه أولاً في ترجمة العالِم المراد ترجمته ، ثم يرجع بنفسه إلى بعض المصادر التي أشار إليها الأستاذ/ عمر كحالة ، ونقل عنها ، وقد رجع عند ترجمة كل عالم إلى كثير من المصادر المخطوطة والمطبوعة ، وليحذر المحقق أو الباحث من التدليس والغش بالإحالة على بعض المصادر التي ذكرها الأستاذ/ عمر كحالة دون أن يطلع عليها ، أو يرجع إليها بنفسه .

وكذا من الكتب الحديثة التي تساعد المحقق على معرفة أماكن تراجم الأعلام – سواء أكانوا مصنفين أم غير مصنفين – كتاب " الأعلام " ، للأستاذ/ خير الدِّين الزركلي ، ولكنه لم يذكر مصادر كثيرة مثلما فعل الأستاذ/ عمر كحالة .

ومما ينبغي على المحقق التنبه إليه أن يوجز في الترجمة لهؤلاء الأعلام ، بحيث تشمل : اسم العالم ، ونسبه ، وكنيته أو لقبه الذي اشتهر به ، وأهم مؤلفاته ، وتاريخ وفاته .

والأفضل للمحقق أن يبحث عن ترجمة كل عالم في مظان ترجمته ؛ لأن بعض مؤلفي كتب التراجم والطبقات اعتنوا بالترجمة لكل فئة على حدة ، كالصحابة f ، والأولياء ، والخلفاء ، والوزراء ، والأدباء والشعراء ، والنحاة واللغويين ، والمفسرين ، والمحدثين ، والفقهاء ، والقراء ... ومن ذلك :

في تراجم الصحابة:

- " الاستيعاب في معرفة الأصحاب " ، لابن عبد البر .
- " أسد الغابة في معرفة الصحابة " ، لابن الأثير .
- " الإصابة في تمييز الصحابة " ، لابن حجر العسقلاني .

وفي **تراجم الأولياء والصوفية** :

- " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء " ، لأبي نعيم أحمد الأصبهاني .
- " طبقات الصوفية " ، لأبي عبد الرحمن السلمي .
- " الطبقات الكبرى " ، للشيخ عبد الوهاب الشعراني .
- " جامع كرامات الأولياء " ، للشيخ يوسف النبهاني .

وفي **تراجم الخلفاء والوزراء** :

- " الوزراء والكتاب " ، للجهشياري .
- " الوزراء " ، لهلال الصابي .
- " تاريخ الخلفاء " ، للسيوطي .

وفي **تراجم الأدباء والشعراء** :

- " طبقات فحول الشعراء " ، لابن سلام الجمحي .
- " طبقات الشعراء " ، لابن المعتز .
- " معجم الأدباء " ، لياقوت الحموي .

وفي **تراجم النحاة واللغويين** :

- " طبقات النحويين واللغويين " ، لأبي بكر الزُّبيدي .
- " إنباه الرواة على أنباه النحاة " ، للوزير جمال الدِّين القفطي .
- " بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة " ، للإمام السيوطي .

وفي **تراجم المفسرين** :

- " طبقات المفسرين " ، للداودي .
- " طبقات المفسرين " ، للسيوطي .
- " معجم المفسرين " ، لعادل نويهض .

وفي **تراجم المحدِّثين** :

- " تهذيب الكمال في أسماء الرجال " ، للمزي .

- " تذكرة الحفاظ " ، للذهبي .
- " تهذيب التهذيب " ، لابن حجر العسقلاني .

وفي **تراجم الفقهاء** :

- " طبقات الحنابلة " ، لابن أبي يعلى الفراء .
- " طبقات الشافعية الكبرى " ، للسبكي .
- " الديباج المذهب في أعيان المذهب " ، لابن فرحون المالكي .
- " التحفة السنية في تراجم الحنفية " ، لابن الجيعان .

وفي **تراجم القُرَّاء** :

- " معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار " ، للذهبي .
- " غاية النهاية في طبقات القراء " ، لشمس الدِّين الجزري .

ومنهم مَن اهتم **بتراجم علماء بعض المدن والبلاد** فقط ، مثل :

- " تاريخ بغداد " ، للخطيب البغدادي .
- " تاريخ دمشق " ، لابن عساكر الدمشقي .
- " تاريخ علماء الأندلس " ، لابن الفرضي .
- " نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب " ، للمقري الأندلسي .
- " الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد " ، للإدفوي .
- " النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة " ، لابن تغري بردي .

ومنهم مَن **ترجم لعلماء قرن أو قرنين أو قرون** محددة ، مثل :

- " البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع " ، للشوكاني .
- " الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة " ، لابن حجر العسقلاني .
- " الضوء اللامع لأهل القرن التاسع " ، للسخاوي .
- " الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة " ، للغزي .

- " خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر " ، للمحبي .
- " سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر " ، للمرادي .

وهناك مَن ترجم لكثير من العلماء ، **على حسب الوفيات** فقط ، مثل :

- " وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان " ، لشمس الدِّين بن خلِّكان .
- " سير أعلام النبلاء " ، للذهبي .
- " العبر في خبر من غبر " ، للذهبي .
- " فوات الوفيات " ، لابن شاكر الكتبي .
- " البداية والنهاية " ، لابن كثير الدمشقي .

٢ – **القبائل والطوائف** .

ويجب على المحقق أن يعلق على القبائل والطوائف والفرق .. ونحوها ، ويعرف بالمجهول منها ، أو غير المشهور من الكتب التي عُنيت بذلك ، مثل:

أ –" أنساب الأشراف " ، لأحمد البلاذري ، المتوفى سنة (٢٧٩هـ) .

ب –" جمهرة أنساب العرب " ، لابن حزم الأندلسي ، المتوفى سنة (٤٥٦هـ) .

ج –" الملل والنحل ، للشهرستاني ، المتوفى سنة (٥٤٨هـ) .

د –" عُجالة المبتدي وفصالة المنتهي في النسب " ، لأبي بكر الهمداني ، المتوفى سنة (٥٨٤هـ) .

هـ -" الأنساب " ، للإمام عبد الكريم السمعاني ، المتوفى سنة (٥٦٢هـ) .

و –" نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب " ، لأحمد القلقشندي ، المتوفى سنة (٨٢١هـ) .

ز –" معجم قبائل العرب القديمة والحديثة " ، للأستاذ/ عمر رضا كحالة

، المتوفى سنة (١٤٠٨هـ) .

٣ – **البلدان والمواضع .**

وعلى المحقق أن يعرف بالمجهول منها ، أو غير المشهور تعريفًا موجزًا من المصادر التي عُنيت بذلك ، مثل :

أ –" معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع " ، لأبي عبيد البكري ، المتوفى سنة (٤٨٧هـ) .

ب –" الأمكنة والمياه والجبال والآثار ونحوها المذكورة في الأخبار والأشعار " ، لأبي الفتح نصر بن عبد الرحمن الإسكندري ، المتوفى سنة (٥٦٠هـ) .

ج –" معجم البلدان " ، لياقوت الحموي الرومي ، المتوفى سنة (٦٢٦هـ) .

د –" تقويم البلدان " ، لأبي الفدا إسماعيل الأيوبي ، المتوفى سنة (٧٣٢هـ) .

هـ –" مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع " ، لصفي الدِّين عبد المؤمن البغدادي ، المتوفى سنة (٧٣٩هـ) .

و –" رحلة ابن بطوطة " المسماة " تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأقطار " ، لمحمد بن عبد الله الطنجي ، المتوفى سنة (٧٧٩هـ) .

ز –" خطط المقريزي " المسماة " المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار " ، لأحمد تقي الدِّين المقريزي ، المتوفى سنة (٨٤٥هـ) .

ح –" الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة" ، لعلي باشا مبارك ، المتوفى سنة (١٣١١هـ) .

٤ – الإشارات التاريخية والدينية والأدبية .

وينبغي على المحقق التعليق على الإشارات التاريخية ، والدينية ، والأدبية ... ونحوها ، وبخاصة الغامضة منها التي تغيب عن كثير من القراء ، وذلك من مصادرها الأصلية التي وردت فيها – وما أكثرها – :

فمن كتب التاريخ :

أ –" تاريخ الأمم والملوك " ، لابن جرير الطبري ، المتوفى سنة (٣١٠هـ).

ب –" المنتظم في تاريخ الأمم " ، لأبي الفرج بن الجوزي ، المتوفى سنة (٥٩٧هـ).

ج –" الكامل في التاريخ " ، لعز الدِّين بن الأثير ، المتوفى سنة (٦٣٠هـ) .

د –" تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام " ، للحافظ الذهبي ، المتوفى سنة (٧٤٨هـ) .

هـ –" البداية والنهاية " ، للحافظ ابن كثير الدمشقي ، المتوفى سنة (٧٧٤هـ) .

و –" العبر وديوان المبتدأ والخبر " ، لعبد الرحمن بن خلدون ، المتوفى سنة (٨٠٨هـ) .

ومن كتب السِّيَر :

أ –" السيرة النبوية " ، لابن هشام المعافري المصري ، المتوفى سنة (٢١٣هـ) .

ب –" دلائل النبوة " ، لأبي نعيم الأصفهاني ، المتوفى سنة (٤٣٠هـ) .

ج –" الروض الأُنُف في (تفسير) السيرة النبوية " ، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ، المتوفى سنة (٥٨١هـ) .

د –" جوامع السيرة " ، لابن حزم الأندلسي ، المتوفى سنة (٤٥٦هـ) .

هـ –" الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ " ، للقاضي عياض ابن موسى اليحصبي ، المتوفى سنة (٥٤٤هـ) .

و –" السيرة النبوية " ، لابن كثير الدمشقي ، المتوفى سنة (٧٧٤هـ) .

ومن كتب الأدب :

أ –" البيان والتبيين " ، لأبي عثمان الجاحظ ، المتوفى سنة (٢٥٥هـ)

ب –" عيون الأخبار " ، لابن قتيبة الدينوري ، المتوفى سنة (٢٧٦هـ)

ج –" الكامل في اللّغة والأدب " ، لأبي العباس المبرد ، المتوفى سنة (٢٨٥هـ) .

د –" العقد الفريد " ، لأحمد بن عبد ربه الأندلسي ، المتوفى سنة (٣٢٧هـ) .

هـ –" الأمالي " ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، المتوفى سنة (٣٥٦هـ) .

و –" صبح الأعشى في صناعة الإنشا " ، لأحمد بن علي القلقشندي ، المتوفى سنة (٨٢١هـ) .

ز –" أيام العرب في الجاهلية " ، للأستاذ/ مُحمّد أحمد جاد المولى وآخرين .

ح –" أيام العرب في الإسلام " ، للأستاذ/ مُحمّد أبو الفضــل إبــراهيم ، والأستاذ/ علي مُحمّد البجاوي .

٥ – **الإحالة على المواضع السابقة أو اللاحقة التي أشار إليها المؤلف .**

هذا ، وبالنسبة إلى هذه الإحالات التي يشير إليها المؤلف ، من مثل قوله : " وقد سبق الحديث عن ذلك في باب كذا " ، أو قوله : " وسيأتي الحديث عن ذلك في باب كذا " ، فيجب على المحقق الإحالة على مواضع هذه الإحالات ، وكذا يحسن أن يحيل عليها ، وإن لم يُشر المؤلف إليها ، وبخاصة إن تكرر الحديث من المؤلف عن مسألة ما في عدة مواضع سهوًا منه .

وكذا يجب على المحقق أن يحيل على المواضع التي أشار إليهــا المؤلف في مؤلفاته الأخرى ، من نحو قوله :" وقد فصلنا الحديث عن ذلك في كتابنا كذا " ، وذلك ؛ ليتم ربط الكتاب بعضه ببعض ، فيســهل على القارئ والباحث الإفادة منه ، والنفع به .

*   *   *

ثالثًا : الشرح .

هذا الشرح الذي يجب على المحقق أن يقوم به يشمل المفردات المبهمة ، والمصطلحات العلمية التي ذكرها المؤلف ، **وهاك التوضيح :**

١ – **شرح المفردات المبهمة .**

من المعروف أنه لا يخلو كتاب ما من ألفاظ مبهمة ، وكلمات غامضة قد تخفى على كثير من القراء – خاصة غير المتخصصين – ولذا يجب على المحقق أن يشرحها ويوضحها بإيجاز من المعاجم اللّغويّة المتنوعة ، " كمعاجم الألفاظ " ، و" معاجم الأبنية " ، " ومعاجم الأسلوب " ، و" معاجم المعاني "[(١)] .

* **معاجم الألفاظ** ، وهي متنوعة بتنوع مدارسها المعجمية التي تشمل :

أ – **مدرسة التقليبات الصوتية** ، ومنها :

١ –" العين " ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، المتوفى سنة (١٧٥هـ) .

٢ –" البارع في اللّغة " ، لأبي علي إسماعيل القالي ، المتوفى سنة (٣٥٦هـ) .

٣ –" تهذيب اللّغة " ، لأبي منصور الأزهري ، المتوفى سنة (٣٧٠هـ) .

٤ –" المحيط في اللّغة " ، للصاحب إسماعيل بن عباد ، المتوفى سنة (٣٨٥هـ) .

---

(١) **أفدت في هذا التقسيم ومصادره من : تحقيق النصوص ونشرها ، للأستاذ/ عبدالسلام هارون ص٥٨ ، والمعاجم العربية ، أ.د/ عبد الحميد أبو سكين ص٢١ وما بعدها ، ونظرات في المعاجم العربية ، أ.د/ يحيى محمود الجندي ص٢١-٤٠ ، ومصادر البحث اللغوي ، أ.د/ مُحمّد حسن عبد العزيز ص١٧٣ وما بعدها .**

٥ –" المحكم والمحيط الأعظم " ، لأبي الحسن علي بن سِيده الأندلسي ، المتوفى سنة (٤٥٨هـ) .

ب – **مدرسة التقليبات الهجائية** ، ومن معاجمها :

١ –" الجمهرة في اللّغة " ، لابن دريد الأزدي ، المتوفى سنة (٣٢١هـ) .

٢ –" مقاييس اللّغة " ، لأحمد بن فارس ، المتوفى سنة (٣٩٥هـ) .

ج – **مدرسة القافية** ، ومن معاجمها :

١ –" تاج اللّغة وصحاح العربيّة " ، لإسماعيل الجوهري ، المتوفى سنة (٣٩٣هـ) .

٢ –" لسان العرب " ، لابن منظور المصري ، المتوفى سنة (٧١١هـ).

٣ –" القاموس المحيط " ، لمجد الدِّين الفيروزابادي ، المتوفى سنة (٨١٦هـ).

٤ –" تاج العروس " ، للسيد مُحمّد مرتضى الزبيدي ، المتوفى سنة (١٢٠٥هـ) .

د – **مدرسة الهجائية العادية** ، ومن معاجمها :

١ –" أساس البلاغة " ، لجار الله الزمخشري ، المتوفى سنة (٥٣٨هـ).

٢ –" مختار الصحاح " ، لمحمد بن أبي بكر الرازي ، المتوفى بعد سنة (٦٦٦هـ) .

٣ –" المصباح المنير " ، لأحمد الفيومي ، المتوفى سنة (٧٧٠هـ) .

٤ –" المعجم الوجيز " ، و" الوسيط " ، و" الكبير " ، لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة .

* **معاجم الأبنية** ، ومنها :

١ –" ديـوان الأدب " ، لأبـي إسـحاق الفـارابي ، المتـوفى سـنة (٣٥٠هـ) .
٢ –" الأفعال " ، لسعيد السَّرَقُسْطِي ، المتوفى سنة (٤٠٠هـ) .
٣ –" أبنية الأسماء والأفعال والمصادر " ، لابن القطاع الصِّقلي ، المتـوفى سنة (٥١٥هـ) .
٤ –" شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم " ، لنَشْـوان الحِمْيـري ، المتوفى سنة (٥٧٣هـ) .

* **معاجم الأسلوب** ، ومنها :

١ –" الألفـاظ الكتابيـة " ، لعبـد الـرحمن الهمـذاني ، المتـوفى سـنة (٣٢٠هـ) .
٢ –" جـواهر الألفـاظ " ، لقدامـة بـن جعفـر ، المتـوفى سـنة (٣٣٧هـ) .

* **معاجم المعاني** ، ومنها :

١ –" الغريب المصنف " ، لأبي عبيد القاسم بـن سـلام ، المتـوفى سـنة (٢٢٤هـ) .
٢ –" الألفاظ " ، لابن السِّكِّيت : يعقـوب بـن إسـحاق ، المتـوفى سـنة (٢٤٤هـ) .
٣ –" مبادئ اللّغة " ، للخطيب الإسكافي ، المتوفى سنة (٤٢٠هـ) .
٤ –" المخصص " ، لابن سيده الأندلسي ، المتوفى سنة (٤٥٨هـ) .

هذا ، ومن مصادر البحث في **" فقه اللّغة"** :

١ –" الخصائص " ، لأبـي الفـتح عثمـان بـن جنـي ، المتـوفى سـنة (٣٩٣هـ) .
٢ –" الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها " ، لأحمد ابن فارس ، المتوفى سنة (٣٩٥هـ) .

٣ –" فقه اللّغة وسر العربيّة " ، لأبي منصـــور الثعـــالبي ، المتـــوفى ســـنة (٤٢٩هـــ) .

٤ –" المزهر في علوم اللّغة وأنواعها " ، للإمام السيوطي ، المتـــوفى ســـنة (٩١١هـــ) .

ومن مصادر البحث في **" اللحن والأخطاء اللّغويّة "** :

١ –" ما تلحن فيه العامة " ، لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي ، المتـــوفى سنة (١٨٩هـــ) .

٢ –" إصلاح المنطق " ، لابن السِّكِّيت : يعقوب بن إسحاق ، المتوفى ســـنة (٢٤٤هـــ).

٣ –" أدب الكاتب " ، لابن قتيبة الدينوري ، المتوفى سنة (٢٧٦هـــ)

٤ –" الفصيح " ، لأبي العباس أحمد بـــن يحيـــى ثعلـــب ، المتـــوفى ســـنة (٢٩١هـــ) .

٥ –" شرح الفصيح " ، لابن دُرُستويه : عبد الله بن جعفر ، المتـــوفى ســـنة (٤٣٧هـــ).

٦ –" تثقيف اللسان وتلقيح الجنان " ، لابن مكي الصـــقلي ، المتـــوفى ســـنة (٥٠١هـــ) .

٧ –" درة الغواص في أوهام الخواص " ، للقاسم بن علي الحريري ، المتوفى سنة (٥١٦هـــ) .

٨ –" شـــرح الفصـــيح " ، لجـــار الله الزمخشـــري ، المتـــوفى ســـنة (٥٣٨هـــ) .

٩ –" تصحيح التصحيف وتحرير التحريف " ، لصلاح الدِّين خليل ابن أيبـــك الصفدي ، المتوفى سنة (٧٦٤هـــ) .

١٠ –" معجم الأخطاء الشائعة " ، للأستاذ/ مُحمّد العدناني .

١١ –" معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة " ، للأستاذ/ مُحمّد العدناني .

ومن مصادر البحث في **" المعرّب والدخيل"** :

١ –" المعرّب من الكلام الأعجمي " ، لأبي منصور الجواليقي ، المتوفى سنة (٥٤٠هـ) .

٢ –" المهذّب فيما وقع في القرآن من المعرّب " ، للإمام السيوطي ، المتوفى سنة (٩١١هـ) .

٣ –" شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل " ، للشهاب الخفاجي ، المتوفى سنة (١٠٦٩هـ) .

٤ –" قصد السبيل فيما في اللّغة العربيّة من الدخيل " ، لمحمد أمين بن فضل الله المحبي ، المتوفى سنة (١١١١هـ) .

٢ – **شرح المصطلحات العلمية** .

ويجب على المحقق أيضا شرح المصطلحات العلمية التي أشار إليها المؤلف في كتابه شرحًا موجزًا ، من خلال المصادر التي عُنيت بذلك ، مثل :

١ –" مفاتيح العلوم " ، لمحمد بن أحمد الخوارزمي ، المتوفى سنة (٣٧٨هـ).

٢ –" التعريفات " ، للسيد الشريف علي بن مُحمّد الجُرْجاني ، المتوفى سنة (٨١٦هـ) .

٣ –" مقاليد العلوم في الحدود والرسوم " ، المنسوب للسيوطي ، المتوفى سنة (٩١١هـ) .

٤ –" الكليات " ، لأبي البقاء الكفوي : أيوب بن موسى ، المتوفى سنة (١٠٩٤هـ) .

٥ –" كشاف اصطلاحات الفنون " ، لمحمد علي بن علي التهانوي الحنفي الهندي ، المتوفى سنة (١١٥٨هـ) .

٦ –" دستور العلماء " أو " جامع العلوم في اصطلاحات الفنون " ، للقاضي عبد رب النبي عبد رب الرسول الأحمدي .

رابعًا : الضبط .

وهذا الضبط يشمل الأمور الآتية :

١ – **الآيات القرآنية الكريمة** ، وتضبط ضبطًا كاملاً من المصحف الشريف ، على حسب رواية حفص عن عاصم ، إذا لم يكن فيها قراءة معينة أشار إليها المؤلف ، وإلاّ ضُبطت الآية على حسب هذه القراءة .

٢ – **الأحاديث النّبويّة الشّريفة** ، ويُضبط منها ما يحتاج إلى ضبط ، من خلال كتب الأحاديث . وبعض المحققين يرى وجوب ضبط الأحاديث ضبطًا كاملاً .

٣ – **الأمثال والأقوال** ، ويُضبط منها ما يحتاج إلى ضبط .

٤ – **الأعلام** ، **والقبائل والطوائف** ، **والبلدان والمواضع ... ونحوها** ، ويُضبط منها المبهم ، أو الذي يلتبس بغيره .

٥ – **ضبط ما يحتاج إلى ضبط من كلام المؤلف** ، وبخاصة الكلمات المفردة التي تلتبس ، أو تشتبه بغيرها ، سواء أكان هذا الضبط ضبطًا بنيويًا صرفيًّا ، أم ضبطًا إعرابيًّا نحويًّا .

وليحذر المحقق الاعتماد في الضبط على ثقافته فقط ، بل لابد من الرجوع إلى المصادر المختصة في ذلك ، كالمعاجم اللّغويّة المتنوعة ، وكتب المشتبه من أسماء الرجال والقبائل ، وكتب المؤتلف والمختلف .. وغيرها مما مرّ ذكره عند كل نوع مما سبق .

ولا أحبذ أن يقوم المحقق بضبط الكتاب كله كلمة كلمة ، وحرفًا حرفًا ؛ لأن هذا – من وجهة نظري – من باب العنت عليه ، وإلزامه ما لا يلزم ، كما أنه من باب سوء الظن بثقافة القارئ ، واعتقاد ضعفه اللّغوي الشديد.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

التعريف بالمؤلف وكتابه

هذا الفصل " التعريف بالمؤلف وكتابه " ينبغي أن يوضع قبل النص المحقق تحت عنوان " قسم الدراسة " ، ويجب أن يشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول – " التعريف بالمؤلف " .

ويتحدث فيه المحقق عن الأمور الآتية :

١ – عصره سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا .

٢ – اسمه ولقبه وكنيته ونسبه .

٣ – مولده ونشأته .٤ – شيوخه .

٥ – رحلاته في طلب العلم .٦ – ثقافته .

٧ – مذهبه العَقَدي والفقهي والنحوي .

٨ – الأعمال التي شغلها في حياته .

٩ – صفاته الخُلُقية والخِلْقية .

١٠ – أشهر معاصريه من العلماء .

١١ – منزلته بين علماء عصره .

١٢ – تلاميذه .

١٣ – مؤلفاته .

١٤ – وفاته .

التعريف بالكتاب المُحَقَّق

ويتحدث فيه المحقق عن الأمور الآتية :

١ – التعريف بالكتاب وأهميته .

٢ – تحقيق عنوان الكتاب .

٣ – توثيق نسبته إليه[١] .

٤ – زمان تأليفه .

٥ – مكان تأليفه .

٦ – سبب تأليفه .

٧ – موضوعات الكتاب .

٨ – منهجه في تأليفه .

٩ – شخصيته العلمية فيه .

١٠ – المصادر التي اعتمد عليها في تأليفه .

١١ – العلماء الذين تأثر بهم فيه .

١٢ – موقفه من أصول النحو .

١٣ – موازنة بينه وبين أحد الكتب المماثلة له .

١٤ – الشروح أو الحواشي التي قامت حوله .

١٥ – الكتاب في ميزان النقد (حسناته وهفواته) .

---

(١) تحقيق " عنوان الكتاب ، وتوثيق نسبته إليه " بالأدلة القاطعة التي ذكرتها في الفصل الثاني من هذا الكتاب الذي بعنوان " تحقيق المخطوط وتقويم النص " ص٣٣ .

بين يدي النّصّ المُحَقَّق

ويشتمل على الأمور الآتية :

١ – وصف النُّسخ المعتمد عليها في التحقيق وصفًا كاملاً .

وذلك من حيث : مكانها الذي صورت منه – صفحة العنوان ، وصف ما عليها من إجازات أو سماعات ، أو تملكات أو وقف – خطها – مدادها – عدد أوراقها – رموزها – اسم ناسخها – تاريخ النَّسخ – التعليقات التي عليها والتعريف بأصحابها .

٢ – النُّسخة الأصل " الأم " وأسباب اتخاذها أصلاً .

٣ – نماذج مصورة عن النُّسخ المعتمدة في التحقيق .

وتشمل هذه النماذج : عنوان كل نسخة ، والورقة الأولى منها ، وبعض الورقات الداخلية ، والورقة الأخيرة .

٤ – منهج التحقيق الذي سار عليه المحقق .

* * *

نماذج

من بعض المسائل النحوية والصرفية

المسألة الأولى[١]: القول في : ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ﴾[٢].

اختلف النحويون في (لا) في هذه الآية على قولين:

القول الأول: ذهب سيبويه والأخفش والمبرد[٣] وابن جني[٤] والشلوبين والزمخشري[٥] وابن يعيش[٦] والرضى[٧] وأبو حيان[٨] والزركشي[٩] إلى أنها زائدة.

قال سيبويه: "وأما قول الناس للرجل: أما أن يكون عالمًا فهو عالم، وأما أن يعلم شيئًا فهو عالم، فقد يجوز أن نقول: أما أن لا يكون يعلم فهو يعلم، وأنت تريد: أن يكون، كما جاءت ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ في معنى: لأن يعلم أهل الكتاب"[١٠].

وقال أيضًا: "وأما (لا) فتكون كـ (ما) في التوكيد واللغو، قال عز وجل ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ أي: لأن يعلم"[١١].

---

(١) ينظر: أبو إسحاق بن ملكون، حياته، وآراؤه النحوية، للدكتورة/ عواطف أحمد كمال، ص ٧٧١: ٧٧٦. انظر: مجلة الزهراء، العدد الخامس عشر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، فرع البنات ـ القاهرة ـ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

(٢) سورة الحديد: الآية ٢٩.

(٣) انظر المقتضب: ١٨٦/١.

(٤) انظر: المحتسب ١١٦/١، ١٨٠.

(٥) انظر الكشاف: ٣٧٠/٤ والمفصل: ٢٠٥/٢.

(٦) انظر: شرح المفصل: /١٣٦.

(٧) انظر: شرح الكافية: ٣٥٨/٢.

(٨) انظر: البحر المحيط: ٢٢٩/٨.

(٩) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٧٨/٣، ٣٥٨/٤.

(١٠) الكتاب: ٣٩٠/١.

(١١) الكتاب: ٢٢٢/٤.

وقال الأخفش: وقال: يقول: لأن يعلم ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾[١].

وقال الفراء: وفي قراءة ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، وفي قراءة عبد الله: لكي يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون، والعرب تجعل (لا) صلة في كل كلام دخل في آخره جحد، أو في أوله جحد غير مصرح، فهذا مما دخل آخره الجحد، فجعلت (لا) في أوله صلة، وأما الجحد السابق الذي لم يصرح به فقوله عز وجل: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾[٢]،[٣].

وقال الشلوبين: "وأما زيادة (لا) في قوله: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ فشيء متفق عليه ، وقد نص عليه سيبويه، ولا يمكن أن تحمل الآية إلا على زيادة (لا) فيها؛ لأن ما قبله من الكلام وما بعده يقتضيه"[٤].

ولهؤلاء دليلان:

أحدهما: قراءة ابن عباس وعكرمة والجحدري (ليعلم)، وقراءة ابن مسعود وابن جبير (لكي يعلم)، وقراءة ابن عباس (كي يعلم)، فهذه القراءات الثلاث تفسير لزيادتها.

والآخر: سبب نزول الآية يدل على زيادة (لا) فيها، فقد قال قتادة: "حسد أهل الكتاب المسلمين فنزلت: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ

---

(١) معاني القرآن للأخفش: ٤٩٥/٢.
(٢) سورة الأعراف: الآية ١٢.
(٣) معاني القرآن للفراء: ١٣٧/٣.
(٤) البرهان في علوم القرآن: ٧٩/٣.

﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾ أي: لأن يعلم أهل الكتاب أنهم: ﴿أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾.

وقال مجاهد: قالت اليهود: يوشك أن يخرج منا نبي يقطع الأيدي والأرجل، فلما خرج من العرب كفروا، فنزلت ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ﴾ أي: ليعلم أهل الكتاب أنهم لا يقدرون على شيء من فضل الله[١].

وقيل: إن المشركين كانوا يقولون: إن الأنبياء منا، وكفروا مع ذلك بهم، فأنزل الله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ أي: ليعلم[٢].

وقد اعترض ابن ملكون هذا الوجه بأنه ليس هناك نفي حتى تكون (لا) مؤكدة له.

ورد عليه السكوتي بأن هنا ما معناه النفي، وهو ما وقع عليه العلم من قوله: ﴿أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾، ويكون هذا من وقوع النفي على العلم، والمراد ما وقع عليه العلم كقولك: (ما علمت أحدًا يقول ذلك إلا زيدًا) فأبدلت من الضمير الذي في (يقول) ما بعد (إلا)، وإن كان البدل لا يكون إلا في النفي، فكما كان النفي واقعًا على العلم، وحكم لما وقع عليه العلم بحكمه، كذلك يكون تأكيد النفي أيضًا على ما وقع عليه العلم، ويحكم العلم بحكم النفي، فيدخل على العلم توكيد النفسي، والمراد تأكيد نفي ما دخل عليه العلم.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٦٨/١.
(٢) البرهان: ٧٩/٣.

وإذا كانوا قد زادوا (لا) في الموجب المعني لما توجه عليه فعل منفي في المعنى، كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، والمعنى أن تسجد)، فزاد (لا) تأكيدًا للنفي المعنوي الذي تضمنه (منعك)، فكذلك تزاد (لا) في العلم الموجب توكيدًا للنفي الذي تضمنه الموجه عليه[١].

القول الآخر: ذهب السيرافي وابن ملكون إلى أنها غير زائدة، والمعنى عليها، وهو ما أجازه ابن الأنباري والعكبري وأبو السعود.

وقد تلطف هؤلاء في إيجاد معنى لها يخرجها عن الزيادة في الآية:

قال الزركشي: "وأما السيرافي فجعلها على بابها حيث جاءت، زعم أن الإنسان إذا فعل شيئًا لأمرٍ ما، قد يكون فعله لضده، فإذا قلت: جئت لقيام زيد، فإن المعنى أن المجيء وقع لأجل القيام، وهل هو لأن يقع أو لئلاً يقع؟ محتمل، فمن جاء للقيام فقد جاء لعدم القيام، ومن جاء لعدم القيام فقد جاء للقيام، برهان ذلك أنك إذا نصصت على مقصودك، فقلت: جئت لأن يقع، أو: أردت أن يقع، فقد جئت لعدم القيام، أي: لأن يقع عدم القيام، وهو ـ أعني عدم الوقوع ـ طلب وقوعه.

وإن قلت: وقصدي ألا يقع القيام ولهذا جئت، فقد جئت لأن يقع عدم القيام، فيتصور أن تقول: جئت للقيام، وتعني عدم القيام.

---

(١) المرجع السابق: ٧٨/٣ ـ ٧٩.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ﴾[١] أي: يبين الضلال أي: لأجل الضلال يقع البيان: هل هو لوقوعه أو عدمه؟ المعنى يبين ذلك.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ﴾ أي: فعل هذا لعدم علمهم: هل وقع أم لا؟ وإذا علموا أنهم لا يقدرون على شيء من فضل الله، يبين لهم أنهم لا يعلمون، فقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ﴾ باق على معناه، ليس فيه زيادة"[٢].

وقال ابن الأنباري في سياق حديثه عن الآية: "وفي (لا) وجهان:

أحدهما: أن تكون زائدة.

والثاني: أن تكون غير زائدة؛ لأن قوله تعالى:

أي: يفعل بكم هذه الأشياء ليبين جهل أهل الكتاب، وأن ما يؤتيكم من فضله لا يقدرون على إزالته تغييره"[٣].

ويؤخذ على الأنباري أنه قدر في النص ما ليس محتاجًا إليه، لأنه جعل التقدير: أنهم لا يقدرون على إزالة فضل الله.

وقال العكبري: " (لا) زائدة، والمعنى: ليعلم.

وقيل: ليست بزائدة، والمعنى: لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين"[٤].

---

(١) سورة النساء: الآية ١٧٦.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٣٥٨/٤-٣٥٩.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٢٥/٢.

(٤) التبيان: ١٣٥/٢.

ويؤخذ على تقدير العكبري أنه جعل الضمير، وهو الواو من (يقدرون)، عائدًا على غير أهل الكتاب، وهم المؤمنون، والظاهر عوده على أهل الكتاب؛ إذ هو أقرب مذكور.

وقال أبو السعود: "وقد قيل: (لا) غير مزيدة، وضمير (لا يقدرون) للنبي(ﷺ) وأصحابه، والمعنى: لئلاً يعتقد أهل الكتاب أنه لا يقدر النبي(ﷺ) وأصحابه، والمؤمنون على شيء من فضله الذي هو عبارة عما أوتوه من سعادة الدارين"[١].

وقد ذكر الدكتور محمد يسري زعير وجهًا لعدم زيادتها، وخلاصته أن الآية السابقة عليها وهي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤۡتِكُمۡ كِفۡلَيۡنِ مِن رَّحۡمَتِهِۦ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ نُورٗا تَمۡشُونَ بِهِۦ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[٢]، تبين أن من آمن بالله واتقاه حتى تقواه حصل على ثواب الله المتمثل في الكفيلين من رحمته والنور الذي يمشي به ومغفرة ربه، ثم جاءت الآية بعدها معللة لذلك، فقال تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾، وفي هذا التعليل نجد (لا) ذكرت مرتين، نفت في إحداهما علم أهل الكتاب، ونفت في الثانية قدرتهم، فيكون المعنى: لعدم علم أهل الكتاب أنهم غير قادرين على شيء من فضل الله، ومعنى ذلك: انتفاء علمهم بعجزهم، وإذا انتفى العلم بالعجز ثبت العلم بالقدرة، وبذلك يكون النص واضح الدلالة

---

(١) تفسير أبي السعود: ١٤٣/٥.

(٢) سورة الحديد: الآية ٢٧.

على المراد به، وهو: أن الله أثاب المؤمنين المتقين بما ذكره ليعلم أهل الكتاب قدرتهم على ذلك الثواب لو آمنوا واتقوا، إذ نفى العلم بغير القدرة إثبات للعلم بالقدرة؛ لأن نفي النفي إثبات[١].

ويرجع القول بعدم زيادة (لا) في الآية؛ لأن الزيادة خلاف الأصل، فلا يصار إليها ما وجدت عنها مندوحة، وقد وجدت بحملها على إفادة معناها الأصلي كما تقدم، وهذا هو المسلك القويم الذي ينأى بالقرآن الكريم عن القول بالزيادة التي لا تليق بفصاحته ولا تواكب بلاغته فضلاً عن أن القول بزيادة الحروف لإفادة التوكيد معترض بأن معنى الزيادة عندهم أن الحرف لا يتغير به أصل المعنى، بل لا يزيد بسببه إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئًا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها.

ويلزمهم على هذا أن يحكموا بزيادة (إنَّ) ولام الابتداء وألفاظ التوكيد، ولا قائل بذلك[٢].

---

(١) انظر: منهج سيبويه في البحث النحوي بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي، ٤١-٤٢.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضى، ٢/٣٨٤.

المسألة الثانية: المشتمل في بدل الاشتمال(١):

البدل: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو أربعة أقسام(٢):

الأول: بدل كل من كل، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه، ومثاله قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ، صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ﴾(٣).

وقوله: ﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا، حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا﴾(٤) وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾(٥).
وقوله: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾(٦).

ولا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمبدل منه، لأنه نفسه في المعنى، كما أن الجملة التي هى نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط.

الثاني: بدل بعض من كل، وهو بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه أو مساويًا له أو أكثر منه، وذلك نحو: أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه.

ولابد فيه من ضمير يرجع إلى المبدل منه، ليربط البعض بكله، مذكور ذلك الضمير أو مقدر:

---

(١) **المرجع السابق: ص ٧٧٦- ٧٧١**

(٢) **انظر: شرح الشاطبي على الألفية، ٣٨١/٤-٣٨٧، وشرح الكافية للرضى: ٣٧٧/١-٣٤٠، وشرح الألفية لابن النظام: ٥٥٣-٥٥٧، وأوضح المسالك: ٤٠١/٣-٤٠٣ والتصريح: ١٥٥/٢-١٥٩، والهمع: ١٢٥/٢-١٢٦.**

(٣) **سورة الفاتحة: الآيتان ٦، ٧.**

(٤) **سورة النبأ: الآيتان ٣١، ٣٢.**

(٥) **سورة الشورى: الآيتان ٥٢، ٥٣.**

(٦) **سورة العلق: الآيتان ١٥، ١٦.**

مثال الربط بالضمير المذكور: رأيت قومك أكثرهم، وصرفت وجوهها أولها، ومنه في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾(١). فـ ﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ بدل من ﴿ٱسْتُضْعِفُواْ﴾ بإعادة الجار، وهو بدل بعض من كل، والضمير في (منه) عائد على المبدل عنه.

ومثال الربط بالضمير المقدر قوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾(٢). فـ ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ بدل من (الناس)، وهو بدل بعض من كل، لأن الناس منهم المستطيع وغير المستطيع، والضمير العائد على المبدل منه مقدر أي: منهم.

الثالث: البدل المباين للمبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه، وهو ثلاثة أقسام، لأنه لابد أن يكون مقصودًا بالحكم لما تقدم في تعريف البدل، ثم الأول وهو المبدل منه إن لم يكن مقصودًا البتة، ولكن سبق إليه اللسان، فهو بدل الغلط، أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ، ومثال قولك: لقيت رجلاً حمارًا، إذا أردت أن تقول: لقيت حمارًا، فقلت: رجلاً، ثم تداركت فأبدلت منه الحمار.

وإن كان المبدل منه مقصودًا: فإن تبين بعد ذكره فساد قصده، فبدل نسيان، أي: بدل شيء ذكر نسيانًا، ومثاله قولك: أكلت تمرًا خبزًا، إذا أردت أن تقول: أكلت خبزًا، ولكن نسيت فقلت: تمرًا، ثم تذكرت فأبدلت منه الخبز.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٧٥.
(٢) سورة آل عمران: الآية ٩٧.

وبهذا يتبين أن الغلط يتعلق باللسان، والنسيان يتعلق بالجنان، أي: القلب.

وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحًا فبدل إضراب، ويسمى أيضًا بدل بداء، ومثاله قولك: شربت ماء لبنًا، أخبرت أولاً بشرب الماء، ثم أضربت عنه، وجعلته في حكم المتروك ذكره، وأبدلت منه اللبن، على حد العطف بـ (بل) إذا قلت: شربت ماء، بل زبيبًا، ومنه قوله(ﷺ): (إن الرجل ليصلي الصلاة، وما كتب له نصفها ثلثها ربعها... إلى عشرها)[1].

الرابع: بدل الاشتمال: وهو ما يدل على معنى في متبوعه، أو يستلزم معنى في متبوعه.

فالدال على معنى في المتبوع كقولك: أعجبني زيد حسنه، والدال على ما يستلزم معنى في المتبوع كقولك: أعجبني زيد ثوبه، وكقوله تعالى: ﴿... فِيهِ﴾[2]، لأن القتال في الشهر الحرام يستلزم معنى فيه، وهو ترك تعظيمه، وكقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا﴾[3] فإن وقت الانتباذ وما عقبه يستلزم معنى في مريم عليها السلام، وهو كونها على غاية من التقى والبر العفاف، فلذلك صح في (إذ) أن تكون بدل اشتمال من (مريم).

ولابد من ضمير يربطه بالمبدل منه، مذكور ذلك الضمير كما في الأمثلة المتقدمة، أو مقدر كما في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ

([1]) رواه الإمام أحمد في مسنده: ٣٢١/٤ حديث عمار بن ياسر.

([2]) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

([3]) سورة مريم: الآية ١٦.

﴿ٱلۡأُخۡدُودِ، ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾ [(١)] فـ (النار) بدل من (الأخدود) وهو بدل اشتمال، والرابط محذوف والتقدير: النار فيه.

وبدل الاشتمال إما أن يكون مصدرًا دالاً على معنى قائم بمسمى المبدل منه كعجبت من زيد حلمه، أو صادر عنه كعجبت منه قراءته، أو واقع فيه كقوله تعالى: ﴿فِيهِ﴾ أو واقع عليه كدعى زيد إلى الطعام أكله.

وإما أن يكون غير مصدر، ولا يكون إلا دالاً على ملابس صالح للاستغنار عنه بالأول كقوله عز وجل: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ، ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾[(٢)].

ويشترط في صحة بدل الاشتمال شرطان:

أحدهما: إمكان فهم معناه مع الحذف كما في قولك: أعجبني زيد علمه وأدبه، فإن ذكر يشتمل على علمه وأدبه اشتمالاً يفهم معناه عند الحذف.

والآخر: حسن الكلام على تقدير حذفه، ومن ثم امتنع نحو: أسرجت زيدًا فرسه، لأنه وإن فَهم معناه عند الحذف لا يحسن استعمال مثله، وإن جاء شيء منه حمل على الإضراب أو الغلط[(٣)].

وقد اختلف[(١)] النحويون في المشتمل في بدل الاشتمال على ثلاثة أقوال: الأول: ذهب المبرد والسيرافي وابن جنى وابن الباذش وابن

---

(١) سورة البروج: الآيتان ٤، ٥.

(٢) انظر شرح التسهيل: ٣/٣٣٥.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص ٥٥٥.

أبي العافية وابن ملكون إلى أن العامل هو المشتمل على المبدل منه والبدل.

قال ابن هشام في التوضيح معرفًا بدل الاشتمال: "وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمالي"[٢] وقال في الحواشي معقبًا: "هذا هو الذي يظهر، وبه قال المبرد والسيرافي وابن جنى وابن الباذش وابن أبي العافية وابن ملكون"[٣].

وقد فسر السيوطي بأن الإعجاب في (أعجبتني الجارية حسنها) مشتمل على الجارية وعلى حسنها، والوضوح في (كان زيد عذره واضحًا) مشتمل على زيد وعذره، والكثرة في (كان زيد ماله كثيرًا) مشتملة على زيد وماله.

وبذلك يعلم أن المراد بالعامل هنا ما تم به المتعلق فعلاً كان أو اسمًا، مقدمًا أو مؤخرًا[٤].

وقد اعترض هذا المذهب بأن العامل فعل أو ما يشبهه، والبدل والمبدل منه اسمان، فكيف يشتمل الفعل على الاسم؟ !

الثاني: ذهب الفارسي في الحجة إلى أن البدل هو المشتمل على المبدل منه بدليل: (سُلِب زيد ثوبه) فإن الثوب مشتمل على زيد.

---

(١) انظر: في الخلاف في هذه المسألة، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٨/٣، وارتشاف الضرب: ٦٢٤/٢، وتذكرة النحاة: ١٨٦-١٨٧، والتصريح: ١٥٨/٢، والهمع: ١٣٦/٢، والأشموني: ١٢٧/٣.

(٢) أوضح المسالك: ٤٠٣/٣.

(٣) التصريح: ١٥٨/٢.

(٤) انظر الهمع: ١٢٦/٢.

ورد بأن ذلك غير مطرد، لأن من بدل الاشتمال: أعجبني زيد كلامه وفصاحته، وكرهت عمرًا ضجره، وساءني خالد فقره وعرجه، والبدل في هذه الأمثلة ونحوها غير مشتمل على المبدل منه، فلم يطرد كون البدل مشتملاً[1].

الثالث: ذهب الروماني والفارسي في أحد قوليهما إلى أن المبدل منه هو المشتمل على البدل، ومعنى كونه مشتملاً عليه أنه تصح العبارة بلفظه عنه، والاستغناء عن البدل وأنت تعنيه، فإذا قلت: أعجبني زيد حسنه، فزيد مشتمل على الحسن بمعنى أنه يصح أن تقول: (أعجبني زيد) مكتفيًا بذكر زيد عن الحسن وأنت تعنيه.

وعلى هذا المعنى لا يصح أن يقال: أعجبني زيد عبده، لأنه لا يقال: أعجبني زيد والمراد: أعجبني عبده.

ويبدو لي رجحان القول الثالث على التفسير المذكور لأننا لو تأملنا أمثلة بدل الاشتمال نحو: أعجبني زيد كلامه، وكرهت عمرًا ضجره، وساءني خالد فقره، لأدركنا أن المبدل منه فيها يشتمل على البدل، فـ (كلامه) يشتمل على (زيد)، إذ هو الذي يتكلم، وضجره يشتمل عليه (عمرو)، إذ هو الذي يضجر، وفقره يشتمل عليه (خالد)، لأنه وصف له، وهلم جرا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزولي فسر هذا القول بأن الاشتمال يكون أبدًا إما وصفًا في الأول نحو: أعجبتني الجارية حسنها، وإما مكتسبًا منه الأول وصفًا نحو قوله تعالى: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ

([1]) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٨/٣.

﴿بِٱلرَّحۡمَٰنِ لِبُيُوتِهِمۡ سُقُفٗا مِّن فِضَّةٖ وَمَعَارِجَ عَلَيۡهَا يَظۡهَرُونَ﴾[١] ومثله قولك: أعجبني زيد ماله.

المسألة الثالثة: فلان لا يملكُ درهمًا فضلاً عن دينار: [*]

أمّا قوله: (فلانٌ لا يملكُ درهمًا فضْلاً عن دينار) فمعناه أنَّه لا يملكُ درهمًا ولا دينارًا، وأنَّ عَدَمَ مُلْكِهِ الدينارَ أولى من عَدَمِ مُلْكِهِ الدرهَم، وكأنَّه قال: لا يملك درهمًا فكيف يملك دينارًا، وهذا التركيبُ زَعَمَ بعضهم أنّه مسموع، وأنشد عليه:

قلّما يبقى على هذا القلَقْ   صخرةٌ صمّاً فضْلاً عن رَمَقَ[٢]

الرمق: بقية الحياة. ولا تستعمل (فضلاً) هذه إلاّ في النفي، وهو مستفادٌ في البيت من (قلّما). قال بعضهم: حَدَثَ نقَلّ حين كُفَّتْ بـ (ما) إفادة النفي، كما حَدَثَ لـ (إنّ) المكسورة المشددة حين كُفَّتْ إفادة الاختصاص.

قلتُ: وهذا خطأ فإنّ (قَلّ) تستعمل للنفيْ قبل الكفّ، يُقال: قلّ أحَدٌ يعرفُ هذا إلاّ زيدٌ، ولهذا استعمل أحد، وصح إبدال المستثنى وهو بدل إمَا من (أحد) أو من ضميره. و (على) في البيت للمعية، مثلها في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلۡمِهِمۡۖ﴾[٣]، وقوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى ٱلۡكِبَرِ إِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَۚ﴾[٤].

---

(١) سورة الزخرف: الآية ٣٣.
(*) المسائل السفرية في النحو لابن هشام، ص ٢٠:١١.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) سورة الرعد: آية ٦.
(٤) سورة إبراهيم: آية ٣٩.

وانتصاب (فضلاً) على وجهين محكيين عن الفارسي[١].

أحدهما: أنْ يكون مصدرًا لفعلٍ محذوفٍ، وذلك الفعل نعتٌ للنكرة.

والثاني: أنْ يكون حالاً من معمول الفعل المذكور.

هذا خلاصة ما نُقل عنه ويحتاجُ إلى بَسْطٍ يوضِّحُهُ.

أعلمْ أنَّهُ يُقال: فَضُلَ عنه وعليه: زاد، فإنْ قدَّرته مصدرًا فتقديره: لا يملكُ درهمًا يفضُلُ فَضْلاً عن دينارٍ وذلك الفعل المحذوف صفة لـ (درهمًا)، كذا حُكِيَ عن الفارسي. ولا يتعَّينُ كون الفعل صفة بل يجوز أنْ يكون حالاً كما جاز في (فَضْلاً) أنْ يكون حالاً على ما سيأتي تقريره.

نَعَمْ وجه الصفة أقوى لأنّ نعت النكرة كيفَ كان أقْيَسُ من مجيء الحال منها، وإنْ قدَّرته حالاً فصاحبها يحتمل وجهين:

أحدهما: أنْ يكون ضمير المصدر محذوفًا، أي: لا يملكه، أي: لا يملك الملك، على حدِّ قوله:

هذا سُراقة للقرآنِ يدرُسُهُ[٢]

أي: يدرس، إذُ ليس الضمير للقرآن لأنّ اللام متعلقة بيدرس ولا يتعدى الفعل إلى ضمير فعل وإلى ظاهره جميعًا، ولهذا وجب في: (زيدًا ضربته) تقدير عامل على الأصح، وعلى هذا خرَّج سيبويه[٣]

---

(١) هو على الحسن بن أحمد النحوي، له مؤلفات كثيرة في النحو والقراءات، ت ٣٧٧هـ (تاريخ بغداد: ٢٧٥/٧، نزهة الألباء: ٣١٥، أنباء الرواة: ٢٧٣/١).

(٢) صدر بيت لم يعرف قائله، وعجزه: (والمرء عند الرشا أن يلقها ذيب). وهو في الكتاب لسيبويه: ٤٣٧/١، وينظر فيه: فهرس شواهد سيبويه: ٦٥، معجم شواهد العربية ٤٧.

(٣) أبو بشر عمرو بن عثمان، لزم الخليل ونقل آراءه بأمانة في (الكتاب) المشهور، ت ١٨٠هـ، (طبقات النحويين واللغويين: ٦٦، نور القبس ٩٥، البغية: ٢٢٩/٢).

والمحققون نحو قوله: (ساروا سريعًا) أي: ساروه، أي: ساروا السير سريعًا، وليس (سريعًا) عندهم نعتًا لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيره، ولأنّ الموصوف لا يُحذف إلاّ إن كانت الصفة مختصة بجنسه، كما في: (رأيتُ كاتبًا أو حاسبًا أو مهندسًا) فإنَّها مختصة بجنس الإنسان، ولا يجوز: (رأيت طويلاً) وأرأيت أحمرَ)، وفي هذا الموضوع بحث ليس هذا موضعه.

والثاني: أنْ يكون قوله (درهمًا) حالاً.

فإنْ قلتَ: كيفَ جاز مجئ الحال من النكرة؟

قلتُ: أمّا على قول سيبويه فلا إشكال، لأنّه يجوز عنده مجئ الحال من النكرة، وإنْ لم يمكن الابتداء بها، ومن أمثلته: (فيها رجلٌ قائمًا)[١]، ومن كلامهم: (عليه مائة بيضًا[٢]. وفي الحديث: (صلى وراءه قومٌ قيامًا)[٣].

وأمّا على المشهور من أنّ الحال لا تأتي من النكرة إلا بمسوّغ فلها هنا مسوّغان:

أحدهما: كونها في سياق النفي والنفي يخرج النكرة من حيِّز الإبهام إلى حيِّز العموم فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجئ الحال منها.

والثاني: ضعف الوْصف، ومتى امتنع عن الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئها من النكرة، فالأوّلُ كقوله تعالى:﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾[٤]، وقول الشاعر[١]:

([١]) ونقله سيبويه على أنه قول الخليل.

([٢]) الكتاب: ٢٧٢/١ وبعده فيه: والرفع الوجه.

([٣]) ينظر: صحيح مسلم ٣٠٨-٣٠٩ وسنن ابن ماجه: ٣٩٢-٣٩٣.

([٤]) سورة البقرة: الآية ٢٥٩.

مَضَى زَمَنٌ والناسُ يستشفعونَ بيفهل لي إلى ليلى الغداةَ شَفيعُ

فإنّ المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافًا للزمخشري[٢]، وكقولك: (هذا خاتَم حديدًا) عند مَنْ أعربه حالاً، لأنّ الجامدَ المحضَ لا يوصَف به.

والثاني كقولهم: (مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ) فإنّ الوصف بالمصدر خارج عن القياس.

فإنْ قلتَ: هلا أجاز الفارسي في (فضلاً) كونه صفة لـ (درهمًا).

قلتُ: زعم أبو حيّان[٣] أنّ ذلك لا يجوز لأنّه لا يوسف بالمصدر إلاّ إذا أريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه، وليس ذلك بمرادٍ هنا، قال: وأمّا القول بأنّه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين.

قلتُ: هذا كلام عجيب، فإنّ القائل بالتأويل الكوفيون، ويأوّلون عدلاً بعادل ورضى بمرضي، وهكذا يقولون في نظائرها. والقائل بالتقدير البصريون، يقولون: التقدير: ذو عدل وذو رضى، وإنْ كان كذلك فَمَن المحققين؟ ثم اختلف النقل عن الفريقين، والمشهور أنّ الخلاف مطلق.

---

(١) قيس بن ذريح، شعره: ١١٤، وفيه لبني بدل ليلى. والبيت أيضًا في ديوان المجنون: ١٩١، ونسب إلى غيرهما، ينظر اللآلئ: ١٣٢-١٣٣.

(٢) محمود بن عمر، له مؤلفات كثيرة منها الكشاف والمفصل والمستقصي. ت ٥٣٨هـ (نزهة الألباء: ٣٩١، الأنباء: ٢٦٥/٣، البلاغة في تاريخ أئمة اللغة: ٢٥٦).

(٣) هو أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي النحوي المفسر، ت ٧٥٤هـ. أشهر كتبه: البحر المحيط، ارتشاف الضرب. (الدرر الكامنة: ٧٠/٥، حسن المحاضرة: ٥٣٤/١، البدر الطالع: ٢٨٨/٢).

قال ابن عصفور[١]، (وهو الظاهر: إنما الخلاف حيث لا يقصد المبالغة وإنْ قصد فالاتفاق على أنّه لا تأويل ولا تعدي. وهذا الذي قاله ابن عصفور) هو الذي في ذهن أبي حيَّان، ولكنه نسى فتوهم أنّ ابن عصفور قال: لا تأويل مطلقًا، فمن هنا ـ والله أعلمُ ـ دخل عليه الوهم. والذي ظهر لي أن الفارسي إنّما لم يجز في (فضلاً) الصفة لأنّه رآه منصوبًا أبدًا سواء كان ما قبله منصوبًا كما في المثال أم مرفوعًا كما في البيت أم مخفوضًا كما في قولك: (فلان لا يهتدي إلى ظواهر النحو فضلاً عن دقائق البيان). فهذا منتهي القول في توجيه إعراب الفارسي، وأمّا تنزيله على المعنى المراد فعسير، وقد خرج على أنّه من باب قوله:

على لا حبٍ لا يُهْتَدَى بمنارِهِ[٢].

ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك، وقال: قد يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته فيقولون: ما قامَ رجلٌ عاقلٌ) أي: لا رجلَ عاقلٌ فيقوم، ثم أنشد بيت امرئ القيس المذكور، فقال: ألا ترى أنّه لا يريد إثبات منارٍ للطريق وينفي الاهتداء عنه، إنمَّا يريد نفي المنار

---

(١) هو: على بن مؤمن الأشبيلي، من علماء العربية، ت ٦٦٩هـ. أشهر كتبه: المقرب، الممتع في التصريف، شرح الجمل. (الذيل والتكملة: ٤١٣/٥، فوات الوفيات: ١٠٩/٣، البغية: ٢١٠/٢).

(٢) والقول هو صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ٦٦ وعجزه إذا ساقه العود النباطي جرجرا.

فتنتفي الهداية به أي: لا منار لهذا الطريق فيهتدي به وقال الأفوه الأودي[١]:

بَمْهَمهٍ ما لأنيسٍ بهِ حِسٌ فما فيه له من رسيسْ

لا يريد أنّ بهذا القفر أنيسًا لا حِسّ له، إنما يريد: لا أنيس به فيكون له حسّ.

وعلى هذا خرَّج: (فما تنفعهم شفاعةُ الشافعين)[٢] أي: لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته، و (لا يسألونَ الناسَ إلحافًا)[٣] أي: لا سؤال فيكون إلحافًا، قال: وعلى هذا يتخرج المثال المذكور، أي: لا يملك درهمًا فيفضل عن دينار له، وإذا انتفى ملكه لدرهم كان انتفاء ملكه للدينار أولى.

قلت: وهذا الكلام الذي ذكره لا تحريف فيه، فإنّ الأمثلة المذكورة من بابين مختلفين وقاعدتين متباينتين أمَّيز كلاً منهما عن الأخرى، ثم أذكر أنّ التخريج المذكور لا يتأتى على شيء منهما:

القاعدة الأولى: إنّ القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع بل كما تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه. فإذا قيل: (ما جاءني قاضي مكّةً ولا ابن الخليفة) صدقت القضية وإنْ لم يكن بمكة قاضٍ ولا للخليفة ابن. وهذه القاعدة هى التي يتخرج عليها: (فما تنفعهم شفاعة الشافعين) وبيت امرئ القيس، فإنّ شفاعة الشافعين بالنسبة إلى الكافرين غير

---

(١) ديوانه ١٨ (الطرائف الأدبية). والأفوه هو صلاءه بن عمرو، لقب الأفوه لأنه كان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان، وهو شاعر جاهلي. (الشعر والشعراء: ٢٢٣، الأغاني: ١٦٩/١٢، معاهد التنصيص: ١٠٧/٤).

(٢) سورة المدثر: الآية ٤٨.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٧٣.

موجودة يوم القيامة لأنّ الله تعالى لا يأذن لأحد في أنْ يشفع لهم لأنّه لا يأذن في ما لا ينفع لتعاليه عن العبث، ولا يشفع أحد عند الله إذا لم يأذن الله له:﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾[1]. وكذلك المنار غير موجود في اللاحب المذكور، لأنّ المراد التمدح بأنه يقطع الأرض المجهولة من غيرها ويهتدي به، فغرضه إنّما تعلّق بنفي وجود ما يهتدي به في تلك الطريق التي سلكها لا بنفي وجود الهداية عن شيء نُصب فيها للاهتداء به.

وأمّا قول أبي حيّان وغيره: المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا منار فيهتدي به[2] فليس بشيء، لأنّ النفي إنما يتسلط على المسند لا على المسند إليه، ولكنهم لما رأوا الشفاعة والمنار غير موجودين توهموا أنّ ذلك من اللفظ فزعموا، ما زعموا وفَرْقٌ بين قولنا: الكلامُ صادقٌ مع عدم المسند إليه، وقولنا: إنّ الكلام اقتضى عدمه.

القاعدة الثانية: إن القضية السالبة المشتملة على مُعَيّد نحو: (ما جاءني رجل شاعر) يحتمل وجهين:

الأول: أنْ يكون نفي المسند باعتبار المقيّد فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود مجئ رجلٍ ما غير شاعر، وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادل، ألا ترى لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقًا لكان ذكر الوصف ضائعًا ولكان زيادة في اللفظ ونقصًا في المعنى المراد.

الثاني: أنْ يكون نفيه باعتبار المقيّد وهو الرجل، وهذا احتمال مرجوح لا يُصار إليه إلاّ بدليل، فلا مفهوم حينئذ للتقييد، لأنّه لم يُذكر

---

(1) سورة البقرة: آية ٢٥٥.

(2) قول أبي حيان في البحر المحيط: ٣٨٠/٨.

للتقييد بل ذُكِرَ لغرض آخر، كأنْ يكون المراد مناقضة مَنْ أثبتَ ذلكَ الوصف فَقال: (جاءني رجل شاعر) فأردت التنصيص على نفي ما أثبته، أو كأن يُراد التعريض، إذا أردت في المثال المذكور أنْ تعرِّض بِمَن جاءَهُ رجلٌ شاعرٌ. وهذه هي القاعدة التي يتخرج عليها قوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾[1] فإنّ الإلحافَ قَيْد! في السؤال المنفي، والمراد من الآية ـ والله أعلم ـ نفي السؤال البتة بدليل: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾[2]، والتعفف لا يجامع المسألة، ولكن أريد بذكر الإلحاف ـ والله أعلم ـ التعريض يقوم ملحفين توبيخًا لهم على صنيعهم أو التعريض بجنسهم الملحفين وذمهم على الإلحاف، لأنّ نقيض الوصف الممدوح مذموم، والمثال المبحوث فيه متخرج على هذه القاعدة فيما زعموا، فإنّ فضلاً مقيَّدٌ للدرهم، فلو قدّر النفي مسلطًا على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد، وهو أنّه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار، ولما امتنع هذا تعيّن الحمل على الوجه المرجوح، وهو تسليط النفي على المقيّد، وهو الدرهم، فينتفي الدينار، لأنّ الذي لا يملك الأقلَّ لا يملك الأكثرَ فإنّ المراد بالدرهم ليس الدرهم العرفي، لأنّه يجوز أنْ يملك الدينار من لا يملكه، بل المراد ما يساوي من النقود درهمًا، فهذا توجيه التخريج.

وأمّا الاعتراض عليه فمن جهة أنّ القيد ليس نفس الدينار حتى يصير المعنى: لا يملكُ درهمًا فكيفَ يملك دينارًا. وإنّما القيد قوله: (فضلاً عن دينار). والكلام لم يسق لنفي ملك الزائد على الدينار بل

---

[1] سورة البقرة: آية ٢٧٣.
[2] سورة البقرة: آية ٢٧٣.

لنفي ملك الدينار نفسه ثم يلزم عن ذلك انتفاء ملك ما زاد عليه. والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أنْ يُقال: إنَّه في الأصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه، وتوجيه ذلك أنْ يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جوابًا لمستخبر قال: "أيملك فلان دينارًا"، أو ردّاً على مخبر قال: (فلان يملك دينارًا). فقيل في الجواب: (فلان لا يملك درهمًا) ثم استؤنف كلام آخر. ولك في تقديره وجهان:

الأول: أنْ يُقال: أخبرتك بهذا زيادة على الإخبار عن دينار استفهمت عنه. أو أخبرتك بملك له، ثم حذفت جملة (أخبرتك بهذا) وبقي معمولها وهو (فضلاً)، كما قالوا: (حينئذ الآنَ) بتقدير: كان ذلك حينئذ واسمع الآنَ، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كلَّ منهما معمولهما، ثم حُذف مجرور عن وجارّ دينار، وأدخلت (عن) الأولى على الدينار كما قالوا: (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِه[1] الكحلُ مِن زيدٍ). والأصل: منه في عين زيد، ثم حذف مجرور (من) وهو الضمير، وجارّ العين وهو (في)، ودخلت (من) على العين.

الثاني: أنْ يُقدر: فضلاً انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء الدينار عنه. ومعنى ذلك أن تكون حال هذا المذكور في النفي معروفة عند الناس. والفقير إنّما ينفي عنه في العادة ملك الأشياء الحقيرة لا ملك الأموال الكثيرة، فوقوع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل عن وقوع نقي الدينار عنه، أيْ أكثر منه. وفضلاً على التقدير الأول حال،

---

(1) ينظر في مسألة الكحل: الكتاب: ٢٣٢/١، المقتضب: ٢٤٨/٣-٢٥٠، شرح المقدمة المحسبية: ٤٠٠، شرح عمدة الحافظ: ٧٧٣-٧٧٤، شرح الكافية: ٢٢٠/٢-٢٢٢، شرح التصريح: ١٠٦/٢-١٠٧، همع الهوامع: ١٠٢/٢.

وعلى الثاني مصدر، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي لكنّ توجيه الإعرابيين مخالف لما ذكر وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا، لأنّه إنّما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهت لا على ما وجهوا، ولعل من لم يقو أنسه بتجوزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف، وهو كما قيل:

إذا لم يكن إلاّ الأسنة مركبٌ فلا رأي للمحتاج إلاّ ركوبها(١)

وقد بيَّنْت في التوجيه الأول أنّ مثلَ هذا الحدف والتجوز واقعٌ في كلامهم. قال أبو الفتح(٢): قال أبو علي: مَنْ عُرفَ أَلِفَ ومن جُهلَ استُوحِش.

المسألة الرابعة: القول في: يجوز كذا خلافًا لفلان(*):

وأمَا قوله: (يجوز كذا خلافًا لفلانٍ) فقد يُقال: إنَه يجوز فيه وجهان:

الأول: أنْ يكون مصدرًا كما أنّ قولك: (يجوز كذا اتفاقًا وإجماعًا) بتقدير: اتفقوا على ذلك اتفاقًا، وأجمعوا عليه إجماعًا. ويشكل على هذا أنّ فعله المقدّر إمّا اختلفوا أو خالفوا أو خالفت.

فإن كان (اختلفوا) أشكل عليه أمران:

أحدهما: أنّ مصدر اختلف إنَما هو الاختلاف لا الخلاف.

---

(١) البيت للكميت بن يزيد في شعره: ١١٩/١ وفيه: وإن لم... فلا رأي للمحمول.

(٢) هو عثمان بن جنى اللغوي المشهور وتلميذ أبي على الفارسي، له مؤلفات كثيرة في اللغة والقراءات أشهرها: الخصائص والمنصف والمحتسب، ت ٣٩٢هـ، (نزهةالألباء: ٣٥٢، أنباء الرواة: ٣٣٥/٢، بغية الوعاة: ١٣٢/٢).

(*) المسائل السفرية في النحو، ص ٢٨.

الثاني: أنّ ذلك يأبى أن يقول بعده: لفلان.

وإنْ كان (خالفوا) أو (خالفت) أشكل عليه أنّ (خالف) لا يتعدى باللامِ بل بنفسه.

وقد يختار هذا القسم ويُجاب عن هذا الاعتراض بأنْ يُقال: تُقدر اللام مثلها في: (سقيًا له)(١) أي متعلقة بمحذوف تقديره: أعني له أو إرادتي له، ألا ترى أنهّا لا تتعلق بـ (سقيًا) لأنّ سقى يتعدى بنفسه.

الوجه الثاني: أنْ يكونَ حالاً، والتقدير: أقول خلافًا لفلان، أيْ: مخالفًا له. وحذفُ القول كثير جدًا.

المسألة الخامسة: القول في: قال أيضًا(*):

وأمّا قوله: (قال أيضًا) فأعلم أنّ (أيضًا) مصدر آض(٢). وآض فعل مستعمل، وله معنيان:

أحدهما: رجع، فيكون تامًا، قال صاحب المحكم(٣): (وآض إلى أهله: رجع إليهم) انتهى. وكذا قال ابن السِّكّيت(٤) وغيرهما(١) (وهكذا هو المستعمل مصدره هنا.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١١٤/١، حاشية الصبان: ١١٧/٢.

(*) المسائل السفرية في النحو، ص ٢٩: ٣١.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة: ١٨/١، اللسان والتاج (أيض).

(٣) هو ابن سيده علي بن إسماعيل الضرير، من علماء اللغة، ت ٤٥٨هـ، (إنباء الرواة: ٢٢٥/٢، معجم الأدباء: ٢٣١/١٢، نكت الهميان: ٢٠٤).

(٤) إصلاح المنطق: ٣٤٢، وفيه: (وتقول: أفعل ذاك أيضًا، وهو مصدر آض إذا رجع) ويعقوب بن السكيت من علماء العربية، ت ٣٤٤هـ، (الفهرست: ١١٤، تاريخ بغداد: ٢٧٣/١٤، أنباء الرواة: ٥٠/٤.

الثاني: صار فيكون ناقصًا عاملاً عمل كان. ذكره ابن مالك[٢] وغيره، وأنشدوا قول الراجز[٣]:

رَبَّيْتُــــهُ حتــــى تَمَعْــــدَدَا

وآضَ نَهْدًا كالحِصان أجْرَدا

كانَ جزائي بالعصا أنْ أجْلَدا

ورواه الجوهري[٤]: صار نهدًا. يقال: تمعدد الغلام إذا شبّ وغلظ. والنهد: العظيم الجسم من الخيل، وإنّما يوصف به الإنسان على وجه التشبيه. والأجرد: الذي لا شعر عليه.

وانتصاب (أيضًا) في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير (قال) كما توهمه جماعة من الناس فزعموا أنّ التقدير: وقال أيضًا أي: راجعًا إلى القول. وهذا لا يحسن تقديره إلاّ إذا كان هذا القول إنّما صدر من القائل بعد صدور القول السابق حتى يصح أنْ يقال: إنّه قال راجعًا إلى القول بعدما فرغ منه، وليس ذلك بشرط في استعمال

---

(١) وقال ابن الأنباري في الزاهر: ٢٦٧/١: معنى أيضًا في كلام العرب، عودا، فإذا قالوا: قال الشاعر أيضًا، فمعناه: عاد إلى القول.

يقال: قد آضت المياه تثيض أيضًا إذا عادت، من ذلك: آض الرجل أيضا، وأنشد الفراء لذى الرمة:

إذا ما المياه الدم آضت كأنها   من الآجن حناء معًا وصبيب

(٢) هو جمال الدين صاحب الألفية، ت ٦٧٢هـ (العبرة: ٣٠٠/٥، الوافي: ٣٥٩/٣، البغية: ١٣٠/١).

(٣) العجاج، ديوانه: ٢٨١/٢.

(٤) هو إسماعيل بن حماد صاحب (الصحاح)، ت ٣٩٣هـ، (نزهة الألباء: مرآن الجنان: ٤٤٦/٢، شذرات الذهب: ١٣٤/٣). وقد نقل الجوهري في الصحاح (أيض) نص كلام ابن السكيت.

(أيضًا) ألا ترى أنك تقول: قلت اليوم كذا، وقلت أمس أيضًا، وذلك تقول: كتبتُ اليومَ، وكتبت أمس أيضًا.

والذي يظهر لي أنّه مفعول مطلق حُذِف عامله أو حال حُذِف عاملها وصاحبها، وذلك أنّك قلت: وقال فلان، ثم استأنفت جملة فقلت: أرجع إلى الإخبار رجوعًا ولا أقتصر على ما قدَّمت، فيكون مفعولاً مطلقًا. أو التقدير: أخبر أيضًا أو أحكي أيضًا، فيكون حالاً من ضمير المتكلم، فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع.

ومما يؤنسك بما ذكرته من أنّ العامل محذوف أنّك تقول: (عنده مالٌ وأيضًا علم) فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها، فلا بُدَّ حينئذ من التقدير. وعلى ذلك قال الشاطبي[1] ـ رضى الله عنه ـ وقد ذكر أنّه لا يدغِمِ الحرف إذا كان تاء متكلم أو مخاطب أو منوَّنًا أو مشدَّدًا.

ككنتُ ترابًا أنْتَ تُكْره واسعٌ عليمٌ وأيضًا تَمَّ مِيقاتُ مُثِّلا[2].

قال أبو شامة [3] ـ رحمه الله ـ قوله: (أيضًا) أيْ أمثل النوع الرابع ولا اقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة، وهو مصدر آض إذا رجع. انتهى كلامه. فأيضًا على تقديره حال من ضمير أمثل الذي قدَّره.

---

(1) محمد بن أحمد المقرئ النحوي اللغوي، ت ٦١٤هـ (معرفة القراء، غاية النهاية: ٦٧/٢، شذرات الذهب: ٦١/٥).

(2) حرز الأماني ووجه التهاني: سراج القارئ: ص ٣٤.

(3) ب: أبن، وأبو شامة هو شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، أشهر كتبه: إبراز المعاني والمرشد الوجيز، وكتاب الروضتين في أخبار الدولتين، ت ٦٦٥هـ، (تذكر الحفاظ: ١٤٦، طبقات الشافعية: ١٦٥/٨، فوات الوفيات: ٢٦٩/٢).

وأنّ هذه الكلمة إنّما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر، فلا يجوز: (جاء زيدٌ أيضًا) إلاّ أنْ يتقدم ذكر شخص آخر[١] أو تدلّ عليه قرينة، ولا (جاء زيدٌ ومضى عمرو أيضًا) لعدم التوافق، ولا (اختصم زيدٌ وعمروٌ أيضًا) لأنّ أحدهما لا يستغني عن الآخر.

المسألة السادسة: القول في: هَلُمّ جَرًّا[*]:

وأمّا قوله: (هَلُمّ جَرًّا)[٢] فكلامٌ مستعمل في العرف كثيرًا، وذكره الجوهري في (صحاحه)، فقال في فصل الجيم من باب الراء[٣]: (وتقول كان ذلك عام كذا وهَلُمَّ جَرّاً إلى اليوم). هذا جميع ما ذكره.

وذكر الصغاني[٤] في (عبابه) ما ذكره صاحب (الصحاح)، ولم يزد عليه.

---

(١) ينظر: أمالي السهيلي: ٧٩.

(*) المسائل السفرية ، ص ٣٢: ٤٠.

(٢) ينظر في (هَلُمَّ جَرّاً): الفاخر: ٣٢، الزاهر: ٤٧٦/١، مختصر الزاهر: ق ٦٢، تهذيب اللغة: ٤٧٨/١. جمهرة الأمثال: ٣٥٥/٢، الوسيط في الأمثال: ١٨٠، مجمع الأمثال: ٤٠٢/٢، اللسان (جرر)، المزهر: ١٣٦/٢. انظر: مجلة الزهراء، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد السابع، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، وقال الفيومي في المصباح المنير: ١٠٥/١ (جرر): وقوله: وهلم جرا، أي ممتدًا إلى هذا الوقت الذي نحن فيه، مأخوذ من: أجررت الدين: إذا تركته باقيًا على المديون، أو من: أجررته الرمح: إذا طعنته، وتركت فيه الرمح يجره. أ. هـ.

(٣) الصحاح: ٦١١ (جرر).

(٤) الحسن بن محمد بن الحسن، عالم باللغة، أشهر كتبه: التكملة والذيل والصلة، مجمع البحرين، الغياب الزاخر واللباب الفاخر، ت ٦٥٠هـ، (معجم الأدباء: ١٨٩/٩)، النجوم الزاهرة: ٢٦/٧، شذرات الذهب: ٢٥٠/٥).

وذكر أبو بكر بن الأنباري[١](هَلُمّ جَرًّا) في كتاب (الزاهر)[٢] وبسط القول فيه، وقال: (معناه: سيروا على هينتكم) أيْ تثبَّتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم، قال: وهو مأخوذ من الجِّر، وهو أنْ تُترِكَ الإبل والغنم ترعى في السير، قال الراجز:

لطالما جَررْتَكُنَّ جراًّ

حتى نَوَى الأعْجَفُ واستمرًّا

فاليومَ لا آلوا الركاب شراًّ(٣)

قلتُ: الأعجف: الهزيل، ونوى: صار له نيٌّ بفتح النون وتشديد الياء، وهو الشحم. وأمّا النِّيءُ ، بكسر النون وبالهمزة بعد ياء ساكنة فهو اللحم الذي ينضج، واستمر: وكأنه من المِرّة، بكسر الميم، وهو القوَّة، ومنه قوله تعالى:﴿ذُو مِرَّةٍ﴾[٤].

قال[٥]: وفي انتصاب (جرًّا) ثلاثة أوجه:

الأول: أنْ يكون مصدرًا وضع موضع الحال، والتقدير: هَلُمَّ جَارِّين، أي: مُتَثبتين.

---

(١) ابن الأنباري هو محمد بن القاسم، من المتبحرين بعلوم القرآن والحديث واللغة والنحو والأدب، أشهر كتبه: الزاهر، المذكر والمؤنث، شرح القصائد السبع الطوال، الأضداد، إيضاح الوقف والابتداء، ت ٣٢٨هـ. (الفهرست ١١٨، تاريخ بغداد ١١٨/٣، الأنساب: ٣٥٣/١).

(٢) ٤٧٦/١.

(٣) الأبيات بلا عزو في تهذيب اللغة: ٤٧٩/١.

(٤) النجم: ٦.

(٥) أي: ابن الأنباري.

الثاني: أنْ يكون انتصابه على المصدر، لأنّ في (هَلُمَّ) معنى (جرَّ)، فكأنه قيل: جرّوا جرّاً. وهذا على قياس قوله: (جاء زيدٌ مشيًا)، فإنّ البصريين يقولون تقديره: ماشيًا، والكوفيون يقولون: المعنى: يمشي مشيًا[١].

الثالث: وقال بعض النحويين: جرًّا نصب على التفسير. انتهى كلام أبي بكر ملخصًا.

وقال أبو حيّان في (الارتشاف)[٢] وهَلُمَّ جرّاَ معناه: تعال على هَيْنتك متثبتًا، وانتصاب (جرّاً) على أنّه مصدر في موضع الحال، أيْ جارَيّن، قاله البصريون.

وقال الكوفيون: مصدر، لأنّ معنى (هَلُمّ) جَرّ.

وقيل: انتصب على التمييز.

وأوّلُ مَنْ قاله عائذ بن يزيد، قال:

فإنْ جاوَزْتُ مُقْفِرَةٌ رَمَتْ بي * إلى أخرى كتلك هَلُمَّ غرَّاَ**

وقال آخر من تغلب:

المطعمين لدى الشتا * ءِ سدائفًا مل نيب غرَّاَ**

في الجاهليةِ كانَ سؤ دد وائلِ فَهَلُمَّ جرًّا(٣)

---

(١) ينظر في هذه المسألة: شرح المفصل ٥٩/٢، شرك الكافية: ٢١٠/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٧٤/١.

(٢) ارتشاف الضرب: ق ٣٣٠-٣٣١.

(٣) السدائف: جمع سديفة وهى مفعول المطعمين، ومعناها: شرائح سنام البعير المقطَّع وغيره مما غلب عليه السمن.

وقوله: (مل نيب) أصله من النيب، جمع ناب: وهى الناقة: سُمِّيت بذلك لأنها يستدل على عمرها بنابها. وحُذِف نون (من) لأنّه أراد التخفيف حين التقى المتقاربان،

انتهى.

وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربيًا حضًا، والذي رابني منه أمور:

الأول: إنّ إجماع النحويين واللغويين منعقد على أنّ لـ (هَلُمَّ) معنيين:

أحدهما: تعالَ، فتكون قاصرة كقوله تعالى: ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[1] أيْ: تَعَالَوْا إلينا.

والثاني: أحْضِرْ، فتكون متعدية كقوله تعالى: ﴿ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾[2] أيْ: أحْضِرُوهم. ولا امتناع لأحد المعنيين هنا.

الثاني: إنّ إجماعهم منعقد على أنّ فيها لغتين: حجازية، وهى التزام استتار ضميرها، فتكون اسم فعل. وتميمية: وهى أنْ تتصل بها ضمائر الرفع البارزة فيقال: هَلُمّا وهَلُمِّي وهَلُمُّوا، فتكون فعلاً[3]. ولا نعرف موضعًا أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل، ولم يقل أحدّ إنّه سمع: هَلُمَا جرّاَ ولا: هَلُمِّي جرّاَ ولا: هَلُمُّوا جراَ.

وهما النون واللام، لتعذر الإدغام لأنّ اللام ساكنة. ونظيره قولهم في بني الحارث: بلحارث، وهو شاذ.

وقوله: (غرّا) حال من النيب، وهو جمع غرّاء كحمراء وحمر وسوداء وسود و(في الجاهلية) خبر كان إنْ قُدِّرت ناقصة، أو متعلق بها إنْ قُدِّرت تامة بمعنى واحد.

وقوله: (فهَلُمَّ جَرّا) متعلق بالمعنى بقوله (في الجاهلية إنْ كان سؤدد وائل في الجاهلية فما بعدها.

(1) الأحزاب: ١٨.

(2) الأنعام: ١٥٠.

(3) ينظر: المقتضب: ٢٥/٣ و٢٠٢-٢٠٣، الأصول في النحو: ١٧٤/١، همع الهوامع: ١٠٦/٢-١٠٧.

الثالث: إنّ تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع أو ضعيف، وهو لازم هنا إذا قلتَ: (كانَ ذلكَ عام كذا وهَلُمَّ جراً).

الرابع: إنّ أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب[1]، حتى صاحب (المحكم) [2] مع كثرة استيعابه وتتبعه. وإنّما ذكره صاحب (الصحاح)، وقد قال أبو عمرو بن الصلاح[3] في(شرح مشكلات الوسيط)[4]: إنّه لا يقبل ما تفرد به. وكانَ علة ذلك ما ذكره في أول كتابه من أنّه ينقل عن العرب الذين سمع منهم، فإنّ زمانه كانت اللغة فيه فَسَدَت.

وأما صاحب (العباب) فإنّه قلّد صاحب (الصحاح) فنسخ كلامه.

وأمّا ابن الأنباري فليس كتابه موضوعًا لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب بل وَضْعُهُ أنْ يتكلم على ما يجري من محاورات الناس، وقد يكون تفسيره له على تقدير أنْ يكون عربّيًا، فإنة لم يصرح بأنّه عربيّ. وكذلك لا أعلم أحدًا من النحاة تكلم عليها غيره.

ولخص أبو حيان في (الارتشاف) أشياء من كلامه، ووهم فيها. فإنّه ذكر أنّ الكوفيين قالوا: إنّ (جراً) مصدر، والبصريون قالوا: إنّه حال. وهذا يقتضي أنّ الفريقين تكلموا في إعراب ذلك، وليس كذلك، وإنّما قال أبو بكر: إنّ قياس إعرابه على قواعد البصريين أنْ يُقال: إنه

---

(1) بل تعرضوا له، ومنهم المفضل بن سلمة في الفاخر ٣٢ والأزهري في تهذيب اللغة: ٤٧٨/١.

(2) وهو ابن سيده، وقد سلفت ترجمته.

(3) هو عثمان بن عبد الرحمن، كان متبحرًا في التفسير والحديث والفقه، ت ٦٤٢هـ (وفيات الأعيان: ٢٤٣/٣)، طبقات الحفاظ: ٤٩٩، طبقات المفسرين: ٣٧٧/١).

(4) وهو في الفقه وسماء الداودي في طبقات المفسرين: ٣٧٨/١: إشكالات على الوسيط.

حال، وعلى قواعد الكوفيين أنْ يُقال: إنّه مصدر. هذا معنى كلامه، وهذا هو الذي فهمه أبو القاسم الزجَاجي[١].

وردَّ عليه فقال: البصريون لا يوجبون في نحو: (ركضًا) من قولك: (جاء زيدٌ ركضًا) أنْ يكون مفعولاً مطلقًا بل يجيزون أن يكون التقدير: جاء زيدٌ يركض ركضًا. فلذلك يجوز على قياس قولهم أن يكون التقدير: هَلُمَّ تجرَوا جرّاً. انتهى.

ثم قول أبي بكر: (معناه: سيروا على هَيْنتكم، أي تثبتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم) معترض من وجهين:

أحدهما: أنّ فيه إثبات معنى لم يثبته لها أحد.

الثاني: أنّ هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب، فإنّه إنّما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم، ولهذا[٢] قال صاحب (الصحاح): (وهَلُمَّ جرّاً إلى الآن).

وقول أبي حيّان: (معناه: تعال على هينتك) عليه أيضًا اعتراضان:

أحدهما: أنّه تفسير لا ينطبق على المراد.

الثاني: في إفراده (تعال) مع أنّه خطاب للجماعة، وكأنّه توهم (تعال) اسم فعل، واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرفع البارزة. و قد توهم ذلك

---

(١) في كتابه (مختصر الزاهر): ق ٦٢. والزجاجي هو عبد الرحمن بن إسحاق، من علماء اللغة والنحو والأدب، ت ٣٣٧هـ، أشهر كتبه: الجمل، اشتقاق أسماء الله الحسنى، الأمالي، الإيضاح في علل النحو، اللامات، (الأنساب: ٢٧٢/٦، نزهة الألباء: ٣٠٦، العبر: ٢٥٤/٢).

(٢) ينظر: الصحاح (جرر).

بعض النحويين فيها وفي (هات)، والصواب أنَهما فعلان بدليل الآية، وهى قوله تعالى:﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ﴾[١]، وقول الشاعر:

إنما قلتُ هاتي نَوِّليني تمايَلتْ[٢].

وقوله: (هَلُمَّ بمعنى جرّوا). منقول من كلام ابن الأنباري، وهو خطأ منه انتقده عليه الزجاجي في (مختصره) وقال: (لم يقلْ أحدٌ إنّ "هُلَمّ" في معنى جرّوا)[٣]. وفيه دليل على ما قدَّمته من أنّ الإعرابيين المذكورين لم يقلهما البصريون ولا الكوفيون، وإنَما قالهما ابن الأنباري قياسًا على قولهما: (جاء زيدٌ ركضًا).

وتقدير البيت الأول: فإنْ تجاوزت أرضًا مقفرة، أيْ: ليس بها أنيس، رمت بي تلك الأرض المقفرة إلى أخرى مقفرة كتلك الأرض المقفرة. وجواب الشرط إمّا (رمت بي) أو في البيت بعده إنْ كانت (رمت) صفة لـ (مقفرة).

أمّا البيتان الآخران فمعناهما الثناء على قوم بالكرم والسيادة، والعرب تمدح بالإطعام في الشتاء لأنّه زمنٌ يقلُّ فيه الطعام ويكثر الأكل لاحتباس الحرارة في الباطن.

([١]) النحل: ٦٤.

([٢]) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ١٥ وعجزه:

علي هضيم الكشح ريا المخلخل

([٣]) عبارة الزجاجي في المختصر ق ٦٢ ب: (أما قوله من الكوفيين أنهم ينصبون جرا على المصدر لأن في هلم معنى جروا فغلظ، لأنه لا خلاف بين أهل اللغة والنحويين إن معنى (هلم): تعال وأقبل وليس بمعنى جر وجروا).

وإذْ قد أتينا على كلام الناس وشرحه وبيان ما فيه من قل فنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربيّاً فنقول: (هَلُمَّ) هذه القاصرة التي بمعنى أئت وتعال إلاّ أنّ فيها تجوزين:

الأول: أنّه ليس المراد بالإتيان هنا المجيء الحسي بل الاستمرار على الشيء والمداومة عليه، كما تقول: أمش على هذا الأمر، وسِرْ على هذا المنوال. ومنه قوله تعالى:﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡ﴾(١). المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق الألسنة بالكلام. ولهذا أعربوا (أنْ) تفسيرية(٢)، وهى إنما تأتي بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه، كقوله تعالى:﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾(٣) والمراد بالمشي ليس المشي بالأقدام بل الاستمرار والدوام، أي: دوموا على عبادة أصنامكم واحبسوا أنفسكم على ذلك.

الثاني: أنّه ليس المراد الطلب حقيقة، وإنّما المراد الخبر، وعبّر عنه بصيغة الطلب كما ورد في قوله تعالى:﴿وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾(٤)، ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّا﴾(٥). وجرّاً: مصدر جرّه يجرّه، إذا سحبه، ولكن ليس المراد الجّر الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى إلاّ أنّه يُقال: هذا الحكم منسحب على كذا، أي: شامل له. فإذا قيل: (كان ذلك عام كذا وهَلُمَّ جرّاً)، فكأنه قيل: واستمرَّ ذلك في

---

(١) سورة ص: الآية ٦. وينظر: ٠إعراب القرآن: ٧٨٥/٢. التبيان في إعراب القرآن ١٠٩٧.

(٢) ينظر في (أن التفسيرية): الأزهية ٦٣، رصف المباني: ١١٦، الجني الداني: ٢٣٩، مغني اللبيب: ٢٩، جواهر الأدب: ١٠٩.

(٣) سورة المؤمنون: آية ٣٧.

(٤) سورة العنكوت: الآية ١٢، وينظر: المشكل ٥٥٠.

(٥) سورة مريم: الآية ٧٥، وينظر: إعراب القرآن: ٣٣٦/٢

بقيـة الأعـوام اسـتمرارًا، فهـو مصـدر. أو: اسـتمرّ مسـتمرّاً فهـو حـال مؤكدة. وذلك ماشٍ في جميع الصور، وهذا هو الـذي يفهمـه النـاس من هذا الكلام. وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف فإنَّ (هَلُمَّ) حينئذ خبر، وإشكال التزام إفراد الضمير إذْ فاعل (هلم) هذه مفرد أبدًا، كما تقول: واستمرَّ ذلك. أيْ: واستمر ما ذكرته.

المسألة السابعة: القول في: دع الطفل ينم أو ينام(*)

أيُّما أصح أن نجزم المضارع بعد الطلب أم نرفعه؟

يـذهب كثيـرون إلـى الجـزم غـافلين عـن مقتضـيات المعنـى معرضين عن ارتباط الإعراب بالغرض، وأن اختلاف الاعتبار مجلبه لتغير العلامة. والصواب أنه يجوز الجزم في حال ويجوز الرفع في حال. فإن أردنا أن نجعل الفعل الثـاني جزاءً لـلأول مرتبطًا بـه ارتبـاط السبب بالمسبب جزمـا إشـعارًا بهذه العلاقـة الوثيقـة فقلنـا: (دعِ الطفل ينـمْ)، فـإن لـم نـرد هـذا المعنـى رفعنـا الفعـل فقلنـا: (دعِ الطفـل ينـامً) والمعنى هنا مختلف إذ هو: دع الطفل فهو ينام، أو دع الطفل نائمًا.

وقد جلّى القضية لنا سيبويه في الكتاب. ومما جاء في ذلك قولـه: "وتقول: أئتني آتك، فتجزم على مـا وصفنا، وإن شئت رفعت علـى أن لا تجعله معلقًا بالأول، ولكنك تبتدئـه وتجعل الأول مستغنيًا عنـه، كأنـه يقول: ائتني، أنا آتيك. ومثل ذلك قول الشاعر وهو الأخطل:

وقال قائدهم أرسوا نزاولُها فكل حتف امرئ يمضي لمقدار

وقال الأنصاري (عمرو بن الإطنابة):

(*) **ينظر: ساحة لغوية للدكتور/ أبو أوس بن إبراهيم الشمسان، ص ٢٨، ٢٩.**

يا مال والحق عنده فقفوا   تؤتَّون فيه الوفاء معترفًا

كأنه قال: إنكم تؤتون فيه الوفاء معترفًا"[١].

ومن أجل ذلك قد يخل الجزم بالمعنى حتى ليصفه سيبويه بالقبح، قال: "فإن قلت: لا تدن من الأسد يأكلْك فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببًا لأكله. فإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلُك. وإن أدخلت الفاء فهو حسن، وذلك قولك: لا تدن منه فيأكلَك"[٢].

ويبين سيبوبه تعدد الأعاريب في الفعل المضارع وهو الرفع على الابتداء أي أن يكون الفعل أول جملة مستأنفة، أو أن يكون أول جملة حالية؛ وهو يضرب لذلك مثالاً مطابقًا لما بدأنا به هذه المسألة فيقول:

"وتقول ذرة يقلْ ذاك، وذره يقولُ ذاك. فالرفع من وجهين: فأحدهما الابتداء، والآخر على قولك ذره قائلاً ذاك؛ فتجعل يقول في موضع قائل. فمثل الجزم قوله تعالى:﴿ذَرۡهُمۡ يَأۡكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلۡهِهِمُ ٱلۡأَمَلُۖ﴾[٣]، ومثل الرفع قوله تعالى جده:﴿ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ﴾[٤]،[٥].

([١]) سيبويه، الكتاب: ٣/٩٥-٩٦.
([٢]) السابق: ٣/٩٧.
([٣]) سورة الحجر: الآية ٣.
([٤]) سورة الأنعام: الآية ٩١.
([٥]) السابق: ٣/ ٩٨.

ونخلص من ذلك كله إلى أن الجزم أو الرفع المرهون بالمعنى مذ كان الإعراب فرعًا على المعنى، فلا يعجلن أحدنا إلى تخطئة جازم أو رافع ما لم يكن من أمره جازمًا، وللملامة رافعًا.

المسألة الثامنة: القول في: إدخال (أل) على العدد المضاف[*]:

يذهب النحويون إلى أن إضافة العدد إلى معدوده، من قبيل الإضافة المحضة فهي على تقدير حرف (من) أو (اللام) على اختلاف بينهم في ذلك، ولكنها ليست كإضافة سواها؛ ولذلك أجاز الكوفيون إدخال (أل) على العدد المضاف، مثل: (الثلاثة الأثواب، والخمسة دراهم)، من ذلك ما جاء في **مجالس ثعلب** وهو قوله: "قال: والألف دينار. والمائة الدينار، وإنما أضيفا لأنه ليس فيهما نون مثل الثلاثين والعشرين"[١]. وجاء في **معاني القرآن**: "لأن الذبح إنما يكون في هذه الأيام الثلاثة"[٢] وجاء: "وهي الثلاثة الآيات في الأنعام"[٣]. وجاء في **ليس كلام العرب**: "وهذه الأربعة الأحرف"[٤]. وذكر ابن يعيش أنهم شبهوه بما أضيف إضافة غير محضة وهو: الحسن الوجه[٥]، وضعف ابن الحاجب إدخال (أل) على العدد المضاف ولكن زعم الرضى أنه القياس عند الكوفيين[٦]، وتوجيه مذهب الكوفيين "أن المضاف من

(*) مساحة لغوية، ص ٧٣: ٧٥.
(١) ثعلب، مجالس ثعلب: ٥٧٢/٢.
(٢) الفراء، معاني القرآن: ١٢٣/١.
(٣) السابق: ١٩٠/١.
(٤) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٢٢٣.
(٥) شرح المفصل: ١٢٢/٢.
(٦) شرح الكافية: ٣١٠/٣.

حيث المعنى هو المضاف إليه، والمضاف هو المقصود بالنسبة، وإنما جئ بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أي جنس هو"(١).

وعلى الرغم من تضعيف الرضى لمذهب الكوفيين متابعة للزمخشري وابن الحاجب نجده يسلك مسلكهم في لغته فمن ذلك قوله عن أقسام الكلام: "والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء"(٢)، وقوه عن الوصف: "يتبع الموصوف في أربعة من جملة العشرة الأشياء المذكورة"(٣). ووجدنا الفارسي من قبله سلك مسلك الكوفيين وذلك في قوله: "وجدت الجرمي قد قسم (حتى) الثلاثة الأقسام التي قسمتها أنا"(٤).

ولا تنتهي القضية عند هذا الحدّ؛ إذ مذهب الكوفيين قد يتعين المصير إليه حين يكون العدد المضاف تابعًا لاسم الإشارة؛ ذلك أن تابع اسم الإشارة لابد أن يكون محلّى بـ (أل) قال سيبويه "وأعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف والصفات التي فيها الألف واللام جميعًا"(٥). والعلة في ذلك أنها والمبهمة ـ أي أسماء الإشارة ـ كشيء واحد(٦)، واسم الإشارة يتوصل به إلى ما فيها الألف واللام لأنها تنقله من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة، ولذلك خالف حكم اسم الإشارة حكم غيره بأنه لا يوصف بالمضاف ولا يفصل بينه وبين

---

(١) السابق: ٢١٦/٢.
(٢) السابق: ٣٢/١.
(٣) السابق: ٣٠٦/٢.
(٤) المسائل البصريات: ٨٨٩/٢.
(٥) الكتاب: ٧/٢.
(٦) م. ن. ص. ن.

نعته، نقول في غي المبهم: مررت بزيدٍ غلامِ عمرٍو، وبزيد ذي المال، وتقول مررت بزيدٍ اليومَ الظريفِ، ولا نقول: مررت هذا اليومَ الرجلِ[1]. ويدلك على أنه لا يوصف بالمضاف أنهم أعربوا (بَعْلى) في قراءة قوله تعالى:﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[2] خبرًا لا نعتًا لهذا. وأنت إذا وصفت تقول: إنَّ هذا الكتاب جديدًا؛ فلا تقول: إنَّ هذا كتابَ الولد جديدٌ، وأنت تريد "جديدٌ" خبرًا، قال سيبويه: "ولا تقول: مررت بهذا ذي المال كما قلت مررت بزيد ذي الملل"[3]، ومن أجل ذلك نستطيع أن نقول: هذه الدراهم الخمسة جديدة، ولكنا لا نستطيع أن نقول هذه خمسة الدراهم جديدة، إلا أن نتابع الكوفيين في إدخال (أل) فنقول: هذه الخمسة الدراهم جديدة. فليس قول البصرية بمقبول على إطلاقه وليس قول الكوفية بمردود على إطلاقه، ويمكن لمن أراد أن يقعد أن يقول: لا يجوز دخول (أل) على المضاف ما لم يكن عددًا تابعًا لاسم الإشارة.

---

(1) السيرافي، شرح الكتاب: ورقة ٥٥٣.
(2) سورة هود: الآية ٧٢.
(3) الكتاب: ٨/٢.

المسألة التاسعة: القول في: كُلَّ عام وأنتم بخير(*)

هذه جملة دعائية وإن كان ظاهرها أنها خيرية فهى تجري على ألسنة الناس، بعضهم لبعض في المناسبات الدينية مثل عِيَدْي الفطر والأضحى أو شهر رمضان... وغير ذلك.

ومعنى هذا الدعاء أن يدعو بعضهم لبعض بأن يحيا حياة هنية وأن يعيش عيشًا رغدًا سعيدًا..

ولو أردنا صياغة إنشائية لقلنا: اللهم أحْيِ كلاً منا كل عام في صحبة الخير التام.

ولكن الحس اللغوي العميق يأبى هذا التعبير ويرضى عن ذاك لأنه يشعر بأن حياة الخير تسود الناس جميعًا وهم يودون أن تظل سائدة لا يتخللها شيء من شر.

ولعل ذلك الحس هو الذي دفع المجتمع إلى الصياغة الخفيفة اللطيفة لفظًا العميقة الدقيقة المعنىَّ.

ولعذوبتها وسهولتها كثر انتشارها في المناسبات السعيدة السارة إما على الألسنة مباشرة أو بالهاتف وإما بالقلم بريديًا أو برقيًا أو غير ذلك مما حدث من وسائل الموصَّلات التي طوت المسافات وضيقت مساحتها بسرعتها المذهلة.

وقد ألفناها مكتوبة بدون ضبط الشكل اللهم إلا نادرًا أو قليلاً. كما ألفناها منطوقة بسكون لام (كل) وأحيانًا نسمعها مضبوطة بالضم سواء كان الناطق من عِلْية القوم أو من غيرهم. وكم سمعناها من

(*) **همسات لغوية في أذن الصحافة المصرية، للأستاذ الدكتور/ محمد يسري زعير، ١٢/٢: ١٨.**

بعض الأساتذة الذين نعد فيهم الحرص على صواب الضبط ولكنهم يضمونها بشدة تخرق طبلة الأذن حتى تسكن العقل مستقرة واضحة، بل هناك من رأى أن ضبطها الصواب هو الضم، ومن هؤلاء أستاذنا الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، فقد كتب عنها مرتضيًا ذلك الضبط وحينما أعربها لم يجد بدًا من دعوى زيادة الواو لأن جملة (أنتم بخير) خبر عن (كل عام) والواو لا تفصل بين المبتدأ والخبر وكأن الأسلوب: كل عام أنتم بخير.

وإذا أمعنا الفكر وجدنا أن هذا أسلوب تأنفه لغتنا العربية إذ لا علاقة بين كلماته حتى تكون مرتبطًا بعضها ببعض ارتباط البر بمبتدئه، فبناؤه رخو ضعيف على حين يكون بناء المبتدأ وخبره صلبًا متينًا.

ولهذا كله رأينا بعد إطلاعنا على أساليب استعمال (كل) في القرآن أن الصواب (كل) بالفتحة لأنها منصوبة.

ومن ثم كان لزامًا علينا أن نوجز القول في عرض نماذج من استعمال (كل) في القرآن فنقول:

وردت (كل) في القرآن الكريم ٣٥٧ سبعًا وخمسين وثلاثمائة مرة وهى متنوعة الأساليب، فتارة تكون منونة وثانية تكون مضافة. ويسمى تنوينها تنوين العوض لأنه عوض عن المضاف إليه إذ هى من الكلمات التي تلازم الإضافة لأن معناها العموم والشمول فلابد من ذكر الشيء الذي وقع فيه ذاك العموم والشمول.

تلكم هى صياغتها. وأما ضبطها فهى تكون مرفوعة أو منصوبة أو مخفوضة. وسواء في ذلك المنون منها والمضاف.

أ) فمن أساليبها منونة مرفوعة، قوله تعالى:﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾(١). وقوله تعالى:﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾(٢).

ومن أساليبها مرفوعة مضافة إلى نكرة قوله تعالى:﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾(٣). ومضافة إلى معرفة قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾(٤). وقوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾(٥). وقوله تعالى:﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾(٦).

ب) ومن أساليبها منصوبة منونة قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(٧). وقوله تعالى:﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾(٨). وقوله تعالى:﴿أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ﴾(٩).

وناصبها في الآية الثانية مذكور قبلها وهو الفعل (يغنِ). وفي الأولى والثالثة مذكور بعدها وهو (وَعَد) في الأولى. و(نَقُصّ) في الثالثة.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٥.
(٢) سورة الإسراء: الآية ٨٤.
(٣) سورة الروم: الآية ٣٢.
(٤) سورة الإسراء: الآية ٣٦.
(٥) سورة الإسراء: الآية ٣٨.
(٦) سورة مريم: الآية ٩٥.
(٧) سورة النساء: الآية ٩٥.
(٨) سورة النساء: الآية ١٣٠.
(٩) سورة هود: الآية ١٢٠.

ومثلهمـا قولـه تعـالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنۡ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾[١]. فهـي منصوبة بالفعل بعدها (نُمِدُّ) [٢].

ومن أساليبها منصوبة مضافة إلى نكرة قوله تعالى:

﴿فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾[٣]، وقولـه تعـالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ﴾[٤].

ومـن أسـاليبها منصـوبة مضـافة إلـى معرفـة قولـه تعـالى:

﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ﴾[٥].

وقولـه تعـالى: ﴿كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[٦]. وهـى فـي الآيـة الأولـى منصـوبة علـى المصـدرية لأنهـا أضـيفت إلـى المصـدر. وفـي الثانيـة منصـوبة لأنهـا منصوبة لأنها توكيد لمنصوب وهو (الأمر).

ومـن أسـاليبها مخفوضـة منونـة قولـه تعـالى: ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[٧]. وقولـه تعـالى: ﴿وَلِكُلّٖ جَعَلۡنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ﴾[٨]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّا بِكُلّٖ كَٰفِرُونَ﴾[٩].

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٢٠.

(٢) وأمددت الشيء إذا زدت يه من غير نوعه، ومددته إذا زدت فيه من نوعه. ومن (هؤلاء) بدل من قوله (كلاًّ) منصوب. المحرر الوجيز: ٤٤٦/٣.

(٣) سورة النور: الآية ٢.

(٤) سورة النور: الآية ٤٥.

(٥) سورة الإسراء: الآية ٢٩.

(٦) سورة آل عمران: الآية ١٥٤.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٤٨.

(٨) سورة النساء: الآية ٦٦.

(٩) سورة القصص: الآية ٤٨.

ومن أساليبها مخفوضة مضافة إلى نكرة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ قَدِيرٌ﴾، وقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾، وله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ﴾[1]،

ومن أساليبها مخفوضة مضافة إلى معرفة قوله تعالى: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿وَتُؤۡمِنُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ﴾[4]. وقوله تعالى: تلكم النماذج لاستعمال (كل) في القرآن. والذي يعنينا منها استعمالها مضافة إلى لمصدر أو الظرف. وحَسَبُ إطلاعنا وجدناها مضافة إلى المصدر في خمس آيات هى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٍ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآ﴾[6].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ﴾[7]. وقوله تعالى: ﴿هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾. وقوله تعالى: ﴿فَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَ وَمَزَّقۡنَٰهُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[8].

([1]) سورة البقرة: الآيات: ٢٠، ٢٩، ٢٦٠.
([2]) سورة الأعراف: الآية ٥٧.
([3]) سورة آل عمران: ١١٩.
([4]) سورة التوبة: ٣٣. سورة الفتح: ٢٨، الصف: ٩).
([5]) سورة النساء: آية ١٢٩.
([6]) سورة الأنعام: آية ٧٠.
([7]) سورة الإسراء: آية ٢٩.
([8]) سورة سبأ: الآية ٧، والآية ١٩.

ووجدناها مضافة إلى ظرف زمان في آيتين هما قوله تعالى: ﴿تُؤۡتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ بِإِذۡنِ رَبِّهَا﴾ [١]. وقوله تعالى:﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾[٢].

في هذه الآيات السبع نجد كلمة (كل) منصوبة على المصدرية أو الظرفية لأنها اكتسبتها من المضاف إليه فأخذا حكمه الإعرابي وهو النصب. فهى ملازمة لهذا الإعراب.

أما في غير هذا النوع فتكون حسبما يطلبها العامل ومن ثم تكون مرفوعة كما في قوله تعالى: ﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[٣] أو منصوبة كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾[٤]. أو مخفوضة كما في قوله تعالى:﴿إِنَّا بِكُلّٖ كَٰفِرُونَ﴾[٥]. إلى غير ذلك من أساليبها التي تكون فيها مضافة.

أما إذا أضيفت إلى مصدر أو ظرف فإنها لا تكون إلا منصوبة وناصبها الفعل قبلها وهو في آيات المصدرية (تميلوا) و (تعديل) و (تبسط) و (مُزَّقهم) و (مزَقناهم).

ومما ينبغي التنبيه إليه هنا أن (كل ممزق) بعد (مُزِّقتم) مصدر من الفعل المبني للمفعول نحو قوله تعالى:﴿وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾[٦].

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٢٥.
(٢) سورة: الرحمن الآية ٢٩.
(٣) سورة البقرة: آية ١١٦.
(٤) سورة هود: الآية ١١١.
(٥) سورة القصص: الآية ٤٨.
(٦) سورة الفرقان: الآية ٢٥.

وقوله تعالى:﴿وَقُتِّلُوٓاْ تَقۡتِيلٗا ﴾(١). وقوله تعالى:﴿وَذُلِّلَتۡ قُطُوفُهَا تَذۡلِيلٗا﴾(٢). وقوله تعالى:﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا﴾(٣).

وأما ناصبها إذا كانت ظرفية فهو (تؤتي) في آية إبراهيم فالعامل ظاهر هنا كما هو ظاهر في آيات المصدرية.

ولكنه مضمر في قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ فهو لا يجوز ذكره لأنه مدلول عليه بقوله (هو في شأن) أي يُقلِّب الأمور كل يوم كما قاله أبو البقاء(٤).

فهذا تمثيل له تقريبًا إلى الأفهام التي لا تدركه. أما الأفهام التي تدرك ذلك لأنها تمرنت على دراسة اللغة العربية ووقفت على أسرار جُمَلِها وتراكيبها فهى تدرك مثل ذلك بلا ذكر لفظه اللهم إلا للناشئة التي لم يَرْقَ فهمها إلى مستوى اللغة العربية الرفيع.

ومثل هذه الآية قولنا: كل عام وأنت بخير. فـ (كل) لازم النصب لإضافته إلى الظرف. وأما عامل النصف فيه فيدركه العقل من المقام وهو أن يظلَّ المدعو له حيًا كل عام حالة كونه بخير. وإذا مثَّلناه قلنا: تحيون كل عام وأنتم بخير فـ (كل عام) منصوب ومضاف إليه وناصبه الفعل المضمر الذي يُمَثَّل بـ (تحيون) والواو واو الحال وجملة (أنتم بخير) مبتدأ وخبر وموضعها النصب على الحال. وصاحب الحال مضمر مع عامله.

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٦١.
(٢) سورة الإنسان: الآية ١٤.
(٣) سورة الزلزلة: الآية ١.
(٤) انظر التبيان: ص ١١٩٩.

وبذلك يستقيم الإعراب مع المعنى المراد، ومن ثَمَّ يتحقق قول علمائنا الأجلاء: الإعراب فرع المعنى.

وخلاصة ذلك كله أن هذا الأسلوب لا يجوز فيه غير النصب لأن (كل) ملازمة للظرفية وهى تقتضي النصب وعامل النصب يدركه العقل وهو (تحيون) أي تستمر حياتكم مصحوبين بالخير.

فهى مثل قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾(١). أي هو في شأن يقلب الأمور كل يوم. قال أبو حيان: "كل يوم: كل ساعة ولحظة وذكر اليوم لأن الساعات واللحظات في ضمنهَ (هو في شأن).

قال القرطبي: "كلَّ يوم هو في شأن" هذا كلام مبتدأ وانتصب (كلّ يوم) ظرفًا لقوله (في شأن) أو ظرفًا للسؤال ثم يبتدئ" هو في شأن"(٢).

ويعني بقوله (أو ظرفًا للسؤال) أول الآية وهو قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ وقال أبو حيان: "كلّ يوم: كل ساعة ولحظة. وذكر اليوم لأن الساعات واللحظات في ضمنه. (هو في شأن) قال ابن عباس: في شأن يمضيه من الخَلْق والرَّزْق والإحياء والإمانة... وهى شئون يبديها لا يبتديها... وانتصب: كل يوم على الظرف، والعامل فيه العامل في قوله (في شأن) وهو: مستقر المحذوف نحو: يوم الجمعة زيد قائم"(٣).

وأرى أن العامل في (كلّ يوم) هو (يسأله) فلا تقدير ولا تكدير.

---

(١)سورة الرحمن: الآية ٢٩.

(٢) تفسير القرطبي: ص ٦٣٣٦.

(٣) البحر المحيط: ١٩٣/٨.

المسألة العاشرة: القول في: كلمة (عرايا) [*]:

واضح أن المقصود بكلمة عرايا: المجردون من الثياب. فقد ولدوا كذلك وبدأوا حياتهم على ظهر الأرض بعد أن دفعتهم أرحام أمهاتهم. وبعد انتهاء الحياة سيدفعون إلى أرحام الأرض مجردين من ثيابهم كما بدأوا.

ومن شروط الأساليب البليغة والفصيحة أن تكون مفرداتها دالة على المعنى المقصود بها بغير غموض ولا إبهام. وإلا كانت خارجة عن ميدان البلاغة، نائية عن محيط الفصاحة.

وكلمة (عرايا) هنا قد تجردت من المعنى المراد. فهى لا تصلح جمعًا لـ (عار) ولا لـ (عارية) ولا لـ (عريان) ولا لـ (عريانة) وهذه المفردات هى التي تدل على تجرد الشيء من الشيء مثل: تجرد الإنسان من الثياب، وتجرد المبتدأ من العوامل اللفظية؛ وتجرد الفعل المضارع من عوامل النصب والجزم.

ومادة تلك الصيغ (ع ر ي) يقال: عَرِىَ يَعَرىَ مثل فرح يفرح ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾[1].

وهناك مادة أخرى واوية اللام وهى (ع ر و) وصيغ هذه المادة تقابل في المعنى صيغ المادة الأولى (عرى) مما جعل ابن فارس يعقد لهما فقرة واحدة حيث يقول: "العين والراء والحرف المعتل ـ يعني الياء أو الواو ـ أصلان صحيحان متباينان: يدل أحدهما على ثبات

---

[*] **همسات لغوية في أذن الصحافة المصرية، ١٢/١: ١٩.**

([1]) سورة طه: الآية ١١٨.

وملازمة وغشيان؛ والآخر على خلو ومفارقة، فالأول قولهم: عراه أمر إذا غشيه وأصابه؛ وعراء البرد. ويقولون: إذا طلع السمَّاك فعند ذاك يعروك ما عناك من البرد الذي يغشاك. ومن ذلك العروة الوثقى لأن المؤمن يلازمها ولا يفارقها... إلى آخر ما قاله في الصيغة الواوية. ثم قال عن اليائية: "وأما الأصل الآخر فخلو الشيء من الشيء. ومن ذلك: العريان يقال منه: قد عرى من الشيء يعرى؛ وجمع عار: عراة، قال أبو دُوَاد:

فبتنا عُراةً لدى مُهْرنا ... نُنَزِّع من شقيه الصَّغار(١)

أي متجردين كما يقال: تجرد للأمر إذا جدَّ فيه... ويقال: ما أحسن عُرْية هذه الجارية أي مُعَرَّاها وما تجرد منها. وعُرْيتها: جُرْدَتها. ويقال المعاري: اليدان والرجلان والوجه؛ لأن ذلك بادٍ أبداً.. ويقال: أعرويت الفرس إذا ركبته عُرْيا ليس بين ظهره وبينك شيء. ويقال: فرس عَرْى ورجل عُرْيان(٢). ومن ذلك: العراة أي كل شيء أعريته من سترته...

ثم قال: "وأما العريه من النخل وما جاء في الحديث: أنه عليه السلام نهى عن المزانية(٣) ورخص في العرايا فإن قياسه في الأصل الثاني - أي يائي اللام - وهو خلو الشيء من الشيء؛ وهى: نخلة يُعْريها صاحبها رجلاً محتاجًا؛ وذلك أن يجعل له ثمرة عامها. فرخص لرب النخل أن يبتاع ثمرة تلك النخلة من المُعْرَى بثمر لموضع حاجته... ومما يبين ذلك قول الشاعر:

---

(١) الصغار: النبات.

(٢) ولا يقال: رجل عرى وفرس عريان كما في اللسان.

(٣) المزابنة: بيع التمر في رءوس النخل وهو منهي عنه.

ليست بسنهاء ولا رُجبيَّة ولكن عرايا في السنين الحوائح[1]

ومنه حديث آخر أن الرسول عليه السلام كان إذا عث الخُرَّاص قال لهم: "خففوا في الخرص فإن في المال العرية والوصية" قال الخليل: النخلة العرية التي إذا عرضْتْ على البيع ثمرها منها نخلة أي عزلت عن المساومة. والجمع العرايا والفعل منه: إعراء وهو: أن يجعل ثمرها لمحتاج عامها ذلك"[2].

ومن هذه النصوص التي ذكرها ابن فارس وغيره ممن أشرت إليهم في الحاشية يثبت أن هناك فرقًا بين: عار وعارية وعريانة من جانب وعَرِيَّة من جانب آخر. إذ الصفات الأولى تفيد التجرد من الثياب أو غيره. وأما الثانية فمعناها: إعراء النخلة أي عزلها. وهذا المصدر هو المقصود بقول الخليل: والفعل منه: إعراء. فالفعل يطلق على المصدر لأنه الحدث. أما الفعل في اصطلاح النحاة فهو ما دل على حدث وزمانه.

وإذا كانت (العرية) من مادة (ع ر ى) فهناك (العَرِىٌّ) من مادة (ع ر و) وقال ابن فارس: "وأما العَرِىٌّ فهى الريح الباردة وهى: عرية أيضًا؛ وسميت بذلك لأنها تعرو وتعتري أي تغشى. قال ذو الرمة:

---

(1) **السنهاء: النخل التي تحمل بسنة وسنة لا، وقيل: التي أصابتها السنة المجدبة، والرُّجبية التي يخاف سقوطها فيعمل لها رُجبة والعرايا: التي توهب وتطعم الناس جمع عرية كغنية. والعرية أيضًا التي تعزل عن المساومة عند بيع النخل. انظر: مجالس ثعلب: ص ٧٦.**

(2) **معجم مقاييس اللغة: ٢٩٥/٤: ٢٩٩. وانظر: المفردات في غريب القرآن: ص ٣٢٢، واللسان: ص ٢٩٢١، والقاموس: ٣٦٢/٤، ٣٦٢.**

وهل أحطين القوم وهى عرية أصول آلاء في ثرى عمد جعد[١]

ويقولون: أهلك فقد أعريت. أي غابت الشمس وهبت عريا[٢].

فالعَرِىّ والعَرِيَّة من مادة (ع ر و) وهى الريح الباردة.

وأما (العَرِيِّة) من مادة (ع ر ى) فمعناها إعراء النخلة أي عزلها من المساومة. والفرق بين هذه وتلك في المعنى واضح جلي.

أما الفرق في الجميع فبيانه: أن جمع (عار) عراة مثل (رام ورماة) ومنه جاء في الحديث: "يحشر الناس حفاة عراة غرلا" وزنه (فعله) وأصله عريه تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فهو مثل (رُمَاة) جمع (رامٍ) وأصله (رُمَيَة) فهو يائي اللام. ومثل ذلك (غزاة) من واوي اللام واصله (غزوة) وهذا الجمع قياس في كل وصف معتل اللام على وزن (فاعل) سواء أكان يائيّ اللام أو واويًّا.

وأما جمع (عارية) فهو (عوارٍ) مثل: ناصية ونواس. وناحية ونواح. وقاضية وقواض. وجارية وجوار. وغاشية وغواش... إلى غير ذلك من جمع كل وصف لمؤنث معتل اللام، ومن ذلك في القرآن: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[٣]. وقوله: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ﴾[٤]... وغير ذلك.

---

(١) حطب فلان فلانًا حطبا جمعه له وأتاه به، والألاء كسحاب ويقصر: شجر مثر دائم الخضرة وأخدته ألاءه. وعمدت الأرض عمدًا وسخ فيها المطر إلىالثى حتى إذا قبضت عليه تعقد في كفك وجعد ككرُم. أي تجمد وتقبض.

(٢) معجم مقاييس اللغة: ٢٩٦/٤.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٤١.

(٤) سورة الرحمن: الآية ٢٤.

وأصل: غواش وعوار: غواشي وعواري وهذه الصيغة تسمى: صيغة منتهى الجموع وهى ممنوعة من الصرف وهذا يقال: إن التنوين في (غواشي) تنوين التمكين فيحذف لمنع الكلمة منه. وقبل حذفه حذف الضم لأنه ثقيل على الياء فلما سكنت الياء والتنوين ساكن بطبعه حذفت الياء ثم حذف التنوين فصارت الصيغة: جوار وعوار. بكسره غير منونة، ثم قيل جوار وعوار بتنوين للعوض عن الياء المحذوفة: وقيل: إنه عوض عن حركة الياء(١).

وفي (عار) و (عارية) جمع (عارون) و(عاريات) وهو ما يعرف بالجمع بالواو والنون للمذكر وبالألف والتاء للمؤنث ومن الثاني ما جاء في الحديث يصف فيه الرسول(ﷺ) نساء آخر الزمان بأنهم (كاسيات عاريات) وأما (عريان) فيجمع بالواو والنون (عريانون) لأن مؤنثه (عريانة) وتجمع على(عريانات).

هذه هى الكلمات التي تدل على التجرد من الثياب مفردات وجموعًا. فكان على الكاتب أن يقول: يجئ الناس إلى الدنيا عراة أو عريانيين، أما (عرايا وهى اسم للنخلة التي تعزل عند البيع، وأصلها (عربية) بياءين أدغمت الأولى في الثانية لتخفيف الكلمة نطقًا. وأما (عرايا) فأصله (عرابي) مثل: صحيفة وصحائف. فهمزت ياء (عرابي) فصارت: (عرائي) ثم فتحت الهمزة وقلبت ياء بعد إبدال الياء في آخر الكلمة ألفًا. فصارت (عرايا).

ومن المعهود في (العامية) استعمال هذه الكلمة كما استعملها الكاتب مع أن المناسبة بين (عَرِيَّة) وبين (عارية) و (عار) غير

---

(١) انظر في ذلك منهج السائل للأشموني وحاشية الصبان عليه: ٣٨/١.

موجودة إلا على وجه بعيد، وهو المباعدة بين شيئين متقاربين، ولذا فإني أرى أن هذا الاستعمال لا ينبغي لأنه يترتب عليه اختلاط المعاني بعضها ببعض؛ أو انحراف بعض الكلمات عن مسارها. فتضيع أصول الكلمات. وخاصة أن الصحافة تسرى في أفراد الشعب كما يسرى الدم في العروق فلابد من استعمال الكلمات في معانيها الدقيقة حتى تحافظ على أوضاعها الصحيحة.

ومما يؤيد ذلك أن سيبويه قد نص على عدم استعماله حيث قال: "لم يقولوا في (عريان) عراء ولا عرايا استغنوا بعراة لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم[1].

وقد قرأت ملحق جريدة الجمهورية ١٩٩٩/٥/١٨ ص: ١٥: قريتي تتحدث(نجع العرايا يهدده التلوث) ولست أدري: هل المراد عرايا الأجساد أو عرايا النخيل؟! فإن كانت الأولى فهى خطأ والصواب: عراة لا عرايا.

ويبقى قول الكاتب "ويخرجون منها كما جاءوا" والضمير في (منها) للدنيا. وهذا تعبير فيه من السعة ما في (عرايا) إذ الذي يدركه الناس: أن الإنسان إذا فارقته الحياة لا يدفن عاريًا كما ولد. بل هنك فرق بين دفع الأرحام للمواليد. وبلع الأرض للموتى وهم ملفوفون في أكفانهم لا عراة.

وهذا المعنى لا يتحقق إلا عند العبث لأن الأكفان قد بليت ولذا قال الرسول(ﷺ): "يحشر الناس حفاة عراة غرلا" فحفاة جمع: حاف. وعراة جمع عار. وغرلا جمع أغرل وهو الأقلف.

---

(1) الكتاب: ٦٤٦/٣.

تعقيب: مما يشبه (عَرِيَّة وعرايا): ولِّيه وولايا. فالذي نسمعه أو نقرؤه أن (ولِّية) يقصد بها المرأة. وبالتحقيق علمنا أن لهذه الكلمة معنيين أحدهما البرذعة، قال ابن منظور: "والولية: البرذعة والجمع الولايا؛ وإنما تسمى بذلك إذا كانت على ظهر البعير لأنها حينئذ تليه.

وقيل: الولية التي تحت البرذعة؛ وقيل: كل ما ولى الظهر من كساء أو غيره فهو ولية. وقال ابن الأعرابي في قول النمر بن تولب:

عن ذات أولية أساود ربُّها وكأن لون الملح فوق شِفَارِها

قال: والأولية جمع ولية وهى البرذعة... قال أبو منصور: والولايا إذا جعلتها جمع ولية وهى البرذعة التي تكون تحت الرحل فهى أعرف وأكثر.

ومنه قوله:

كالبلايا رءوسها في الولايا مانحات السَّمُوم حُرَّ الخدود

قال الجوهري: وقوله "كالبلايا رءوسها في الولايا) يعني الناقة التي كانت تُعكَسُ على قبر صاحبها؛ ثم تُطْرَح الولية على رأسها إلى أن تموت..."[١].

وتولاّه: أخذه وَلِيًا وإنه لبيِّن الولاة ـ بالقصر والكسر ـ والوَلْيَة بسكون اللام وفتح الياء مخففة وكذا في اللسان[٢].

والذي في القاموس: "وإنه لبين الولاة والولِّية بتشديد الياء مثل غنية، وفي هامشه: والذي في المحكم بالتخفيف[٣].

ومعنى (وَلْيَة) أو (ولِّية) هنا تَولِّى الرجل أمر غيره.

---

(١) اللسان: ص ٤٩٢٣.
(٢) اللسان: ص ٤٩٢٣.
(٣) القاموس: ٤٠١/٤ وهامشها.

وفي الحديث أن الرسول(ﷺ) نهى أن يجلس الرجل على الولايا وهى البراذع قيل: نهى عنها لأنها إذا بسطت وافترشت تعلق بها الشوك والتراب وغير ذلك مما يضر الدواب، ولأن الجالس عليها ربما أصابه من وسخها ونَتْنها ودم عفرها؛ وفي حديث ابن الزبير رضى الله عنه: أنه باب بقفر فلما قام ليرحل وجد رجلاً طوله شبران عظيم اللحية على الولية فنفضها فوقع(١).

وقال زهر بن خباب الكلبي وهو أحد المعَمَّرين:

ولقد رحلت البازل الـ   ـكوماء وليس لها ولية

أي برذعة. وقال الحطيئة يصف جملاً:

إذا قلت إي آيب أهل بلدة   وضعت بها عنه الولية بالهجر

والمعنى الثاني لـ (الولية) هو ما تخبؤه المرأة من زاد لضيف يحل... والظاهر أن هذا اللفظ من مادة (و ل ى) ولكن يرى بعضهم أن أصله من مادة (ل و ى) فهو (لوية) وحصل فيه قلب حيث قدمت الواو على اللام. والجمع (ولايا) بإثبات القلب في الجمع(٢).

والظاهر من عبارة المجد أنه لا قلب فيها حيث يقول: "والولية كغنية البرذعة أو ما تحتها، أو ما تخبؤه المرأة من زاد لضيف ينزل جمع: ولايا"(٣).

وعلى هذا يكون جمع وليه (بمعنى برذعة) على وزن (فعائل) ... إذ مفرده على وزن: فعيلة. وأما بمعنى (ما تخبؤه المرأة من الزاد للضيف) فوزنه (عفائل) إذ مفرده على وزن (عفيلة) ولا أرى داعيًا

---

(١) انظر: اللسان: ص ٤٩٢٣.
(٢) اللسان: ص ٤٩٢٥.
(٣) القاموس: ٤٠٢/٤.

لذلك القلب فهو ظن وتخمين ما دام لم يأت به نص صريح عن العرب أصحاب اللغة وأرباب البيان.

والذي يعنينا هنا أن (ولية) ليست مؤنث (ولى) الذي ورد منه في القرآن في قوله تعالى:﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[١]. وورد جمعه في الآية نفسها ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[٢].

ويبدو أن (ولي) يستعمل للذكر والأنثى ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٍ﴾[٣]. وقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ، ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ﴾[٤]. فالمراد الرجل والمرأة.

أما استعمال (ولية) في المرأة فليس له وجه صحيح اللهم إلا إذا اعتبرنا بينها وبين ما تخبؤه للضيف علاقة ومناسبة لأنه لما كان هذا الفعل خاصًا بالمرأة صح أن توصف به، وهو ليس وصفها بل هو اسم لما تخفيه للضيف. وأرى أن في ذلك بعدا باللفظ عن معناه ولكل كلمة في اللغة حدود ينبغي أن نحافظ عليها ونرعاها. وإلا ضاعت هذه الحدود واستبيحت حرمة تلك الكلمات.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٧.

(٣) سورة التوبة: الآية ٧١.

(٤) سورة يونس: الآيتان ٦٢-٦٣.

هذا: وقد كنا - ولا نزال - نرى المرأة تشطاءل غضبًا حينما يقول لها الرجل (يا ولية أنت إيه اللي بتعمليه دة) ولم نكن نفهم سر هذا الغضب الجامح الجائح. ولما وقفنا على معنى (ولية) وهو (البرذعة) وما يشير إليه من ذلة واستكانة أدركنا هذا السر. ولعل المرأة قد علمت ذلك المعنى ممن كانوا يتلقون العلم بالمساجد على علماء أعلام. وتعليم المسجد أخلص لله؛ وأعمق في النفس؛ وأرسخ في الذهن؛ وأضوأ للعقل. فليتنا نعود إليه فنعود إلى الصفاء والوفاء والمودة والرحمة.

المسألة الحادية عشر: القول: اشتقاق اسم الجلالة (الله) [*]:

أما اشتقاق هذا الاسم الكريم تعالى المسمى به فقد قيل فيه غير قول، لسيبويه منه رأيان، اعترض المبرد على أحدهما:

الرأي الأول لسيبويه: أن أصل لفظ الجلالة (الله): (إلاه) ووزنه (فعال) فالهمزة: فاء، واللام: عين، والهاء: لام، والألف قبل الهاء زائدة.

فقد قال في ذلك: "وكأن الاسم - والله أعلم -: (إله) فلما أدخل فيه الألف واللام، وصارت الألف واللام خلفًا منهما، فهذا أيضًا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ومثل ذلك أناس..."[1].

فأصل هذا الاسم الجليل الذي هو (الله): (إله) بوزن (فعال) - كما سبق - ثم أصبح (لاه) على وزن (عال) بحذف فائه - كما حذفت فاء

(*) **مسائل الخلاف الصرفية بين سيبويه في الكتاب والمبرد في المقتضب، للدكتورة/ نادية عبد الحميد عبد الحافظ، ص ١٠: ١٤.**

(١) الكتاب: ٣٠٩/١.

(أنـاس) وأصـبحت (نـاس) ـ ولمـا حـذفوا فـاءه عوضـوا منهـا لام التعريف، فصادفت وهى ساكنة اللام التي هى عين، وهى متحركة، فأدغمت فيها فأصبح (الله).

وهذا الرأي هو ما اقتصر المبرد على نقله في المقتضب حيث قـال "وزعـم سيبويه أن أصـل هـذا (إلاه) وأن الألـف والـلام بـدل مـن همـزة (إلـه) فقد صـار بمنزلـة مـا هـو مـن نفس الحـرف إذ كـان بـدلاً منه..."[١].

وهذا الرأي أيضًا قول يونس بن حبيب، وأبي الحسن الأخفش، وعلى ابن حمزة الكسائي، ويحيى بن زياد الفراء، ومحمد ابن المستنير (قطرب)[٢].

الرأي الثاني لسيبويه: أن الأصل فيه (لاه) حيث قال: "... كما حذفوا اللامين من قولهم: لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك ينوون".

وقال بعضهم: لهى أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين، كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحًا كما تركوا آخران مفتوحًا، وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرته في كلامهم..."[٣].

ووضح الثمانيني نص سيبويه قائلاً: قال: (لاه) أصله: (لَيَهُ) فتحركت الياء وقبلها فتحة ـ فانقلبت ألفًا، فوزنه: (فَعَلَ) قبل القلب، ووزنه بعد

---

(١) المقتضب: ٤/٢٤٠، ٢٤١.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٢/١٩٦.

(٣) الكتاب: ٣/٤٩٨.

القبل (فَعْل) ـ وذلك على اعتبار أن حركة الألف دائمًا السكون ـ ولم يحذف من الاسم في هذه اللغة شيء.

ولكنهم قدموا الهاء إلى موضع الألف فسكنت لما وقعت موقع الساكن، وأخروا الألف فرجعت إلى الياء لما سكن ما قبلها فقالوا: (لهي أبوك) فوزنه: (فلع)، وحركوا الياء لسكونها وسكون الهاء قبلها، واختاروا لها الفتح لكثرة الفتحة وخفتها كما اختاروا في: أين وكيف[١]، ويمثل هذا التوضيح وهبة الله بن الشجري[٢].

ورأى سيبويه هذا هو ما اعترض عليه المبرد في نقده للكتاب وإن لم يصرح بهذا النقد في نص المقتضب فقد نقل ذلك عنه ابن ولاد حيث قال: قال محمد معنى المبرد ـ وهذا نقض ذلك ـ يعني الرأي الأول ـ لأنه قال أولاً ـ يعني سيبويه ـ أن الألف زائدة لأنها ألف (فعال) ثم ذكر ثانيًا بأنها عين الفعل.

وقد رد ابن ولاد على المبرد في الانتصار[٣].

ولكن الشيخ/ عبد الخالق عضيمة ساق رد ابن سيدة في المخصص لوضوحه حيث قال: وهذا الذي ذكره أبو العباس من أن القول نقض مغالطة، وإنما يكون نقضًا لو قال في حرف واحد في كلمة واحدة وتقدير واحد إنه زيادة، ثم قال فيها نفسها أنه أصل.

فهذا لو قاله في كلمة بهذه الصفة لكان محالاً فاسدًا، كما أن قائلاً لو قال في (ترب) أن التاء منه زائدة، ثم قال في (ترب): أنها أصل والكلمة بمعنى واحد من حروف بأعيانها...

---

(١) شرح التصريف للثمانيني: ص ٣٩٧، ٣٩٨.

(٢) الآمالي الشجرية: ١٩٧/٢.

(٣) هامش المقتضب: ٢٤٠/٤

فأما إذا قدر الكلمة مشتقة من أصلين مختلفين لم يمنع أن يحكم بحرف فيها أنه أصل، ويحكم على ذلك الحرف أنه زائد، لأن التقدير فيهما مختلف، وإن كان اللفظ فيهما متفقًا...[١].

وأول من نقل رأيي سيبويه عنه هو أبو إسحاق الزجاج[٢] وتبعه النحويون من بعده[٣].

ومن الغريب بعد ذلك وبعد أن وقفنا على رأيي سيبويه في الكتاب أن ينكر أبو على الفارسي في (الإغفال) فيما نقله عنه صاحب الخزانة أن يكون لسيبويه في هذه المسألة رأيان.

ويرد على الفارسي ابن خالوية في كلام طويل حكاه البغدادي في الخزانة[٤].

وأعجب من هذا أن ينسب السخاوي في سفر السعادة رأي سيبويه الثاني ـ والذي نقده المبرد ـ إلى المبرد نفسه[٥].

أما الخليل فقد ذهب إلى أن أصل (إلاه): (ولاه) من الوَلَه، والوَلَهُ: الحيرة، فأبدلوا الواو لانكسارها همزة، كما قالوا في: وشاح ووعاء: إشاح وإعاء، ثم أدخلوا عليه الألف واللام للتعريف فصار: (اللاه) فاجتمع فيه مثلان متحركان، فأسكنوا الأول، وأدغموه في

---

(١) هامش المقتضب: ٤/٢٤٠، ٢٤١.

(٢) معاني القرآن: ١٥٢/٢، وذكر ذلك في آخر سورة الحشر.

(٣) ينظر شرح المفصل: ١٣/١، ٥٣/٨، ١٠٤/٩، وشرح التصريف للثمانيني: ص ٣٩٧، والأمالي لابن الشجري: ١٩٦/٢.

(٤) خزانة الأدب: ٣٥٧/١٠.

(٥) سفر السعادة: ٩/١.

الثـاني، وفخمـوا لامـه فقـالوا: (الله) فكـان معنـاه علـى هـذا المـذهب أن يكون الوله من العباد إليه جلت عظمته[١].

هذا وهناك قولان آخران

أحدهما لقطرب وغيره من علماء العربية:

إن هـذا الاسـم بكثـرة دوره فـي الكـلام، كثـرت فيـه اللغـات، فمـن العـرب مـن يقـول: والله لا أفعل، ومـنهم مـن يقـول: لاه لا أفعل، ومـنهم من يقول: والله بحذف ألفه، وإسكان هائه وترك تفخيم لامه.

و(إلاه) (فَعَال) بمعنى (مفعول) كأنـه مـألوه، أي مستحق للعبـادة، يعبده الخلق ويأْلَهونَه، والمصدر: الألوهية، والتألهَّ: التعبد[٢].

أما القول الثاني فهو للسهيلي وأستاذه أبي بكر بن العربي فيمـا نسبه إليهما ابن القيم الجوزية:

أن اسم الله غير مشتق، لأن الاشتقاق يستلزم مـادة يشـتق منهـا، واسـمه تعالى قديم، والقديم لا مادة له، فيستحيل الاشتقاق.

ورد ابن القيم هذا الرأي بقوله: ولا ريـب إن أريـد بالاشـتقاق هـذا المعنـى وأنــه مسـتمد مـن أصـل آخـر فهـو باطـل، ولكـن الـذين قـالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى، ولا ألم بقلوبهم، وإنمـا أرادوا أنـه دال على صفة له تعالى وهى الإلهية كسائر أسمائه الحسنى كالعليم والقدير والغفـور والـرحيم والسـميع والبصـير، فـإن هـذه الأسـماء مشـتقة مـن مصادرها بلا ريب، وهى قديمة، والقديم لا مـادة لـه، فمـا كـان جوابكم عن هذه الأسماء؟ فهو جواب القـائلين باشـتقاق اسـمه (الله) ثـم الجـواب

---

(١) أمالي بن الشجري: ١٩٧/٢، ١٩٨.

(٢) المرجع السابق، ١٩٧/٢، ١٩٨.

عن الجميع أننا لا نغني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله، وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلاً وفرعًا ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة.

وقول سيبويه: أن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، هو بهذا الاعتبار، لا أن العرب تكلموا بالأسماء أولاً ثم اشتقوا منها الأفعال، فإن التخاطب بالأفعال ضروري كالتخاطب بالأسماء لا فرق بينهما.

فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاق مادي، وإنما هو اشتقاق تلازم، وسمى المتضمن بالكسر مشتقًا والمتضمن بالفتح مشتقًا نه، ولا محذور في اشتقاق أسماء الله تعالى[١].

ولا يخفى ما في رد ابن القيم على هذا الرأي من وجاهة وحسن تعليل.

---

(١) بدائع الفوائد: ١/٢٢، ٢٣.

المسألة الثانية عشرة: مصدر (فاعلت) [*]:

اتفق سيبويه والمبرد على أن مصدر (فاعلت) هو (المفاعلة) ولكن اختلفا في حقيقة ألف (فاعلت) عند الإتيان بالمصدر.

فذهب سيبويه إلى أن الميم التي في المصدر (المفاعلة) عوض عن ألف (فاعلت).

أما المبرد فلا يرى ذلك.

ويجدر بنا قبل البدء في مناقشة الخلاف بينهما أن نوضح ما الذي يكون مصدره على (مفاعلة) أو (فِعَال).

أولاً: (مفاعلة): والمصدر الذي يأتي على هذا الوزن يأتي الفعل من مادته مزيدًا بالألف بعد الفاء نحو: مضاربة، ومخاصمة، ومقاتلة، والفعل: ضارب، وخاصم، وقاتل، وهو يدل على مشاركة في الفعل، لأن المضاربة مثلاً لا تقع من شخص واحد بل لابد من شخصين، وكذلك المخاصمة... الخ.

ثانيًا: (فعال) وذلك نحو: (ضراب وخصام وقتال، ونداء)، أي أن هذه المواد اللغوية يأتي لها مصدران: **الأول**: (مفاعلة): **والثاني**: (فعال) ولكن الأول أكثر.

قال الشيخ خالد: لأنهم قد يتركون (الفعال) ولا يتركون (المفاعلة) قالوا: جالس مجالسة ولم يقولوا: جلاسًا[1]. ومثل ذلك: ناجي مناجاة، ولم يقولوا: نجاء، وكذلك: قاعد مقاعدة، ولم يقولوا: قعادًا.

(*) **ينظر: مسائل الخلاف الصرفية بين سيبويه في الكتاب والمبرد في المقتضب، ص ٢٨: ٣١.**

(1) **التصريح: ٧٦/٢.**

ويقول علماء الصرف ـ وفي مقدمتهم سيبويه ـ أن أصل: (فعال) (فيعال) وقد نطقوا بذلك فقالوا: ضارب ضيرابًا، وقال فيتالاً[١].

وإنما كان ذلك هو الأصل لأن مادة المصدر والفعل واحدة، فيجب أن تتحد فهيما ثم يزاد عليها في المصدر ما يدل عليه.

فالفعل (ضارب) فيه أربعة أحرف، والمصدر (ضيراب) ليس فيه إلا ثلاثة، إذ الألف هى ألف المصدر. ومن ثم قيل إن الأصل فيه (ضراب) لتكون الياء بعد الضاد في المصدر مكان الألف في الفعل، وذلك مثل: (آمن) فإن مصدره: (إيمان) غاية الأمر أن الألف في (آمن) أصلية، وفي (ضارب) زائدة.

ولعل ذلك هو منشأ القلة في هذا المصدر، بل قيل أنه يمتنع فيما فاؤه ياء نحو: (ياسر ويامن) فالمصدر من مادتهما: (مياسرة وميامنة) لا (يسار ولا يمان)، وإنما امتنع ذلك لاستثقال الكسرة على الياء[٢].

هذا فيما يتعلق بما يأتي مصدره على (مفاعلة أو فعال) فلنرجع إلى أصل مسألتنا وهو الاختلاف بينهما في حقيقة ألف (فاعات) عند الإتيان بالمصدر.

فذهب سيبويه ـ كما سبق ـ إلى أن الميم التي في المصدر عوض عن هذه الألف حيث قال: "أما (فاعلت) فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا (مفاعلة) جعلوا الميم عوضًا عن الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضًا عن الألف التي قبل آخر حرف وذلك قولك: جالسته مجالسة، وقاعدته مقاعدة، وشاربته مشاربة"[٣].

(١) الكتاب: ٨٠/٤، التصريح: ٧٦/٢.
(٢) فن التصريف: ٣٢/١، وشرح الشافية: ١٦٦/١، والتصريح: ٧٦/٢.
(٣) الكتاب: ٨٠/٤.

وقال أيضًا: "وقد قالوا: ماريته مراء، وقاتلته قتالاً، وجاء (فعال) على فعلت كثيرًا، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في (قيتال) ونحوها. وأما (المفاعلة) فهى التي تلزم ولا تنكر كلزوم الاستفعال إستفعلت"[١].

وقال المبرد: "أما (فاعلت فمصدره اللازم (مفاعلة)، ما كان فيه لاثنين أو لواحد، وذلك نحو: قاتلت مقاتلة، وشاتمت مشاتمة، وضاربت مضاربة... ويجئ فيه (الفعال) نحو: قاتلته قتالاً، وراميته رماءً وكان الأصل (فيعالا)؛ لأن (فاعلت) على وزن: أفعلت وفعللت والإكرام، ولكن الياء محذوفة من (فيعال) استخفافًا، وإن جاء بها جاء فمصيب[٢].

ثم مثل المبرد بعد ذلك لما يكون لاثنين نحو: شاتمت وضاربت ولما يكون لواحد مثل عاقبت النص، وطارقت النعل[٣].

وبالنظر في نص سيبويه والمبرد لم نجد المبرد قد اعترض على سيبويه في شيء مما ذكره، ولكنه اعترض عليه في نقده للكتاب بقوله: (جعلوا الميم عوضًا عن الألف التي بعد أول حرف منه...".

ذكر ذلك ابن ولاد، وأن المبرد رد رأي سيبويه بأن الألف الزائدة بعد فاء (فاعلت) قد جاءت بعد الفاء في (مفاعلة).

ورد ابن ولاد على المبرد في الانتصار[٤].

---

(١) الكتاب: ٨١/٤.
(٢) المقتضب: ٩٧/٢، ٩٧.
(٣) المقتضب: ٩٨/٢.
(٤) هامش المقتضب: ٩٨/٢، نقلاً عن الانتصار لابن ولاذ، ص ٣٠٤.

وكذلك عرض ابن جني للرد على المبرد بقوله: وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة: إنها عوض عن ألف فاعلته، وتتبع ذلك محمد ابن يزيد فقال: ألف (فاعلت) موجودة في (المفاعلة)، فكيف يعوض عن حرف هو موجود غير معدوم، وقد ذكرنا ما في هذا، ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا، لكن الألف في (المفاعل) بلا هاء هى ألف (فاعلته) لا محالة وذلك نحو: قاتلته مقاتلاً وضاربته مضاربًا[١].

وقد فصل السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر ما أجمله ابن جنى حيث قال: قال ابن جني: وقد ذكرنا ما في هذا وجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا ـ يعني في كتاب (التعاقب) وفيه أن أبا على رد قول المبرد في الجزء الستين من (التذكرة) وحاصله: أن تلك الألف ذهبت وهذه غير هذه، وهى زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر، وأضاف زيادتها بين ألف (الأفعال) وياء (التفعيل) قال: لكن الألف في (المفاعل) بغير هاء هى ألف (فاعلته) لا محالة[٢].

ولكني أرى أن الرأي مع المبرد في هذه المسألة لأن ألف (مفاعلة) إذا كانت بين ألف (الأفعال) وياء (التفعيل) فما فائدة الهاء التي في آخر (مفاعلة).

وإذا كان على رأي سيبويه الميم عوضًا عن ألف (فاعل) والهاء في (مفاعلة) عوضًا عن ألف المصدر والتي حقها أن تكون قبل الآخر، إذًا فما فائدة (ألف مفاعلة) وما سبب مجيئها؟

---

(١) الخصائص: ٨٨/٢.

(٢) الأشباه والنظائر: ١٥٢/١، ١٥٣.

وقد تابع السيرافي رأي المبرد في هذه المسألة وأخذ يردد كلامه من غير أن ينسبه إليه حيث قال: كلام سيبويه في هذا مختل، وقد أنكر، وذلك أنه جعل الميم عوضًا من الألف التي بعد أول حرف منه، وذلك غلط؛ لأن الألف التي بعد أول حرف هى موجودة في (مفاعلة)، ألا ترى أنك تقول: قاتلت، وبعد القاف ألف زائدة، وتقول في المصدر (مقاتلة) وبعد القاف ألف زائدة، فالألف موجودة في المصدر والفعل، فكيف تكون الميم عوضًا من الألف، والألف لم تذهب؟[1].

---

(1) هامش الكتاب: ٤/ ٨٠.

المسألة الثالثة عشرة: القول في: النسب على وزن (فَعّال) من البُرِّ والفاكهة والشعير [*]:

ذهب سيبويه إلى منع قول: (برّار، وفكّاه، وشعّار).

أما المبرد فقد أجاز ذلك.

قال سيبويه: "هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة: وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء.

أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون (فعّالا)، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوّاب، ولصاحب العاج: عوّاج؛ ولصاحب الجمال التي ينقل عليها: جمّال، ولصاحب الحمر التي يعمل عليها، حمّار، وللذي يعالج الصرف: صرّاف، وذا أكثر من أن يحصى...

وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون (فاعلاً) وذلك قولك لذي الدرع: دارع، ولذي النيل: نابل، ولذي النشاب: ناشب، ولذي التمر، تامر، ولذي اللبن: لابن... وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته: لبان، وتمار، ونبال، وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البّرَّ: (بَرار)، ولا لصاحب الفاكهة: (فكّاه). ولا لصاحب الشعير: (شُعَار)...[١].

---

[*] **ينظر: مسائل الخلاف الصرفية بين سيبويه في الكتاب والمبرد في المقتضب، ص ٧٨: ٨٢.**

[١] **الكتاب: ٣٨١/٣، ٣٨٢.**

وقال المبرد: "هذا باب ما بنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء: وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوَاب، ولصاحب العطر" عطّار، ولصاحب البز: بَزّاز[١].

وإنما أصل هذا لتكرير الفعل كقولك: هذا رجل ضرّاب، ورجل قتّال، أي: يكثر هذا منه، وكذلك: خيّاط، فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعل نحو: بزّاز، وعطّار.

فإن كان ذا شيء أي: صاحب شيء بني على (فاعل)؛ كما بنى الأول على (فعال)، فقلت: رجل فارس، أي: صاحب فرس، ورجل دارع، ونابل وناشب، أي: هذه آلته"[٢].

وبالنظر في نصي سيبويه والمبرد نلحظ أنهما متفقان، غير أن الأول منع (برار، وفكاه، وشعار) ولم يظهر من نص الثاني المنع أو الجواز.

ونسب الروماني للمبرد الجواز حيث قال: ولا يجوز في صاحب البر: برار، ولا في صاحب الفاكهة: فكاة، ولا لصاحب الشعير: شعار ـ عند سيبويه ـ لأن الباب لا يطرد إطراد تامًا، لأن ما لحقته ياء النسبة المشددة أغلب عليه، كما أن في صيغة (فعال) اشتراكًا يضعفها في هذا الباب عن أن يكون على الإطراد الذي يقاس عليه.

---

(١) البز: الثياب، وبزاز: بائع الثياب.

(٢) المقتضب: ١٦١/٣، ١٦٢.

وقال أبو العباس: كل ذلك جائز حسن في القياس، لأن الباب قد كثر كثرة يصلح أن يقاس عليها، ولا يرجع إلى غيرها في البيان عن هذا المعنى(١).

وهذه النسبة صحيحة، حيث عرض المبرد في نقده للكتاب لهذه المسألة بقوله: "وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البر: (برار) حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج فيه إلى حجة من شعر وغيره.

ورد عليه ابن ولاد قائلاً: وليس في هذه المسألة غير الدعوى، وليست هنا حجة: وذلك أنه رد دعوى بدعوى، لأن سيبويه قال: "لا يقال هذا" كأنه لم يسمعه من العرب، فادعى محمد ـ يعني المبرد ـ أنه يقال ولم يأت بحجة، وادعى ذلك في زمن لا ترضى لغته، ولا يحتج بقوله، وأنكره سيبويه في زمن يؤخذ بلغته، ويرجع إلى قوله، ويستشهد بلفظه ويمتنع من التكلم بما امتنع منه.

فالنفس إلى الدعوى الأولى أسكن، وبها أوثق، ولاسيما إذا أضفنا إلى ذلك أنّا لم نسمعه من عالم ولا من عربي...(٢) وذكر ابن يعيش(٣) والرضى(٤) هذه المسألة بغير نسبة.

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني: (قسم الصرف)، ص ٢٥٨، ٢٥٩، وينظر شرح الأشموني: ٢٦٤/٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٣٧/٢.

(٢) هامش المقتضب: ١٦١/٣، ١٦٢.

(٣) شرح المفصل: ١٣/٦.

(٤) شرح الشافية: ٨٤/٢.

وقد أخذ الرماني يضع حول هذه المسألة عدة تساؤلات ثم أجاب عنها، فقد قال: ولم لا يجوز أن يستوى جميع النسب في ياءي النسبة؟ وهل ذلك لأن منه ما يختص بمعنى يجرى فيه على خلاف النسبة المبهمة فلابد له من صيغة، ومع شبهه صفة المبالغة في تكثير العمل؟

وما البناء الذي يكون لصاحب شيء يعالجه وهو حرفته؟

وما البناء الذي يكون لذي شيء يلزمه؟

ولِما وجب في الأول (فَعّال)، وفي الثاني (فاعل)؟

ولِمَ أجاز المبرد في صاحب البر (بَرْار) وفي صاح الفاكهة (فَكّاه)، وفي صاحب الشعير (شُعَار)؟

ولِمَ لم يجزه سيبويه؟

وبعد هذه التساؤلات أخذ الرماني في الإجابة قائلاً:

الذي يجوز في النسب الذي جاء على (فعال) أو (فاعل): إجراؤه على معنى يطرد في بابه مع معنى النسب، ولهذا لم يكن بد له من صيغة لا يكفي فيها ياء النسب المشددة، لأن الياء المشددة إنما تدل على نسبة مبهمة، فإذا خرجت إلى نسبة على معنى مختص يطرد في بابه لم يكن له بدٍ من صيغة سوى الياء المشددة، فاختير له صيغة تغلب على معنى الصفة حتى تكون نظيرة ما فيه الياء المشددة إذ كانت توجب إخراج الاسم إلى الصفة.

وجرى هذا الباب على وجهين:

أحدهما: ماكان على النسب فيما هو حرفة وعلاج، لهذا يجئ على: (فعال)، لأنه يشاكل (فعالا) الذي هو للتكثير في الصفة نحو: قتال وكذاب.

والوجه الآخر: يكون بمعنى: ذي كذا، فيلزمه أن يجئ على زنة: (فاعل) لأنها زنة تغلب على الصفة وليست فيها تكثير.

ولا يجوز أن يستوى جميع النسب في لحاق ياءي النسبة، لأنه قد يكون معها معنى يطرد لا يكون في سائر أبوابها فيحتاج إلى صيغة مفردة... مثل: ثواب، وعواج وغيرها.

وقال أبو العباس بجواز: (برار، وفكاه، وشعار)؛ لأن الباب قد كثر كثرة يصلح أن يقاس عليها، ولا يرجع إلى غيرها في البيان عن هذا المعنى.

ومنع سيبويه ذلك لأن الباب لا يطرد إطرادًا تامًا، لأن ما لحقته ياء النسبة المشددة أغلب عليه، مع أن في صيغة (فعال) اشتراكًا يضعفها في هذا الباب عن أن يكون على الإطراد الذي يقاس عليه[1].

([1]) شرح الكتاب للرماني: ص ٢٥٢: ٢٥٩ بتصرف.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.